مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٩١

الجمعة، ٢ آب/اغسطس ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد تشابوتوفيتش/السيدة فرونيتسكا	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيدة فان فليربرغ
	بيرو	السيد ميسا-كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة سيدانوا
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد جانغ جون
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة نورمان - شالي

جدول الأعمال

الأطفال والنزاع المسلح

تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2019/509)

رسالة مؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٩ موجهة إلى الأمن العام من الممثل الدائم لبولندا لدى الأمم المتحدة (S/2019/605)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الأطفال والنزاع المسلح

تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2019/509)

رسالة مؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لبولندا لدى الأمم المتحدة (S/2019/605)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البلدان التالية إلى المشاركة في هذه الجلسة: إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، بنغلاديش، تايلند، تركيا، الجبل الأسود، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جورجيا، سان مارينو، سري لانكا، السلفادور، سلوفينيا، السودان، سويسرا، سيراليون، العراق، غواتيمالا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فيجي، فييت نام، قطر، كازاخستان، كندا، كولومبيا، كينيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليختنشتاين، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، ميانمار، النرويج، الهند، اليابان، اليمن.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة فيرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والسيدة هنرييتا فور، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والسيدة مارية كامارا، سفيرة اللجنة الوطنية الكندية لليونيسف، والسيد ماجوك بيتر أوان، الموظف في مجال حماية الأطفال. ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس أيضا، أدعو الأشخاص التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيد غيرتون فان دن أكر، القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ السيدة كلير هتشينسون، الممثلة الخاصة للأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي لشؤون المرأة والسلام والأمن. وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/509 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح والوثيقة S/2019/605 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لجمهورية بولندا تحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة غامبا.

السيدة غامبا (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن الأمين العام، أود أن أشكر جمهورية بولندا ووزير خارجيتها تشوابوتوفيتش شخصيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ومن الأهمية بمكان أن نغتنم هذه الفرصة للعمل معا وإيلاء اهتمامنا لمحنة الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم.

وكما يعلم الكثيرون في هذه القاعة فإن العام ٢٠١٩ يصادف انقضاء ٢٠ عاما على أول قرار اتخذه مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) والذكرى السنوية الـ٣٠ لبدء نفاذ اتفاقية حقوق الطفل. ويصادف يوم ٤ آب/أغسطس أيضا الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) الذي قرر فيه هذا الجهاز ضرورة زيادة الاهتمام بولاية الأطفال والنزاع المسلح المعنية بالتصدي لأفعال القتل والتشويه والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي بحق الأطفال. وبالتالي فإن مناقشة اليوم تعتبر معلما يمكّننا من تقييم جهودنا الجماعية حتى الآن.

وبالنظر إلى أحداث الذكرى السنوية المهمة هذه، يسرُّني حضور السيدة كامارا والسيد أوان معنا هنا اليوم ليطرحا علينا منظوريهما استنادا إلى تجاربهما في سيراليون وجنوب السودان. وآمل أن يتحدث كلاهما عن أثر النزاع على الأطفال وأن تكون توجيهاتهما مصدر إلهام لنا أيضا. ونحن بحاجة إلى فهم أفضل للكيفية التي يمكننا بها الاستفادة من العمل الميداني الجاري وتحسينه، علاوة على الاستفادة بشكل أفضل من الخبرة في مجال حماية الطفل لإنهاء الانتهاكات ومنعها. وأتوجه بالشكر الخاصة إلىكما بيتر ومارية بيتر على حضوركما هنا اليوم.

ولكي أطرح عليكم منظوري الشخصي، كنت قد سافرت في الشهر الماضي إلى مالي لإجراء تقييم مباشر لوضع الأطفال والدعوة إلى زيادة تدابير الحماية للفتيان والفتيات. وكانت تلك الزيارة الأولى من نوعها للممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح إلى البلد. وسافرت إلى موبتي في وسط البلد، وهي منطقة تضررت مؤخرا من تصاعد مروع للعنف. والتقيت بممثلي السلطات والأطفال من ضحايا النزاع وأفراد من قبيلتي دوغون والفولاني. ونظرا لضيق الوقت فقد كان ضروريا عقد اجتماع مشترك مع ممثلي القبيلتين. وأدت تلك الصيغة إلى تعاون بناء للغاية. ولقد ذهلت لاعترافهما المشترك بأهمية حماية الأطفال من العنف. وتبيّن لي أن من شأن حماية الأطفال أن تكون بمثابة تدبير لبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة. وبوسعها أن تؤثر على نحو إيجابي وواضح على عمليات السلام واتفاقاته كما شهدنا ذلك مؤخرا في التزام المجموعتين بوقف الأعمال القتالية بينهما في الأسبوع الماضي.

وقد انصبّ اهتمام هذه الرحلة على مبادئ الولاية التي أمثِّلها. وبذلتُ على مدى الفترة التي قضيتها بصفتي الممثلة الخاصة، جهدا كبيرا في التواصل مع طرفي النزاع اللذين أبديا رغبة في التعاون فيما بينهما. وقد سمح ذلك بتحقيق نتائج إيجابية. وفي العديد من الحالات التي كانت فيها آلية الرصد والإبلاغ قائمة، وضعت الحكومات تدابير واضحة، مثل إنشاء لجان مشتركة بين الوزارات للتفاعل مع فرقة العمل القطرية، أو سن قوانين متعلقة بحماية الأطفال. وقد حفزت هذه التدابير اتخاذ إجراءات وسمحت بإحراز تقدم سريع كنتيجة مباشرة للتعاون الرفيع المستوى. وستنجح هذه الصيغة مع أفرقتنا في الميدان.

ولعل خطط العمل هي أبرز مثال على نتائج هذا التواصل مع أطراف النزاع. وفي الأشهر الأخيرة، تم توقيع ثلاث خطط عمل جديدة مع الجهات الفاعلة من غير الدول ووضعت أدوات تشاركية موضع التطبيق. بيد أننا نفهم أن هذه الأدوات ما هي إلا بداية عملية لتوفير حماية أفضل للأطفال. فهي ليست غاية في حد ذاتها. وأغتنم هذه الفرصة لأدعو جميع الحكومات المعنية وجميع من يمكنهم توفير الدعم، بما في ذلك المجلس، أن يبذلوا قصارى جهدهم لكفالة التنفيذ الكامل لهذه الالتزامات. فعندما نعمل معا بفعالية، سنشهد إحراز تقدم ملموس حقيقي من خلال الحد من الانتهاكات والإفراج عن الأطفال.

والعمل الإقليمي ودون الإقليمي عنصر رئيسي من عناصر هذا التواصل المباشر. وأغتنم هذه الفرصة لكي أشكر المجلس على إمدادنا بالأدوات اللازمة في العام الماضي، في سياق القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، لمتابعة خطط الوقاية مع هذه الكيانات.

ويحدوني الأمل في أن تكون لدينا قريبا صكوك جديدة في هذه المحافل للمساعدة في أي مشاركة أخرى بشأن حماية الأطفال. وهذا الالتزام السياسي الرفيع المستوى يدعم حجر الزاوية في مسعانا المتمثل في الجهود المبذولة لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. ويجب منح الأولوية لوصول الجهات الفاعلة في الميدان من أجل حماية الأطفال ومنع الانتهاكات. ولا يمكننا أن نحقق شيئا دون العمل الدؤوب للعديد من الزملاء والشركاء في الميدان، والعمل الممتاز لليونيسيف بشكل خاص.

ومن جانبنا، أطلقتُ في أواخر عام ٢٠١٨ حملة ”العمل من أجل توفير الحماية“ مع النقابات الأفريقية والأوروبية. وتهدف هذه الحملة إلى دعم العمل في الميدان، وقد أطلقت بالفعل في مالي واستخدمت في الصومال. ويحدوني الأمل في أن نتمكن من التعويل على دعم مجلس الأمن وفرادى الدول الأعضاء خلال ما نبذله من ضغط لإحداث فرق ملموس لصالح جميع الأطفال المتضررين من الانتهاكات الجسيمة الستة.

ومن المؤسف أن جميع الجهود التي بذلناها حتى الآن لم تصل بعد إلى النقطة التي يمكننا أن نثق عندها بأن الحالة تتحسن عاما بعد عام. والتقرير المعروض على المجلس (S/2019/509) غني عن البيان. فعلى الرغم من أننا شهدنا عددا أقل من الانتهاكات تتوزع في أربع فئات، فقد حدثت زيادة في حالات القتل والتشويه ومستويات مماثلة من العنف الجنسي. ويتضمن تقرير العام الماضي (S/2018/465)، رقمين يستقران عند مستويات مرتفعة للغاية، وهما: عدد حالات القتل والتشويه، التي طالت أكثر من ٠٠٠ ١٢ طفل، وعدد الأطفال الذين استفادوا من المساعدة لإعادة الإدماج، الذي بلغ أكثر من ٥٠٠ ١٣ طفل. وقد شكل هذا أيضا ارتفاعا تاريخيا. وأود أن أشير إلى كليهما.

وفي عام ٢٠١٨، بلغت الحالات المؤكدة من الأطفال الذين قتلوا وشوهوا رقما قياسيا منذ إنشاء آلية الرصد والإبلاغ. وأكرر ما أعربه عنه الأمين العام من القلق إزاء وجود أعداد غير مسبوقة من الانتهاكات منسوبة إلى القوات الوطنية والدولية. ومن الأهمية بمكان أن يضاعف المجلس جهوده الرامية إلى التأكد من تقيد جميع الأطراف بمبادئ التمييز والتناسب والضرورة العسكرية. ويجب أن نتأكد من أن تسترشد جميع الأعمال العسكرية بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، أحث أطراف النزاع على إصدار أوامر قيادية محددة تتناول مسألة الحد من الخسائر في صفوف الأطفال. فسيساعدنا هذا على التمسك بالروح التي تحلى بها هذا المجلس عندما اعتمد القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) وأقر بوجود المزيد مما ينبغي القيام به لوقف قتل الفتيان والفتيات وتشويههم.

إن حوالي ٤٠ في المائة تقريبا من العدد العالمي من الخسائر ناجم عن الذخائر غير المنفجرة، والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والألغام الأرضية. وهذا هو أحد الشواغل الحقيقية بالنسبة لمكتبي، لا سيما لأنها تتسبب في حالات إعاقة خطيرة وطويلة الأجل. وأرى أن هذا هو أحد المجالات التي يمكن تحقيق مكاسب سريعة فيها إذا توافر لدى المجتمع الدولي التركيز والإرادة للحد من استخدام هذه المتفجرات من مخلفات الحرب وإزالتها عند التوصل إلى اتفاقات سلام. ويحدوني الأمل في أن نتمكن في السنة القادمة من التقليل من هذه الأنواع من الخسائر. وبطبيعة الحال، فإن الغالبية العظمى من الحالات تنسب إلى الجماعات المسلحة، وتعزى إلى تبادل إطلاق النار والاشتباكات البرية العنيفة.

وعلى الرغم من أن الموضوع الآخر الذي تناوله المجلس قبل ١٠ سنوات في القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) ليس مذهلا من حيث العدد للوهلة الأولى، لا يزال أمامنا طريق طويل لمعالجة هذه المسألة. فكثيرا ما لا يتم الإبلاغ عن حالات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، بما في ذلك عندما يرتكب ضد الفتيان. فالخوف من وصمة العار والانتقام، وتورط جناة من ذوي البأس والافتقار إلى الخدمات، والشواغل المتعلقة بحماية الناجين والشهود، تثني الأطفال والشهود عن الإدلاء بشهاداتهم. وللأسف فمن الواضح أنه قد ثبتت صعوبة التصدي

لهذا الانتهاك. وأرى أن زيادة آليات المساءلة وتكييف خدمات الرعاية التي تلبي احتياجات الناجين يمكن أن تسهم في إحراز تقدم كبير في معالجة هذه المسألة.

وعلاوة على ذلك، لا يزال عدد كبير من الأطفال محتجزين بسبب النزاع. وأحث على عدم التخلي عن الأطفال المعرضين لمستويات مقلقة من العنف بعد الإفراج عنهم من أيدي الجماعات المسلحة والقوات المسلحة. ويجب أن نتيح النظر لهؤلاء الأطفال بصفتهم الحقيقية – ضحايا نزاع. وينطبق ذلك بصفة خاصة على أضعف الفئات، مثل الأطفال المرتبطين حاليا أو الذين يدعى ارتباطهم بمقاتلين أجانب. وأود أن أؤكد من جديد الرسالة التي وجهها الأمين العام بأنه ينبغي ألا يحرم أي طفل من الجنسية. وفي هذا العام الذي يصادف الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، من المهم الإشارة إلى أن الإجراءات المتخذة لصالح الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة ينبغي أن تتخذ مع مراعاة المصالح الفضلى للطفل.

وتشكل الوقائع الواردة في التقرير تأكيدا على النقطة التي كررتها. نحن بحاجة إلى منح الأولوية للعمل في الميدان، وكذلك حماية الموظفين الذين يقومون به. ففي عام ٢٠١٨، أدى النزاع والعمليات العسكرية، وانعدام الأمن، والقيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية، وتخفيض عدد الموظفين، والتهديدات، والعنف، وحالة الهياكل الأساسية إلى الحيلولة دون قيام الجهات المعنية بحماية الطفل بمهمتها الأساسية المتمثلة في حماية الأطفال. وأطلب إلى المجلس وفرادى الدول الأعضاء العمل معنا من أجل معالجة هذه المسألة من خلال التأكيد في القرارات والعلاقات الثنائية على ضرورة وصول المساعدات الإنسانية. إن الجهات المعنية بحماية الطفل بحاجة إلى الوصول من أجل تقديم الدعم المنقذ للحياة إلى ضحايا الانتهاكات والناجين منها. ويمكننا أن نبذل قصارى جهدنا على أعلى مستوى لمنع وقوع الانتهاكات، كما ينبغي أن نكون قادرين على الاستجابة بسرعة للانتهاكات عند وقوعها.

وعلى الرغم من القيود المفروضة على الوصول، يسرني انفصال عدد كبير من الأطفال عن أطراف النزاع وحصولهم على المساعدة في مجال إعادة الإدماج. وقد حدثت حالات الإفراج هذه بسبب مشاركة الجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل في إطار وضع خطط عمل أو كنتيجة لعمليات السلام الناشئة، والوساطة، والحوار بين الحكومات والجماعات المسلحة. ولذلك من المهم بالنسبة لي إعادة التأكيد على أن هذه الأرقام تبرر الجهود المكثفة التي نبذلها عند المشاركة في خطط عمل مشتركة مع جميع أطراف النزاع، فضلا عن التشجيع على استخدام لغة تؤكد على حالة الأطفال في النزاع المسلح وشواغلهم في صلب جميع عمليات الحوار والسلام. إن انفصال الأطفال عن الجماعات المسلحة يتيح فرصة ثانية في الحياة للفتيان والفتيات. ويجب أن نضمن تعزيز الحوار والمشاركة.

وعلى نفس المنوال، يجب علينا أيضا كفالة أن نكون على استعداد لاستقبال الأطفال المفرج عنهم استقبالا مناسبا من خلال برامج كافية وشاملة يتم تمويلها وتكون متاحة بسهولة. فلا يسعنا أن نفقد الأطفال حالما يتم الإفراج عنهم، ولا يسعنا جعلهم ينتظرون دورهم للحصول على المساعدة لإعادة الإدماج بسبب الافتقار إلى الموارد. وهذا هو السبب في أن الإدماج، وبحث متطلبات إدماج الفتيان والفتيات الحقيقية على الصعيد العالمي أمر ملح. وأود أن أشكر بولندا لإعطائها الأولوية لهذه المهمة من خلال دورها الهام في مجموعة أصدقاء إعادة إدماج الأطفال المجندين، التي أطلقتها المفوضية، بالاشتراك مع اليونيسيف في أواخر عام ٢٠١٨.

وأود أن أختتم بأن أناشد المجلس بأن يدعم الولاية إلى أقصى حد ممكن. ونحن بحاجة إلى دعم المجلس من أجل التواصل مع أطراف النزاع بهدف إنهاء الانتهاكات ومنعها. كما أننا بحاجة إلى دعمه لضمان توفر ما يكفي من الضغط الذي يجعل للالتزامات معنى. والأهم من ذلك كله، أننا بحاجة إلى

دعم المجلس للتأكد من وجود القدرات اللازمة لحماية الأطفال بما يكفل تقديم كل الدعم الذي يحتاجه الأطفال المتضررون من النزاع – فهو فرصتهم الوحيدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة غامبا على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة فور.

السيدة فور (*تكلمت بالإنكليزية*): أنضم إلى أعضاء مجلس الأمن اليوم في هدفنا المشترك والثابت لحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، ومنع حصول الضرر المادي والنفسي لهم وتوفير المستقبل لهم. أولا يجب مع ذلك، أن نواجه الحقائق. فكما لاحظت الممثلة الخاصة غامبا، كان هناك أكثر من ٠٠٠ ٢٤ حالة انتهاك موثقة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة عام ٢٠١٨ – مقابل ٠٠٠ ٢١ في العام السابق. وشمل نصف تلك الانتهاكات قتل الأطفال أو تشويههم. تلك فقط هي الأرقام التي جرى التحقق منها. فالأرقام أكبر. ويجب علينا أن نقوم بما هو أفضل من ذلك.

ونحن في اليونيسيف نشعر بعميق الأسى إزاء استخدام الأسلحة المتفجرة بشكل مستمر وبصورة مفرطة، وأثر ذلك على الأطفال. وتسبب الغارات الجوية والألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والهجمات الصاروخية، والذخائر العنقودية، والقصف المدفعي معظم الإصابات في صفوف الأطفال في النزاعات المسلحة اليوم. ونحن نعلم أيضا أن الأطفال يشكلون أكثر من ثلثي جميع المدنيين الذين قتلوا أو شوهوا بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب. إن أبدانهم صغيرة وهشة، وتجذبهم المعادن اللامعة الملونة. ولا يلحق الضرر بالأطفال بأعداد غير متناسبة فحسب بسبب حجمهم وعوامل أخرى، بل يجب أن تؤخذ شدة الضرر في الاعتبار. وهم أيضا أكثر عرضة من البالغين للإعاقة أو القتل جراء الإصابات الناجمة عن الانفجارات.

تلك الحقائق المروعة تتحدث عن نفسها. وبعد مرور عشر سنوات على اعتماد قرار مجلس الأمن ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، تبين لنا الوقائع أن أمامنا شوط طويل لنقطعه من أجل وقف الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. بيد أن ذلك لا يصف لنا الحالة برمتها. فهناك الكثير مما يمكننا أن نفعله، وهناك الكثير مما نقوم به، لكي نساعد الأطفال المعرضين للخطر. فيوما بعد يوم، تعمل اليونيسيف وكثير من شركائها مع أطفال وشبان شجعان وقادرين على التكيف في مناطق الصراع في شتى أنحاء العالم. وهم يمنحوننا الأمل في المستقبل – مستقبلهم ومستقبلنا.

وأود أن أحدث الأعضاء عن اثنين منهم. ساجا وعمرها ١٣ عاما من حلب عاشت نصف حياتها وسط حالة نزاع. وفي السنوات الأخيرة، فقدت مسكنها، وشقيقها والعديد من أحبائها. كما فقدت ساقها اليسرى بسبب قنبلة. غير أنها لم تفقد الأمل. ففي كل يوم، تسير مسافة طويلة إلى المدرسة لمواصلة تعليمها. وتقول ساجا إن ساقها الاصطناعية أكثر ما تملكه قيمة. وكانت رياضية واعدة قبل أن تفقد ساقها، ولا تزال تمارس القفزة المنقلبة في شقة أسرتها الصغيرة. وحلمها الجديد الرائع الجديد هو التنافس في الألعاب الأولمبية للمعوقين.

ثم هناك فاطمة، تلك الفتاة التي التقيت بها في مركز الدعم الاجتماعي في عدن حيث نقدم الدعم النفسي والاجتماعي للشباب. وحدثتني فاطمة عن الفارين من العنف الفظيع في مسقط رأسها. وقالت إنها تحاول أن تتعلم الآن كيفية إعادة التواصل مع قريناتها، وأرتني رسما أتمته لتوها. كان الرسم صورة لطفلة وصديقتها تجلسان في حديقة في يوم مشمس. وأبلغني موظفو المركز في وقت لاحق بأنه عندما وصلت فاطمة أول الأمر رسمت صورا للمدافع والدماء فقط، ولكنها بدأت تتعافى.

وفي عام ٢٠١٨، وفرت اليونيسيف التعليم في حالات الأزمات الإنسانية الطارئة لـ ٦,٩ مليون من الأطفال والمراهقين

مثل ساجا. وقد ركزنا اهتماما أكبر على احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة في خضم الصراعات. وللمساعدة على الوقاية من الإعاقات الناجمة عن المتفجرات من مخلفات الحرب، عملنا على وضع برامج للتوعية بالمخاطر في أماكن مثل سوريا، ومالي، وميانمار. ويمكن أن تعني الملصقات والنشرات البسيطة الفرق بين الحياة والموت أو العجز للأطفال في مناطق الصراع.

وفي العام الماضي، قدمت اليونيسيف أيضا إلى ٣,٦ مليون من الأطفال والمراهقين مثل فاطمة الدعم النفسي والاجتماعي لمساعدتهم على التكيف مع الصدمات النفسية واستعادة الطفولة التي يستحقونها. ولكن يجب علينا أن نفعل المزيد من أجل تلبية احتياجات الصحة العقلية للأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. وهذا هو أحد المجالات التي تقتضي تمويلا أكثر استدامة وقوة. ولا تزال اليونيسيف تشعر بالقلق خصوصا إزاء الصحة العقلية والسلامة الجسدية والحقوق الأساسية للأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة. ويعاني عشرات الآلاف من هؤلاء الأطفال في المخيمات ومراكز الاحتجاز ودور الأيتام في سوريا والعراق وبلدان أخرى. وهم منبوذون من مجتمعاتهم المحلية بسبب الصلات المتصورة أو الفعلية بالجماعات المصنفة باعتبارها إرهابية.

وعندما يترك الأطفال تلك الجماعات ينبغي أن يتلقوا الحماية والمساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها بعد التجارب المروعة التي مروا بها – غالبا لسنوات. وعوضا عن من ذلك، يتعرضون للنبذ أو الرفض أو الحبس. وبموجب القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) – الذي كان إنجازا بالغ الأهمية لمجلس الأمن في العام الماضي – ينبغي أن يُعامل الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة باعتبارهم ضحايا في المقام الأول. وهذا يعني جميع الأطفال، وليس فقط الأطفال دون سن معينة، بمن فيهم أولئك الذين ربما ارتكبوا جرائم. وينبغي ألا يحرموا من حريتهم لمجرد ارتباطهم المزعوم أو الفعلي بجماعات مسلحة.

وفي كثير من الأحيان ينضم الفتيان والفتيات إلى الجماعات المسلحة المتطرفة أو يؤيدونها بالإكراه أو الإجبار، أو الترهيب، أو التهديد – أو ببساطة، كمسألة بقاء. وتشير الأدلة إلى أنهم قلما تدفعهم إلى ذلك الإيديولوجية. وبدلا من أن احتجازهم ينبغي إعادة إدماجهم في المجتمع، مع اتباع نهج شامل لمعالجة احتياجاتهم المعقدة. وإلى جانب العديد من الجهات الأخرى العاملة في مجال حماية الطفل، وضعت اليونيسيف برامج مستدامة وقائمة على الأدلة لإعادة الإدماج، من أجل القيام بذلك تماما. وكما قالت الممثلة الخاصة غامبا تستغرق هذه البرامج وقتا طويلا، ولكنها تحقق مكاسب كبيرة.

وتدعو اليونيسيف جميع الدول الأعضاء إلى إعادة إدماج الأطفال المرتبطين بجماعات مسلحة في المجتمع، ودعم برامج الإدماج الشامل القائمة على الأدلة. ونثني على الدول التي تقوم بذلك بالفعل. إن الدول الأعضاء – بل الواقع، إن جميع الحكومات وجيوشها – هي المسؤولة عن منع تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة. وتواصل اليونيسيف توفير صوت قوي بشأن هذه المسألة. وبينما نتكلم، تقدم اليونيسيف الدعم إلى حلقة عمل للتحقق من العمر، بالاشتراك مع القوات العسكرية السودانية وقوات الدعم السريع في الخرطوم. وفي الأسبوع القادم، ستجري أفرقتنا عملية للتحقق من العمر مع قوات الدعم السريع في نيالا، دارفور.

وفي الوقت نفسه، لا نزال نشعر بالقلق إزاء الاستخدام المفرط للقوة العسكرية ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال، الذين يشاركون في الاحتجاجات السلمية. وينبغي أن تمارس السلطات أقصى درجات ضبط النفس في مثل هذه الحالات. وخلافا لذلك، فإنها تواجه خطر قتل الأطفال، أو التسبب في أضرار خطيرة تؤدي إلى إعاقات دائمة. ليست حماية حياة الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، ومستقبلهم، مجرد تأدية أمر صائب؛ بل هي مصلحتنا الذاتية الجماعية. ويجب

علينا العمل بنشاط مع الشباب في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع في جميع أنحاء العالم، من أجل منع تصاعد أعمال العنف وتحقيق السلام الدائم. فهم الفتية الراشدون وهم قادة الغد. وفي إطار الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، علينا أن نفعل ما هو أفضل – وعلينا أن نفعل أكثر – لحماية الأطفال المعرضين للخطر. فمستقبلنا العالمي يعتمد على ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة فور على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كامارا.

السيدة كامارا (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن شكري الجزيل للبعثة الدائمة لجمهورية بولندا لدى الأمم المتحدة، وحكومة بولندا ورئيس مجلس الأمن على منحي هذه الفرصة الطيبة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الممتاز عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2019/509).

عندما شرعت الجبهة المتحدة الثورية في هجماتها على الحدود الليبرية في عام ١٩٩١، بدأت إحدى أعنف الحروب الأهلية في السنوات الـ ٣٠ الماضية. وغدت سيراليون جزءا من هذه الحرب الدموية والعبثية الوحشية التي غيرت حياة ٩٥ في المائة من شعب سيراليون. وأصبح الأطفال أهدافا، يستخدمهم الزعماء الخارجين على القانون للقتال ضد إرادتهم. وشاعت جرائم القتل والاغتصاب والتشويه. وفي أعقاب تلك النزاعات المسلحة الدموية، تُرك الرجال والأطفال والنساء يعانون من الصدمات النفسية والوصم الدائمين.

واليوم، يُنظر إلى هؤلاء الأطفال على أنهم أعداء أو أشخاص غير مرغوب فيهم أو أفراد غير مقبولين من مجتمعاتهم المحلية وحتى من أفراد أسرهم. ويحد الافتقار إلى الموارد المناسبة من قدرتهم على تحقيق مستقبل مشرق، بما في ذلك التعليم والاستشارة الطبية والتدريب المهني والمساعدة النفسية، وتزويدهم بالوسائل اللازمة لإعطائهم الأمل في مستقبل واعد.

وقد نصادف بين الفينة والأخرى قصة حياة شخص ما وتجربته الحياتية ما يجعلنا نأخذ نفسا عميقا ونفكر. والقصة التالية ليست حبكة فيلم أو رواية أو جاد بها خيال أحدهم. إنها قصتي؛ وهي عن حياتي. ويشرفني أن أدلي بهذا البيان أمام المجلس، وآمل أن تلهمه ليتخذ خطوة في الاتجاه الإيجابي.

إسمي مارية كامارا، وولدت ونشأت في قرية صغيرة في سيراليون، أحد بلدان غرب أفريقيا. في عام ١٩٩٩ وتغيرت حياتي إلى الأبد إذ كنت أبلغ من العمر ١١ عاما وأشهد الحرب الأهلية التي امتدت لـ ١١سنة في بلدي. لقد عشنا في بقعة يسودها انعدام القانون والهمجية، وهاجم المتمردون في يوم من الأيام قريتي واحتجزوني وثلاثة من أبناء عمومتي رهائن لمدة يوم واحد. وشهدت خلال تلك الفترة أعمالا وحشية مهولة: القتل والتشويه وحرق المنازل. ولكنني نجوت.

إذ تركني المتمردون في ظلام الليل معتقدين أنني قضيت نحبي، بعد أن كانوا قد استخدموا السواطير ليبتروا يَدِيّ تماما. وبعد بضع ساعات، وجدت نفسي في وسط الجثث، أنزف بشدة وأشعر بالخوف الشديد ويتملكني الذهول. ثم تمكنت من شق طريقي إلى أعماق الغابات المظلمة، حيث أمضيت سواد الليل. وفي صبيحة اليوم التالي، التقيت برجل ساعد في إنقاذ حياتي. وبعد كل هذه الوحشية والهمجية، مضيت في سبيلي بمساعدة الغرباء وإرادتي القوية لكي أبقى على قيد الحياة. ونجحت في الوصول إلى مستشفى في فريتاون.

وبعد علاجي، غادرت المستشفى وقضيت الكثير من الوقت – سنوات – استجدي المال والأغذية والملابس وكنت أعيش في مخيم لمبتوري الأطراف في فريتاون. وفي المخيم، انضممت إلى فرقة مسرحية مع العديد من الشباب الآخرين مبتوري الأطراف الذين ساعدوا على زيادة الوعي بمحنة بلدنا.

وبفضل تعاطف إحدى الأسر من كندا تمكنت من القدوم إلى كندا. وكان الانتقال إلى كندا هو الخطوة الأولى اللازمة لي لأُحدث التغيير في حياتي. واستطعت في كندا المكان من الالتحاق بالمدرسة والحصول على التعليم للمرة الأولى في حياتي. والتحقت ببرنامج الدفاع عن النساء والأطفال المعتدى عليهم وإرشادهم، في تورنتو.

وقبل بضع سنوات، تمكنت من سرد قصة حياتي في كتاب عنوانه ”مذاق فاكهة المانجو“ بمساعدة أسرتي وصديقتي سوزان مكليلاند، والناشر ”دار آنِك للمطبوعات“.

وما برحت أعمل من أجل حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وقبل بضع سنوات، عُينت ممثلة خاصة لليونيسف معنية بالأطفال والنزاع المسلح. وأتاحت لي هذه المهمة الفرصة للتواصل مع الذين لم يتح المجال لهم قطّ لسرد قصصهم؛ وزيادة الوعي؛ والدفاع عن الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة. وأقوم بذلك عن طريق تعزيز حقوقهم والتوعية بحالتهم في جميع أنحاء العالم بهدف كفالة عدم السماح باستمرار تلك الفظائع.

ويشرفني أن أعمل بصفتي ممثلة خاصة لليونيسف معنية بالأطفال والنزاع المسلح، إذ تتيح لي الفرصة والمنبر لتشاطر قصتي وقصص العديدين وللمساعدة على تثقيف العالم عن تأثير الحرب على الأطفال في جميع أنحاء العالم.

وشاركت لأول مرة في هذا العمل عندما عدت مع اليونيسيف إلى سيراليون للمرة الأولى بغرض الزيارة ورؤية العمل الرائع الذي ما برحت تؤديه هناك لتعزيز حقوق الطفل ورفاهه في سيراليون. وزرت أحد المراكز حيث يُعطى الأطفال المتضررون من النزاع المسلح الفرصة لإطلاع الآخرين على قصصهم أثناء مرورهم بعملية التعافي. ويكتبون وينشرون الأفكار والآراء لمجتمعاتهم المحلية من أجل زيادة الوعي بتجاربهم. وخلال زيارتي إلى سيراليون مع اليونيسيف زرت أيضا المدارس والمخيمات في المناطق الريفية، وتكلمت معهم عن العفو وأهمية الأمل والإيمان والعزم على المضي قدما.

وما برحت أعمل أيضا لفترة من الوقت على مشروعي الخاص في سيراليون والمتعلق بمبتوري الأطراف من النساء والأطفال بسبب الحرب، مقدمةً الاستشارة للفتيات اللاتي يعانين من الصدمة النفسية والمتضررات عقليا وكثيرا ما يشعرن بأنهن منسيات.

وأود أن أطرح بعض الأفكار الختامية: فنحن جميعا هنا لنا الحق في أن نفعل ما نريد. كلنا نتمنى الأفضل لأولادنا وأسرنا. كما نتمنى الأفضل لأصدقائنا وزملائنا في جميع أنحاء العالم، الذين يصارعون ويلات الحروب العبثية.

إننا بحاجة إلى أن يتحرك مجلس الأمن ويضطلع بالمزيد. وإن كان أعضاؤه يتخذون بعض الإجراءات بالفعل، فنحن ننتظر منهم المزيد. وبصفتي ممثلة خاصة لليونيسيف، أرى أن توفير ما يلزم من الأدوات لأولئك الأشخاص يتيح لهم مستقبلا أفضل من خلال التعليم. ولا ينحصر الأمر في إعادة الادماج، وإن كان جزءا منه. ولا هو مجرد تخليص أولئك الأطفال من منطقة الحرب أو من قبضة أهل السوء. بل هم في حاجة إلى أن يعيشوا، وأن يكون لهم أفق – أفق أكثر إشراقاً. ما الذي سيحلّ بهم في رأيكم، إن نحن تركناهم على أرصفة الشوارع؟ من الواضح أننا سنسهم بفعلنا ذلك في نشوب المزيد من النزاعات، لأن أولئك الأطفال سيعودون إلى نقطة البداية. فهم لا يملكون التدريب المناسب والأدوات أو الموارد اللازمة للعودة إلى مجتمعاتهم المحلية وإحداث تغييرات إيجابية لصالحهم.

ولذلك، فإننا بحاجة إلى التعليم والتدريب وإسداء المشورة. ونحتاج إلى التمويل، ولا سيما للأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأطفال. فلا بد من معالجة جميع أشكال الإعاقة، ولكن يلزم التركيز بوجه خاص على الأشخاص الذين أصيبوا بالإعاقة من جراء آثار الحرب. وفي سيراليون، هناك حالات كثيرة، بما

فيها حالتي. وإنني مثال جيد في الواقع. ففي بعض الأماكن، لا يحق لي القيام بالأشياء التي أريد بسبب الإعاقة. وقد تعرضت للتمييز.

يجب وضع حدّ لهذه الأمور. ولا يمكننا القيام بذلك بمفردنا. بيد مجلس الأمن ما يلزم من الأدوات والسلطة لوضع حدّ لهذه الأمور، ولوقف أعمال العنف. أعلم أن هناك قواعد الحرب وقانون النزاعات المسلحة. من وضع تلك القواعد؟ على المجلس أن يتحرك ويجعل تلك القوانين أكثر فعالية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة كامارا على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد أوان.

السيد أوان (*تكلم بالإنكليزية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن تقديري للبعثة الدائمة لجمهورية بولندا لدى الأمم المتحدة على توجيه الدعوة لي وتيسير قدومي إلى نيويورك لحضور مناقشة اليوم المفتوحة. كما أتوجه بالشكر إلى منظمة أطفال الحروب الهولندية، وزميلي الحاضر معي السيد إيمون هانسن، على إتاحة الفرصة لي لأخذ الكلمة في هذه الجلسة الهامة.

لقد بات العالم اليوم قرية عالمية، مختلفة تماما عما كانت عليه عندما كنت صبيا. اسمي ماجوك بيتر أوان، وأنا أعرف بالضبط ما هو حال العيش في قرية. ولدت في عام في ١٩٧٩ في قرية نائية تدعى بكيك، تقع فيما يسمى الآن ولاية جونقلي في جنوب السودان. وفي ذلك الوقت، لم يكن لدينا أي مستشفيات أو مدارس أو حتى هياكل أساسية لوصلنا بالعالم خارج القرية. فكان العالم يجهل وجودنا، ناهيك ما تكبدناه من معاناة خلال الحرب الأهلية في السودان. ولم تكن لدينا فكرة عمّا كان يبدو عليه باقي العالم.

ومع ذلك، منذ أن كنت طفلا، أقر مجلس الأمن بالآثار الشديدة التي خلفتها الحرب وأشكال النزاع المسلح الأخرى على الفتيان والفتيات، الذين اتخذ خطوات لتحسين حمايتهم. وقد استحدث آلية رصد وإبلاغ فريدة لجمع المعلومات عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في حالات النزاع، وعلى مدى العقدين الماضيين، زاد اهتمامه بالأطفال المنخرطين في النزاع المسلح. ولكن على الرغم من تحسين نظم المعلومات، وتعزيز الأطر المعيارية، لا يزال الأطفال الذين يعيشون في مناطق النزاع يواجهون العديد من تجاوزات وانتهاكات الحقوق الفظيعة التي واجهتني ورفقائيَ في السودان منذ وقت طويل.

وقد أمضيت طفولتي في كنف قرية حيث يعتني أفراد المجتمع بعضهم ببعض، وإن كان ذلك بالشيء اليسير. وكنا نشعر بالمسؤولية عن رفاه أطفالنا، وآبائنا وأجدادنا. بيد أن رفاهنا لم تكن تحدده الماديات؛ بل كان ما نتشاطره من محبة وحنان على أمل أن ينشأ الأطفال في بيئة يعمها السلام.

وفي سن الخامسة، كنت أرعى الأبقار والماعز والأغنام تحت وهج شمس أفريقيا المدارية، مع أترابي من الأطفال الآخرين. وكنت من أولئك العديد من الأطفال الضاحكين، الأبرياء المرحين. كنت أجهل ما ينتظرنا. اندلعت الحرب الأهلية في السودان وطالت قريتي في غضون وقت قصير. وكنت أجهل حقا لِمَ كان الكبار يقتتلون. وللأسف، فهمت الأمر بسرعة.

وعندما كنت في السابعة من عمري، اختطفتني جماعة متمردة محلية مناهضة للحكومة في الخرطوم من بيتنا وأخضعتني لتدريب عسكري مكثف لمدة ستة أشهر. ثم عُيّنت للعمل تحت أوامر قائد التمردين المحلي كحارس شخصي له وللقيام بالواجبات الإضافية كالطبخ، وجلب الماء، وجمع الحطب، وأعمال التجسس والنهب. كانت حالة منهكة وثقيلة العبء ومسألة حياة أو موت. وكنت وأصدقائي الأربعة نلعب والرعب يملأ صدورنا، لأن اللعب كان غير قانوني. وفي ظل مستوى الضعف الشديد الذي كنت فيه، ما كان باليد حيلة غير اتباع الأوامر.

فلم تكن هناك وسائط تواصل اجتماعي لتشاطر تجربتي، ولا مراقبو الأمم المتحدة لتوثيق قصتي ولا أي جهة فاعلة معنية بحماية الطفل لتهدئة مخاوفي. فكنت وحيداً في قلب حالة مدمرة. ولم يرن أحد. ولم يكن العالم على دراية بما يحدث. وشعرت بأنه تخلى عني تماما. وسيكون للصدمة النفسية الخطيرة التي تعرضت لها أثر دائم فيما تبقى من حياتي. وأنا على ثقة من ذلك.

ولكن أتدرون شيئاً؟ تمكنت من الفرار ونجوت من أعمال القتل الوحشية والانتهاكات الواسعة النطاق المرتكبة في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤ التي عمّت فيها الفوضى في السودان. وفي سن ١٥ عاما، تمكنت من الوصول إلى مخيم كاكوما للاجئين في كينيا، الذي كانت تديره في ذلك الوقت منظمة رادا بارنن؛ ويديره الآن التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة.

وقد حققت الكثير بفضل قدرات المخيم وما تلقيته من دعم. وأذكر أنهم كانوا يحثوننا على الذهاب إلى الكنيسة واللعب مع الأطفال الآخرين، وعدم البقاء معزولين. وبعد عامين من الصدمات النفسية، تمكنت من التواصل اجتماعياً مع الأطفال الآخرين مرة أخرى. ولا ينجح جميع الأطفال في التعافي مثلما فعلت من دون مساعدة خارجية. فبرامج حماية الطفل، بما في ذلك تقديم الدعم النفسي والاجتماعي وفق احتياجات كل فرد، والتعليم وإتاحة فرص كسب العيش، أساسيةٌ في تعافي الأطفال وأسرهم المتضررين من النزاع.

وبفضل الدعم غير المشروط الذي قدمه لي خالي والجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل، التحقت بالمدرسة وبالجامعة وحصلت في نهاية المطاف على عمل لدى منظمة أطفال الحروب الهولندية، كمنسق في مجال حماية الطفل وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي في جنوب السودان. وبوسعي الآن مساعدة أطفال آخرين يمرون بذات الظروف التي عشتها في بلدي، الذي مزقته سلسلة من الحروب. وفي كل يوم أتواصل فيه مع جميع أولئك الأطفال الأبرياء المتضررين من النزاع، أرى فيهم صورة مني. وبوصفي منسقاً لحماية الطفل والدعم النفسي والاجتماعي، قائماً على إدارة الدعم النفسي والاجتماعي، وإدارة الحالات، وتعقب الأسر وجمع شملها، ومساعدة الأطفال المرتبطين رسمياً بالجماعات المسلحة، والناجين من العنف الجنسي، والأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال المنفصلين عن والديهم والأطفال المحتجزين، فهذا ليس شيئًا بسيطًا، بل هو التزام.

وبطبيعة الحال، فإن أداء هذه المهام يجعلني حزينًا ويسترجع لي الكثير من الذكريات السيئة والحزينة. ولكني سعيد أيضاً لأن العالم اليوم يعرف، على الأقل، ما هي حماية الطفل والصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، وما وظيفتها. لم يتم القيام بما يكفي، وهذا عار، لأنه لا يوجد عذر أو سبب لعدم معرفة الحالة البائسة لهؤلاء الأطفال.

نعم، يمكننا إغلاق أجهزة تلفزيوناتنا عندما تعرض الأطفال المصابين بصدمات الحرب، ولكن بعد دقيقة واحدة سنشاهدها على نشراتنا الإخبارية اليومية على ”تويتر“ أو في قصص ”إنستغرام“ أو سنرى صورًا دموية للأطفال الجرحى على مواقع الأخبار الدولية الرائدة. إنه أمر يحدث هنا وفي هذه اللحظة. ولم يعد بإمكاننا إنكار ذلك كما كان يفعل العالم في طفولتي.

في عام ٢٠١٨، كان ما يقرب من ٥٠ مليون طفل بحاجة إلى الحماية في ظروف إنسانية. ومع ذلك لم يتم إعطاء الأولوية لحماية الأطفال بشكل منهجي خلال عمليات الاستجابة الإنسانية. فلا تزال تعاني هذه الحماية من نقص التمويل والتقليل من أهميتها، بل وتأتي حتى بعد فوات الأوان حين تتعرض حياة الأطفال للخطر. حين تقع أزمة، يكون الأطفال من بين أكثر الفئات ضعفاً. فهم بتعرضون لمخاطر تهدد حياتهم، أو للعنف الشديد، أو لسوء المعاملة، أو للاستغلال الجسدي والجنسي، أو للاختطاف، أو للتجنيد العسكري – الطوعي أو القسري. إن برامج حماية الطفل ضرورية لمنع أعمال العنف ضد الأطفال، ولتسهيل تعقب أسرهم ولم شملهم، ولضمان توفير الرعاية

الصحية والغذاء والتعليم والدعم النفسي والاجتماعي للأطفال المحتاجين بشكل سليم وفي الوقت المناسب.

إنني أناشد مجلس الأمن أن يضمن حصول الأطفال المتضررين من الصراع على الدعم الكامل الذي يحتاجونه لإدمال جروحهم الجسدية والنفسية. خلاف ذلك، سيصبح ماضيهم عبئاً عليهم. نحن نعلم اليوم أن حوالي ٤٢٠ مليون طفل ينشأون في مناطق متأثرة بصراعات. من هؤلاء، واحد من خمسة سيحتاج إلى الدعم النفسي والاجتماعي العاجل. في جنوب السودان وحده، يرتبط ١٩ ألف طفل بجماعات أو قوات مسلحة. وفي كل عام هناك حاجة إلى ما لا يقل عن ٢٠٠ مليون دولار من المساعدات الإنسانية لتوسيع نطاق حزم الرعاية الأساسية للصحة العقلية من أجل الوصول إلى الأطفال والمراهقين في مناطق الصراع. وهناك حاجة إلى دعم إضافي لحماية شاملة للأطفال، ولإدارة الحالات، بما في ذلك إعادة الإدماج وبرامج كسب الرزق والتعليم من أجل توفير دعم فردي يراعي الفوارق بين الجنسين لتلبية احتياجات الأطفال المتضررين. ماذا يمكن أن تفعله الحكومات في هذه القاعة؟

أولاً، أدعوها إلى تعزيز الحق في الصحة العقلية والرفاه النفسي في المنتديات الدولية وإدماج الصحة العقلية في قوانينها وسياساتها وخطط الطوارئ الوطنية لديها. وينبغي لجميع الحكومات أن تلتزم بزيادة مخصصاتها في الإنفاق على الصحة العقلية إلى خمسة في المائة على الأقل من إجمالي ميزانيتها لقطاع الصحة. ويجب أن يكون ذلك بالإضافة إلى مخصصات الميزانية ضمن قطاعاتها ذات الصلة.

ثانياً، أحثها على الاستثمار في أنظمة وخدمات حماية الطفل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويشمل ذلك زيادة التمويل طويل الأجل لبرامج إعادة الإدماج للجنود الأطفال السابقين، من أمثالي، بالإضافة إلى خدمات الدعم للناجين من العنف الجنسي، والأطفال ذوي الإعاقة وغيرهم من المحتاجين، ولتعقب أسر أولئك المنفصلين عن والديهم أو أوصيائهم ولم شملهم، ولإحالة الأطفال الذين يحتاجون إلى الرعاية الصحية والغذاء والتعليم والمأوى والدعم النفسي والاجتماعي في الوقت المناسب.

ثالثاً، أشجعها على ضمان تزويد عمليات الأمم المتحدة للسلام وبعثاتها السياسية بالموارد اللازمة للنهوض بجدول الأعمال المعني بالأطفال والصراعات المسلحة. وينبغي هيكلة هذا التمويل باعتباره تمويلاً طويل الأجل، بدلاً من رشقات التمويل الإنساني قصير الأجل. وسيسمح ذلك بتدخلات على مدى سنوات متعددة، لتتناسب مع التأثير الطويل الأجل للحروب على الأطفال ومع التحول الاجتماعي الجذري والضروري لمعالجة العوامل التي تهيئ الأطفال للتجنيد. وحين يتم تقليص حجم البعثات أو انتقالها، يجب التأكد من أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية مجهزة للاضطلاع بتلك المهام.

وأخيراً، أحثها على اتخاذ إجراءات للتصدي للانتهاك المستمر لحقوق الطفل. ويشمل ذلك دعوة جميع البلدان إلى اعتماد مبادئ فانكوفر بشأن حفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال ومبادئ باريس ومبادئها التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، والضغط عليها لإنهاء ومنع الانتهاكات الخطيرة المقترفة ضد الأطفال، وكذلك إعطاء الأولوية للعدالة إزاء الجرائم المرتكبة ضد الأطفال. فمن خلال هذه التدابير وحدها سنتمكن من الإسهام في تحسين حياة مواطنينا البراعم في قريتنا العالمية.

اتفقنا منذ ذلك الحين في القاعة على عدد من التحسينات القانونية والنظامية، منها على سبيل المثال لا الحصر، القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) الذي أدرج مسألة الأطفال المتضررين من النزاع في جدول أعمال مجلس الأمن والقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) الذي عين الفريق العامل والقرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) الذي مدد قائمة مسببات الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال

بإضافة العنف الجنسي ضد الأطفال إلى المرفق الوارد في التقارير السنوية للأمين العام.

ورغم تلك الجهود لا نزال نكافح لاتخاذ التدابير الوقائية وتوفير الحماية المناسبة للفتيات والفتيان المحاصرين في مناطق النزاع حيث نواجه واقعا صعبا من الأزمات المعقدة وديناميات الصراع الجديدة. ولا يزال عدد الحالات التي تم التحقق منها لافتا للانتباه ونطاق أعمال العنف والإهمال والاستغلال الكامل مجهولاً. في عام ٢٠١٨، رغم بعض التطورات الإيجابية في الميدان، إلا أن التقرير (S/2019/509) يحدد أكثر من ٢٠ بلدا تتضمن حالات مؤكدة من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وزيادة مقلقة في الحوادث التي ترتكبها أطراف فاعلة من غير الدول.

إن الأطفال من بين أوائل ضحايا الحرب والعنف. وقد أوضح تقرير الأمين العام أن الأطفال يتعرضون في خضم الصراعات في العالم للتشويه، والاختطاف، والهجوم عليهم في المدارس والمستشفيات، والتجنيد للقتال والإيذاء الجنسي والحرمان من المساعدات الإنسانية. إن هذه الصدمات تحرمهم من طفولتهم وتجردهم من كرامتهم وتترك علامات دائما على حياتهم عندما يبلغون سن الرشد.

تنبع معظم النزاعات الحالية من سوء الإدارة السياسية والاقتصادية، وانتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والإفلات من العقاب، والفساد، والظلم وعدم المساواة. ويجب أن نبدأ كل نقاش بالاعتراف بالحقيقة الراسخة، وبالتحديد معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، والوقاية منها، وإيجاد حلول سياسية في المقام الأول.

إن أوقات الصراع وتلك التي تلي انتهاء الصراع تحرم الأطفال من أحد احتياجاتهم وحقوقهم الأساسية المتمثل في الأمان. وتشكل حمايتهم ومنع الانتهاكات الجسيمة أولوية أساسية ضمن ولاية الأمم المتحدة لحماية المدنيين، ووضع حقوق الإنسان في صلب جهود السلام والأمن. وينبغي أخذ مسألة حماية الأطفال في الاعتبار في جميع مراحل دورة الصراع أي خلال الوساطة، ووقف إطلاق النار، وحفظ السلام، ومحادثات السلام، وحالات ما بعد الصراع.

وتعد حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة مسؤولية مشتركة تستدعي مواجهة جماعية لجميع أشكال العنف. ومع ذلك، لكي يتسنى للأمم المتحدة تنفيذ ولايات الحماية بفعالية أكبر، يجب أن يشكل النهج المنطلق من القاعدة أحد المبادئ. وينبغي تحقيق ذلك من خلال توسيع ودعم دور المستشارين المعنيين بحماية الطفل المسؤولين عن معالجة حقوق الطفل ومسائل الحماية في جميع مراحل عملية بناء السلام، وكذلك الأطراف الفاعلة في مجال الحماية في الميدان، بما في ذلك تلك الموجودة في المجتمع المحلي. خلال العام الماضي تمكّنت الأطراف الفاعلة في مجال حماية الطفل من دعم إعادة إدماج أكثر من ١٣ ٦٠٠ طفل.

إن حماية الفئات الضعيفة والهشة من الأطفال، أي اللاجئين والمشردين داخلياً والأطفال المصابين بصدمات الحرب، لا تزال إحدى أولويات التعاون الإنمائي البولندي. وتقوم بولندا بمساعدة الضحايا من صغار السن في النزاع الدائر في شرق أوكرانيا، وتقدم الدعم النفسي، وتوفر الاحتياجات الأساسية، والمأوى، وإعادة التأهيل، والتعليم للأطفال في الشرق الأوسط.

نود في هذا السياق أن نؤكد مجددا دعمنا القوي للجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام واليونيسيف من أجل توجيه الانتباه إلى أهمية برامج إعادة الإدماج التي تعود بالنفع على الأطفال الذين كانوا مرتبطين في السابق بالجماعات المسلحة. ومن دواعي شرفنا أيضا عضويتنا في اللجنة التوجيهية للتحالف العالمي من أجل إعادة إدماج الجنود الأطفال السابقين، وكذلك عضويتنا في مجموعة أصدقاء إعادة دمج الأطفال الجنود. وتدعو بولندا بقوة إلى الشمول الكامل لبرامج إعادة الإدماج وتؤكد

الأهمية الأساسية للنهج المجتمعي ي، بما في ذلك دور الزعماء المحليين والدينيين في دعم مكافحة وصم الأطفال المرتبطين سابقًا بالنزاعات المسلحة.

غالبًا ما يجري إغفال الانتهاكات التي تطال الأطفال ومعاناتهم رغم الجهود البطولية المستمرة التي يبذلها العاملون في المجال الإنساني ومجال الحماية في جميع أنحاء العالم. وقد أطلق مكتب الممثلة الخاصة في وقت سابق من هذا العام حملة الدعوة العالمية للعمل من أجل الحماية. فلنتأمل إذن في السبل التي يمكن من خلالها لحملة الدفاع عن العمل من أجل الحماية، أن تشكل أداة حقيقية وقابلة للقياس في تسريع التقدم الميداني.

يسهم القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) في عملية تعزيز نهج عدم التسامح مطلقًا مع عمليات القتل والتشويه والاغتصاب وغيره من الانتهاكات ذات الطابع الجنسي ضد الأطفال. لقد جددنا التزامنا بحماية الأطفال من العنف الجنسي في القرارين الأخيرين ٢٤٢٧ (٢٠١٨) و ٢٤٦٧ (٢٠١٩).

خلال النزاع المسلح، يتعرض الأطفال ذوو الإعاقة لممارسة العنف أكثر من غيرهم. ورغم وجود الإطار القانوني الأساسي وتحسن الجهود المبذولة لضمان إعمال حقوق الفتيات والفتيان ذوي الإعاقة، إلا أنهم لا يزالون من بين الفئات الأكثر تهميشا واستغلالا.

إن تعزيز أسس حماية الفئات الأكثر ضعفا أمر بالغ الأهمية. وقد شاركت بولندا بهمة في هذه العملية من خلال اتخاذ القرار ٢٤٧٥ (٢٠١٩) بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة الذي يشدد على الاحتياجات المحددة للأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة.

أعتقد أن ما نود جميعا تحقيقه هو تمكين الأطفال من استعادة طفولتهم، لوقف دوامة العنف. ويجب أن نعمل معا من أجل تحقيق هذا الهدف.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

السيدة فان فليربرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم القيمة. وأود أن أشكر السيدة كامارا والسيد أوان بشكل خاص على شهادتهما الشجاعة والمؤثرة، وعلى تذكيرهما لنا بما هو على المحك في هذه المناقشة. والمسألة لا تتعلق بالكلام أو إجراء مناقشات فلسفية أكاديمية لا طائل منها. بل إننا نتحدث عن مجريات حياة حقيقية، وعن حياة بشر حقيقيين، وحياة الآلاف من الأطفال الذين يقعون ضحايا للنزاعات المسلحة.

من الجدير بالذكر أن هذه المناقشة المفتوحة تتصادف مع الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) كما أشار إلى ذلك عدد من المتكلمين. ورغم إحراز تقدم كبير خلال العقد الماضي، فإن التقرير السنوي للأمين العام لهذا العام (S/2019/509) يعكس عدداً من الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال التي لم يسبق لها مثيل منذ بدأ الرصد. ويساور بلجيكا قلق عميق إزاء العدد الكبير للغاية من الضحايا الأطفال، وتدعو جميع الأطراف إلى اتخاذ تدابير لحماية الأطفال وفقاً لمبدأي التمييز والتناسب. وتؤدي الزيادة في النزاعات التي طال أمدها في جميع أنحاء العالم والحروب الطويلة الأمد إلى أضرار غير مباشرة أكبر وتؤثر على عدد متزايد من الأطفال. وانتقال النزاع إلى المناطق الحضرية واستخدام الأسلحة المتفجرة بعيدة المدى في المناطق المأهولة بالسكان يُحدث آثارا مدمرة على الفتيان والفتيات. ويساور بلجيكا قلق بالغ إزاء استخدام رفض المساعدات الإنسانية كسلاح من أسلحة الحرب، مما يمنع الأطفال من الحصول على المساعدة اللازمة لإنقاذ الأرواح. وفي الوقت نفسه، تُعتبر البيانات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال أقل من الواقع، وذلك بسبب عدم إمكانية الوصول والقلق من وصمة العار والخوف من الانتقام. ولذلك فإن عملنا بعيد عن الانتهاء.

وقد ساعدت بلجيكا، بصفتها رئيساً للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، على بناء توافق في الآراء بشأن مجموعتين من الاستنتاجات. تتعلق إحداها بانتهاكات خطيرة لحقوق الأطفال في سورية والأخرى في ميانمار. ووحدة مجلس الأمن في هاتين الحالتين هي إشارة مهمة.

وتؤيد بلجيكا ولاية وعمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. ولذا نقوم بتعبئة جميع الأدوات الموجودة تحت تصرفنا. ولقد نظمنا اجتماعات مشتركة مع لجان الجزاءات ركزت على متابعة الاستنتاجات السابقة للفريق العامل، ونظمنا مؤتمرات بالفيديو مع البعثات الميدانية قبل تجديد ولاياتها. وأخيراً، نودّ أن ندمج البعد الخاص بمسألة الأطفال والنزاع المسلح في جميع أعمال مجلس الأمن. ونقترح أن تخاطب الممثلة الخاصة المجلس بانتظام بشأن الحالات الوطنية، كما كان الحال بالفعل في اليمن وجمهورية أفريقيا الوسطى. وآلية الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ ضرورية لهذه الولاية. وكذلك فإن التقرير السنوي للأمين العام، المستند إلى معلومات واقعية يمكن التحقق منها، هو أداة أساسية للدخول في حوار مع أطراف النزاع وتحقيق التزامات ملموسة من خلال جملة أمور منها خطط العمل الوطنية. ومن الضروري اتباع نهج من هذا القبيل للحفاظ على مصداقية واستقلال الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. وسيكون ذلك أفضل طريقة لإحداث تغيير حقيقي لصالح لأطفال المتضررين من النزاع.

ونتشاطر جميعاً مسؤولية التنفيذ الفعال لجدول أعمال الأطفال والنزاع المسلح. ويعني هذا الحفاظ على قدرة متخصصة لحماية الطفل ضمن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية. كما يعني أيضاً إعطاء الأولوية للشواغل المتعلقة بحماية الطفل. ولكن دعونا لا ننس الوقاية. حيث يجب أن نعمل تحت مسمى الوقاية من أجل إعادة الإدماج الشامل للأطفال على المدى الطويل، والاستثمار في البرامج التي توفر الدعم الفردي الذي يتناول الحماية والدعم النفسي والاجتماعي والاحتياجات التعليمية. وتبين التجربة أن الأطفال الذين اجتازوا هذه البرامج يصبحون أقل عرضة لإعادة تجنيدهم من قبل الجماعات المسلحة. ومن خلال إعادة الإدماج، تتاح للفتيان والفتيات فرصة لبناء حياتهم بعيداً عن النزاع، والتحرك نحو المستقبل دون أن يطاردهم الماضي. وفي حين أن الوقاية هي الخيار الأفضل بالتأكيد، تذكر بلجيكا أيضاً بالحاجة إلى تقديم المسؤولين عن جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي وحقوق الإنسان إلى العدالة، بما في ذلك من خلال التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية حيثما كان ذلك مناسبا.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن بلجيكا تؤيد تأييدا تاما بيانات الاتحاد الأوروبي ومجموعة الأصدقاء المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، التي سيدلى بها في وقت لاحق.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أحضر فيها جلسة رسمية لمجلس الأمن منذ تسلمي لمهامي بصفتي الممثل الدائم للصين منذ خمسة أيام، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم تحياتي الحارة لكم، سيدي الرئيس والزملاء الحاضرون. إنني أتطلع إلى العمل معكم، السيد الرئيس، ومع جميع الزملاء من خلال الاتصال والتنسيق والتعاون الوثيق.

وتشكر الصين بيرو على عملها كرئيس للمجلس لشهر تموز/يوليو وتهنئ بولندا على توليها رئاسة المجلس لشهر آب/أغسطس. ونرحب بالسيد تشابوتوفيتش، وزير خارجية جمهورية بولندا، الذي يترأس هذه الجلسة. ونتوجه بالشكر الخاص للسيدة غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح؛ والسيدة فور، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ ومقدمي الإحاطات الآخرين على بياناتهم التي كانت مؤثرة للغاية.

الأطفال هم أمل كل بلد، ورعاية أطفالنا هي حماية لمستقبلنا. وفي السنوات الأخيرة، بذل المجتمع الدولي جهودًا هائلة لحماية الأطفال المتضررين بالنزاعات، وحقق تقدماً إيجابياً، لكن حدة النزاعات المسلحة تزايدت، وهي أبعد ما تكون عن الانتهاء، كما أشارت السيدة غامبا في بيانها. ففي عام ٢٠١٨، قُتل وشُوه ١٢ ٠٠٠ طفل، مما يشكل رقما قياسيا. ويشكل ذلك الرقم القياسي تذكيرا محزنا بأن لدينا مسؤولية ثقيلة وشاقة في حماية الأطفال من ويلات الحرب حتى يتمكنوا من النمو بسلامة وأمان. وتعارض الصين وتدين انتهاكات حقوق الأطفال ومصالحهم في النزاعات المسلحة وتؤيد جهود الأمم المتحدة ومجلس الأمن لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وأود التأكيد على النقاط التالية.

أولاً، يوفر تحقيق السلام أفضل حماية للأطفال. وبما أن الأطفال هم الذين يتحملون وطأة الحرب والنزاعات، فإن منع نشوب النزاعات وحلها ونزع فتيلها يمثل أولوية قصوى. وهذا هو السبيل الأساسي للخلاص. وباعتبار مجلس الأمن الهيئة الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن يؤدي واجباته باستخدام جميع الوسائل السياسية، مثل الوساطة والمساعي الحميدة والحوار والتفاوض، كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، إلى جانب تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ودعم وحث أطراف النزاع على حل النزاعات بالوسائل السلمية من أجل تهيئة بيئة آمنة لنمو الأطفال.

ثانياً، ينبغي أن ندعم البلدان المعنية لأنها تتحمل مسؤولياتها الأساسية. ويكمن مفتاح تنفيذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) بشأن حماية الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح في جهود وتعاون الحكومات المعنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم بالكامل قيادة البلدان المعنية، وأن يعزز الحوار والتواصل وأن يقدم الدعم والمساعدة الفعالة في معالجة الصعوبات، بما في ذلك المساعدة المالية والتقنية. وعلى المدى الطويل، تشكل التنمية المستدامة الأساس الذي يقوم عليه السلام الدائم. ويجب على المجتمع الدولي احترام وضمان حقوق الدول المعنية ومركزها كدول نامية.

ثالثاً، ينبغي علينا تحقيق التآزر في الجهود الدولية الرامية إلى معالجة الأعراض والأسباب الجذرية للمشاكل. ففي إطار المسعى الجماعي للمجتمع الدولي لحل النزاعات، ينبغي معاملة مسألة حماية الأطفال كجزء أساسي وإيلاؤها الاهتمام الكامل في المفاوضات السياسية واتفاقات السلام. وللمضي قدماً في استراتيجية إعادة الإعمار وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، يجب أن نعطي الأولوية لعودة الأطفال إلى المدرسة وإعادة إدماجهم في المجتمع وتعزيز آليات حماية الطفل. وينبغي توفير الموارد المالية الكافية وزيادة المساعدة الإنمائية. وينبغي دعم البلدان المعنية بفعالية في جهودها للقضاء على الفقر وتعزيز التعليم وحماية حقوق الطفل.

والصين مستعدة للعمل مع جميع الأطراف في هذا الصدد كي يتسنى للأطفال في مناطق النزاع توديع الأسلحة، والابتعاد عن الحرب، وعيش حياة سعيدة تصون كرامتهم، ويهيئون فيها مستقبلا مشرقا لأنفسهم وبلدانهم والعالم بأسره.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): تهنئ كوت ديفوار بولندا على توليها رئاسة مجلس الأمن وتتمنى لها كل النجاح. كما نهنئ وفد بيرو على رئاسته الممتازة في شهر تموز/يوليه.

ويرحب وفد بلدي بوزير خارجية بولندا، الذي يترأس المناقشة المفتوحة اليوم بشأن الأطفال والنزاع المسلح. فهذا يبين أن بلدكم مهتم بحل المشكلة. كما نرحب ترحيبا حارا بالسفير جانغ جون، الممثل الدائم للصين.

ويهنئ وفد بلدي السيدة فرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، على إحاطتها الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام (S/2019/509). كما نثني

على السيدة هنرييتا فور، المديرة التنفيذية لليونيسيف، والسيدة مارية كامارا، والسيد ماجوك بيتر أوان، وممثلي المجتمع المدني، على إحاطاتهم المستنيرة.

وفي السنوات الأخيرة، أصبحت مسألة حماية الأطفال في النزاعات المسلحة مصدر قلق للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، الذي يتجسد التزامه بالموضوع من خلال اعتماد القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، فهذا القرار يوفر إطارا ملائما لحماية حقوق الطفل وتعزيز رفاه الأطفال وتمكينهم في جميع مراحل دورة النزاع وأثناء بناء السلام. غير أن وفد بلدي يلاحظ أن مصير الأطفال في النزاعات المسلحة يثير قلقا متزايدا على الرغم من القواعد القانونية ذات الصلة، على نحو ما تم تأكيده في التقرير.

ففي عام ٢٠١٨، وثقت الأمم المتحدة أكثر من ٢٤ ٠٠٠ انتهاك بجميع الأنواع وقدمت تقارير عنها، حيث كان الأطفال ضحايا لها في ٢١ بلدا مقارنة ب ٢١ ٠٠٠ في عام ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا لآلية الرصد والإبلاغ التي أنشئت بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، بلغ مجموع عدد الأطفال الذين قتلوا أو شوهوا ١٢ ٠٣٨ طفلا. وإزاء تلك الخلفية القاتمة بالفعل، ثمة اتجاه متزايد أيضا نحو استخدام الأطفال الجنود لتنفيذ هجمات انتحارية أو كدروع بشرية، فضلا عن تدمير المدارس والمرافق الصحية، مما يحرم آلاف الأطفال من حقهم في التعليم والصحة.

وتعتقد كوت ديفوار أنه يجب تعزيز التعاون فيما بين الدول المتضررة والأمم المتحدة والشركاء الثنائيين بغية منع ومكافحة جميع أنواع الانتهاكات التي تقوض رفاه الكثير من الأطفال ونموهم. وبالنسبة لبلدي، تعد المبادئ التوجيهية للأمين العام فيما يتعلق بالتزام أطراف النزاع والمسؤولية التي تتحملها الحكومات إزاء حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، التي تتسق تماما مع أحكام القرارين ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥)، هي التدابير ذات الصلة التي مكنت من إحراز تقدم ملموس في الميدان.

وتتيح مناقشة اليوم لوفد بلدي فرصة للتذكير بكل تواضع بأن كوت ديفوار، التي أدرجت في مرفق تقارير الأمين العام عن محنة الأطفال في النزاع المسلح من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٦ أثناء أزمتها الاجتماعية والسياسية، تقدم مثالا جيدا على تطبيق خطة عمل لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وفي وقت مبكر منذ عام ٢٠٠٥ وقّعت القوات المسلحة للقوى الجديدة مع الأمم المتحدة أول خطة عمل لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

وبفضل التآزر بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة، سمحت خطة العمل تلك والخطط التي تلتها بالإفراج عن مئات الأطفال وتمكينهم من العودة إلى المدرسة والاندماج مجددا في المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، أسفرت الجهود الوطنية عن جمع الأطفال الجنود السابقين في مركز عبور بغية تيسير إعادة إدماجهم في المجتمع من خلال التدريب على المهارات والتعليم. وأظهر التقدم المحرز في عام ٢٠٠٧ أن كوت ديفوار كانت أول بلد يرفع اسمه من مرفق تقارير الأمين العام عن محنة الأطفال في النزاعات المسلحة. وتبين هذه النتائج أن التعاون الممتاز بين الدول المتضررة، والأمم المتحدة، والشركاء الدوليين في تنفيذ برامج إعادة الإدماج والقواعد الدولية تبقى لا غنى عنها لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

وتشجع كوت ديفوار الممثلة الخاصة للأمين العام على مواصلة جهودها مع جميع الأطراف بهدف إدماج حماية الأطفال في المبادرات الرامية إلى تسوية النزاعات وبناء السلام. ونعتقد أن تحقيق هذا الهدف يتطلب قدرا كافيا من التدريب في جميع عناصر المؤسسات الأمنية. ومنذ ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٤، أدرجت سلطات كوت ديفوار التدريب على حماية حقوق الطفل في أدلة التدريب في مدارس التدريب العسكري، بما في ذلك الوحدات القتالية، عن طريق توظيف جهات تنسيق لامركزية في جميع أنحاء البلد. ولدى جميع المناطق العسكرية في كوت ديفوار اليوم وحدة لحماية حقوق الطفل.

وتؤمن كوت ديفوار أيضا بأن حماية الأطفال في حالات النزاع يجب أن تقترن بالتطبيق الصارم لمبدأ المساءلة على المنظمات أو الجماعات المسلحة التي تستخدم الأطفال الجنود، أو تشجعهم على المشاركة في أعمال التطرف العنيف، أو إجبارهم على الاسترقاق الجنسي. كما نشدد على الدور الأساسي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في إذكاء الوعي ووضع برامج المساعدة المقدمة للدول المتضررة في المرحلة الانتقالية وتنفيذها.

وفي الختام، يؤكد وفد بلدي من جديد دعمه للممثلة الخاصة للأمين العام، واليونيسيف، وجميع الجهات الفاعلة المعنية، ويشجعها على مواصلة جهودها الرامية إلى حماية الأطفال بوجه عام، والأطفال الذين يقعون ضحايا الإيذاء من جميع الأنواع في النزاعات المسلحة بوجه خاص.

السيدة نورمان – شالي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): نهنئ بولندا على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس، وعلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة السنوية باعتبارها أول حدث بارز خلال رئاستها. إن حضوركم هنا اليوم، سيدي الرئيس، يشدد على الحاجة الملحة إلى التصدي الجماعي لمسألة الأطفال والنزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لنتوجه بالشكر لبيرو على رئاستها في تيسير شهر تموز/يوليه الحافل بالأعمال.

ونود أيضا الترحيب بالسفير جانغ جون في المجلس.

ونشكر الممثلة الخاصة غامبا، والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة هنرييتا فور على إحاطتيهما اليوم. وأود أن أشارك الزملاء الآخرين في التقدم بالشكر لمارية كامارا وماجوك بيتر أوان على عزمهما المذهل وشهادتيهما المؤثرتينا اليوم، التي، كما قال آخرون، تأخذنا إلى ما بعد المناقشات وتجبرنا على التصرف بطريقة مجدية. وأشكرهم كثيرا على حضورهما هنا وتقاسم قصص معاناتهما. لقد ساعدتنا دعوتهما في تركيز انتباه العالم على الأطفال في النزاعات المسلحة، وتذكرنا بمسؤوليتنا بصفتنا الدول الأعضاء لحماية المدنيين من الأذى، ولا سيما الأطفال. ونحن فخورون بعمل شركائنا من أجل توفير حماية أفضل للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. وتؤيد الولايات المتحدة بقوة اليونيسيف في ولايتها لحماية الأطفال ومساعدتهم في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك تقديم الدعم المتخصص للناجين من العنف، والتأكد من حصول الأطفال على مجموعة من المساعدات المنقذة للأرواح، بما فيها التغذية والصحة والمياه والصرف الصحي.

إن الشهادة التي أدلى بها ماجوك بيتر أوان، بصفته من الأطفال الجنود السابقين وأحد موظفي الأمم المتحدة لشؤون حماية الطفل الآن، مصدر إلهام لنا جميعا هنا اليوم. وعلى نحو ما يوضح تقرير الأمين العام (S/2019/509) هذا العام بشكل صارخ، فإن عدد الأطفال الذين قتلوا واختُطفوا وشُوهوا واُستغلوا وتعرضوا للإيذاء أكبر بدرجة مذهلة اليوم مما كان عليه حينما بدأ المجلس التصدي بشكل جماعي لمسألة الأطفال والنزاع المسلح قبل أكثر من عقد من الزمن. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بالعمل البالغ الأهمية الذي تقوم به الأمم المتحدة ومكتب الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في إنهاء أثر النزاعات على الأطفال حيثما أمكن من أجل منع توريطهم في الحرب مستقبلا ومساعدة الأطفال المتضررين في التعافي من النزاع العنيف. وستكون الإجراءات التي نتخذها اليوم لحماية الأطفال من النزاع المسلح هامة في السنوات المقبلة من أجل الأجيال المقبلة، على نحو ما ذكرت السيدة كامارا ببلاغة. فحماية الأطفال اليوم تعني تجنب نشوب النزاعات فضلا عن تفادي غرس نزعة التطرف العنيف في كثير من الشباب في المستقبل.. ونقدر التركيز بوجه خاص على احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة والتأكد من إعادة إدماجهم هم أيضا.

ولا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء استمرار الانتهاكات والتجاوزات في حق الأطفال، ولا سيما في بورما،

وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي والسودان وجنوب السودان، والصومال وسورية. وترحب الولايات المتحدة بالتقدم الكبير الذي أحرزه الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في الأيام الأخيرة باعتماد استنتاجات بشأن بورما وسورية بتوافق آراء جميع أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر. ونشيد بقيادة بلجيكا كرئيسة للفريق العامل، ولتيسيرها هذه المناقشات الهامة.

وعلاوة على ذلك، تؤيد الولايات المتحدة استنتاجات الفريق العامل بالتأكيد مجددا على ضرورة أن يستجيب النظام في كل من دمشق ونايبيتاو فورا لنداءات المجلس باتخاذ الخطوات اللازمة لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم. وفي حين أننا نعترف بأن الفريق العامل قد أحرز تقدما باعتماد استنتاجاته في الآونة الأخيرة بشأن سورية وبورما، فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به.

وتلتزم الولايات المتحدة بالعمل على زيادة تحسين إدماج خطة العمل المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح عندما نناقش حالات النزاع في مجلس الأمن. وستواصل الولايات المتحدة استكشاف السبل لتعزيز حماية الأطفال في جميع الولايات الصادرة عن مجلس الأمن.

كما نرحب كذلك بتوقيع قوات سوريا الديمقراطية على خطة عمل لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في سورية. كما نثني على الجهود التي بذلتها حكومة اليمن والتحالف لتعزيز مسائل حماية الطفل. وأسفرت الجهود التي بذلها إخصائيو الأمم المتحدة في مجال حماية الطفل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من خلال العمل مع الحكومة عن نبذ ١٤ من قادة الجماعات المسلحة تجنيد الجنود الأطفال، وإطلاق جميع الأطفال الجنود من صفوفها، والسماح للأمم المتحدة بالتحقق من ذلك الالتزام.

ويبدو أن مشاركة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى مع الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن خطط عمل لحماية الأطفال، توفر نفس الإنجازات في مجالي التعليم والتغيير. وفي كلتا هاتين الحالتين، يتمثل الهدف الفوري في حماية الأطفال من الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في سياق النزاع المسلح. وتتمكن الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة في الميدان من فتح إمكانيات جديدة للسلام المستدام، من خلال العمل مع الجماعات المسلحة، وبناء الثقة وتوفير بدائل للعنف.

وما زالت الولايات المتحدة من جانبها تعطي الأولوية لبرامج حماية الطفل المنقذة للحياة، والضرورية للبقاء على قيد الحياة، فضلا عن الإنعاش والقدرة على الصمود والتعافي. وسنواصل الاستثمار في برامج المنع والاستجابة لحماية الأطفال من العنف. وندرك أن استئناف أساليب التنشئة المألوفة والآمنة، ولا سيما داخل الأسرة، يساعد الأطفال على التعافي، وبناء القدرة على التكيف، والتعامل مع الإجهاد بشكل أفضل. وتهيب الولايات المتحدة بجميع البلدان أن تنضم إلى ما نبذله من جهود ،وأن تزيد من تبرعاتها، لكي تقوم بدورها في مساعدة الأطفال الذين يحتاجون إلى السلامة، والأغذية وغير ذلك من التدخلات المنقذة للحياة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أثني على وزير خارجية بولندا لالتزامه بحقوق الطفل. وأود أيضا أن أشكر السيدة مارية كامارا؛ والسيد ماجوك بيتر أوان؛ والمديرة التنفيذية لليونيسيف، السيدة هنريتا فوري، على البيانات التي أدلوا بها.

نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، والذكرى السنوية الستين لإعلان حقوق الطفل، ونحتفل في غضون يومين، بالذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، الذي قُدم بمبادرة من فرنسا واعتمده المجلس بالإجماع. وهذه فرصة لا من أجل تقييم التقدم المحرز بشأن أكثر من ٠٠٠ ١٣٠ طفلا نالوا حريتهم في غضون ٢٠ عاما تقريبا فحسب، بل أيضا بشأن التحديات الجسام المقبلة. ففي

عام ٢٠١٨، كانت هناك ٠٠٠ ٢٥ حالة من الانتهاكات التي تم التحقق منها، بما في ذلك ٠٠٠ ١٢ من حالات القتل والتشويه. وهذا السجل غير مقبول، ولذلك يجب على المجلس أن يكثف عمله من أجل تحسين حماية أكثر من ٢٠٠ مليون طفل يواجهون حالة الحرب يوميا.

ونشيد بدور بلجيكا كرئيسة للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ويجب علينا استعمال جميع الوسائل المتاحة لنا لحماية الأطفال. فأولا وقبل كل شيء، يجب علينا الاستفادة الكاملة من الآليات التي أنشأها المجلس. وقد عزز القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) بصفة خاصة آلية الرصد والإبلاغ، التي يجب أن تظل في صميم استراتيجيتنا. وأود أن أثني على الممثلة الخاصة لقيامها مؤخرا بزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، الأمر الذي يعد حيويا من أجل إقامة حوار مع السلطات ومع الجماعات المسلحة. وهذه الزيارات ضرورية. ونشعر بالتفاؤل إزاء توقيع الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والقوات الديمقراطية السورية، على المزيد من خطط العمل التي نأمل أن تؤدي إلى نتائج إيجابية.

ويؤدي مستشارو حماية الأطفال دورا رئيسيا أيضا. ونحن مدينون لهم على سبيل المثال بالنجاح الذي حظيت به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على مهامهما والأدوار المحددة لهما في عمليات حفظ السلام. وأرحب أيضا باعتماد الفريق العامل للإستنتاجات المتعلقة بسورية وبورما، والتي يجب أن تنفذ الآن بالكامل.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا أهمية مرفقات تقرير الأمين العام (S/2019/509)، التي تُدرج أطراف الصراعات المسلحة التي ترتكب انتهاكات ضد الأطفال. ولا يحتاج دورها بوصفها رادعا وقوة دافعة إلى مزيد من الإيضاح. ويجب أن يكون جليا أنه لن يتم حذف أي طرف من هذه المرفقات دون أن يكون قد أظهر أولا تقدما حقيقيا. ويحدد القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) العنف الجنسي كمعيار لتسجيل الأطراف في القائمة السوداء. ومع ذلك، علينا أن نعترف بأنه بعد مرور ١٠ سنوات لم نضع حدا لهذا العنف، ولذلك يجب أن نضاعف جهودنا. ويعد التعاون بين الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح أمرا حيويا. ويجب أيضا مواصلة تعزيز التفاعل مع لجان الجزاءات، وتبادل المعلومات بشأن الحالات الفردية.

كما يجب علينا أن نكثف جهودنا لمنع الانتهاكات وإعادة إدماج الأطفال الذين يقعون ضحايا للنزاع. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ترأس الوزير الفرنسي للشؤون الأوروبية والخارجية، السيد جان – إيف لودريان، مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن (انظر S/PV.8082)، واقترح تدابير تستند إلى المنع وإعادة إدماج الأطفال. ومع وضع هذا في الاعتبار، ندعو مرة أخرى الدول التي لم تعتمد بعد إطارا دستوريا لحماية الأطفال في حالات النزاع بالتوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، وتأييد التزامات باريس لحماية الأطفال من التجنيد غير المشروع أو استخدامهم من قبل القوات أو الجماعات المسلحة، إلى أن تفعل ذلك؛ وأن تؤيد القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة (مبادئ باريس)؛ ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام، ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال؛ وإعلان المدارس الآمنة.

يجب تنفيذ مجموعة الصكوك القانونية هذه بالكامل، الأمر الذي ينطوي على معاقبة ومحاكمة المسؤولين عن الجرائم الخطيرة ضد الأطفال من خلال استخدام الآليات القانونية الوطنية أو المشتركة أو الدولية. ويشمل ذلك ضمان إمكانية حصول الأطفال على التعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات

الأساسية في المدارس والمستشفيات الآمنة. وهذه أولوية للرئيس ماكرون، الذي قرر أن فرنسا ستساهم بمبلغ ٢٠٠ مليون يورو في الاتفاق العالمي بشأن التعليم، وأنشأ تمويلا ابتكاريا من خلال التركيز على تعليم الفتيات وتمكينهن، على سبيل الأولوية.

وعلاوة على ذلك، تلتزم فرنسا تماما بإعادة إدماج الأطفال، ليس فقط بوصفها الرئيسة المشاركة لمجموعة أصدقاء إعادة إدماج الأطفال المجندين، بل أيضا وعلى وجه الخصوص، في الميدان، بما في ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى حيث تمول فرنسا عددا من المشاريع المتصلة بالحصول على التعليم.

وسوف نواصل القيام بدور نشط في حماية الأطفال من معاناة الحرب. وكثيرا ما نقول إن الأطفال يمثلون المستقبل والأجيال المقبلة، وأنهم شرط لتحقيق السلام الدائم، بيد أن حمايتهم هي أيضا التزام أخلاقي عالمي، ويجب علينا أن نضاعف جهودنا.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة بولندا على توليها رئاسة مجلس الأمن للمرة الثانية، وأعرب عن الشكر والتقدير لمعالي الوزير السيد ياسِك زابوتويتز، وزير خارجية بولندا، على عقد هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب بشأن موضوع الأطفال والنزاع المسلح، المعقد والمهم للغاية. ويسرنا أنه حضر إلى نيويورك ليرأس هذه المناقشة.

في هذا الوقت، نود أن نهنئ السفير غوستافو ميسا – كوادرا على رئاسة بيرو الناجحة لمجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه. كما نرحب بالسفير جانغ جون، بيننا،

ونود أيضا أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا، فضلا عن ضيوفنا، السيدة هنريتا فوري المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والسيدة مارية كامارا والسيد ماجوك بيتر أوان، على إحاطاتهم المهمة والمفيدة.

ويساور حكومة غينيا الاستوائية قلق بالغ لكون مجلس الأمن اعتمد قبل عام القرار الثاني عشر بشأن الأطفال والنزاع المسلح (القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨))، بهدف التصدي للأثر الواسع النطاق للنزاع المسلح على الأطفال، والعواقب الطويلة الأجل لهذا الأثر على السلم والأمن والتنمية المستدامة (انظر S/PV.8305). وعلى الرغم مما أُحرز من تقدم تعزيز حماية حقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح منذ نشر تقرير غراسا ماشيل التاريخي (A/51/306) في ١٩٩٨، فإن الأرقام الإحصائية الواردة في التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة (S/2019/509)، الذي يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، توضح الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال في كل من الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس، وفي غير تلك الحالات، وتشمل تلك الانتهاكات التجنيد والاستغلال والقتل والخطف والاغتصاب والتشويه وجميع أشكال العنف الجنسي والهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية. وقد تم توثيق أكثر من ٢٤ ٠٠٠ انتهاك جسيم ضد الأطفال في ٢٠ بلدا. بل الأخطر من ذلك، يشير التقرير إلى أن عدد الانتهاكات المنسوبة إلى جهات فاعلة حكومية وإلى القوات الدولية آخذ في الازدياد، في حين تلك التي تعزى إلى جهات فاعلة غير رسمية ظلت مستقرة.

واليوم، شهدنا قصتين مؤثرتين رواهما شاهدا عيان هما شابان عاشا بنفسهما رعب الحرب وحماقتها. ومع ذلك فقصتاهما مثال على تجاوز العقبات والمرونة والقدرة الخارقة على التحمل. ولم يكن ينبغي أن تحدث هذه القصص مطلقا، لكنها حدثت، وهي تحدث كل يوم؛ بل هي تحدث بينما نجلس هنا. والآن في جنوب السودان وسورية وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا واليمن والعديد من الأماكن الأخرى، لا يزال الآلاف من الأطفال

يُجندون للقتال في حروب البالغين. وفي القرن الحادي والعشرين، ما زالوا يتعرضون للاستغلال والوحشية والاغتصاب والتشويه والقتل بلا رحمة. ولا تزال هذه الأعمال الوحشية جارية.

أين التقدم الذي تدعي البشرية تحقيقه؟ دعونا لا نخدع أنفسنا. فكلنا آباء وأمهات. وطالما أن أطفال البعض ربما يستمتعون بطفولة كاملة وأطفال الآخرين يجب أن يفقدوا براءتهم وهم يخوضون الحروب منذ سن الخامسة، فإن البشرية لم ولن تحرز تقدما. وأشكر بإخلاص مارية وماجوك بيتر على شهادتهما الشجاعة. فدعونا ننظر بجدية في الالتزام بمبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال، من أجل بناء قرية أفضل.

وفي الختام، تشيد جمهورية غينيا الاستوائية بتسريح وإعادة إدماج ٦٠٠ ١٣ من الأطفال، وتعرب عن دعمها للجهود الرامية إلى حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، وتقدم الشكر والتهنئة إلى اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي لا تدخر وسعا في عملها النبيل لحماية الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى مواصلة دعم تنفيذ خطط العمل والالتزامات الأخرى الرامية إلى تعزيز حماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر وزير خارجية بولندا، معالي السيد ياتسيك تشابوتوفيتش، على عقد هذه المناقشة الهامة.

واليوم، هناك حوالي ٤٢٠ مليون طفل في جميع أنحاء العالم متضررون بالنزاعات. ولذلك، نواجه خطرا حقيقيا بأن يبقى مجلس الأمن مكتوف الأيدي بينما هناك جيل كامل من الأطفال يكبر بدون معرفة السلام وبدون تمكينهم من الاستفادة من الخدمات الأساسية والتعليم. إننا بحاجة إلى تغيير ذلك، وأود أن أعرب عن بالغ التقدير للسيدة كامارا والسيد أوان على توضيحهما لنا بإيجاز الطريق إلى الأمام وتذكيرنا بالحقائق الوحشية في الميدان. وأشكر أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام غامبا المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة والسيدة هنريتا فوري على عملهما المتميز والهام. وتفخر ألمانيا بكونها واحدة من أكبر الجهات المانحة لليونيسف.

ونحن نأخذ التزامنا بحقوق الطفل بجدية ونرى أن مشاركتنا في الفريق العامل المعني بالأطفال في النزاع المسلح جزء مهم من ذلك. وأود أن أشكر بلجيكا على رئاستها الممتازة للفريق العامل. ويسرنا تمكن الفريق تحت قيادة بلجيكا من الاتفاق على استنتاجات قوية بشأن سوريا وميانمار هذا العام ووضع طرق أكثر ابتكارا لمتابعة استنتاجاته. اسمحوا لي أن أركز على ثلاث نقاط موجزة.

أولا وقبل كل شيء، ضمن إطار الأمم المتحدة للأطفال في النزاعات المسلحة، نرحب بالتقرير السنوي للأمين العام (S/2019/509) ونلاحظ القوائم الواردة في المرفقات. ونحن ندرك أن هذه ليست عملية سهلة، ولكن هناك قيمة متأصلة في التقرير والقائمة. وستفتتح المزيد من السبل لمشاركة الأمم المتحدة. ولذلك نشجع الممثلة الخاصة غامبا على مواصلة العمل نحو اختتام وتنفيذ خطط العمل مع الأطراف المدرجة في القائمة وزيادة اشراك البلدان المذكورة في الجزء السردي من التقرير.

وفي هذا السياق، نرحب أيضا بسفر الممثلة الخاصة غامبا مؤخرا إلى مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتصريحاتها العلنية الأخيرة بشأن الحالات المثيرة للقلق، وجهودها الناجحة للتوصل لخطة عمل مع قوات سورية الديمقراطية. ونشجعها على البحث بشكل أعمق في قضية الأطفال المحرومين من الحرية لارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة، على سبيل المثال في العراق ونيجيريا. وسنوفر على وجه التحديد التمويل لمكتبها للمشاركة في المزيد من برامج الوقاية الإقليمية وفقا للقرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨).

ونحن نقدر أيضا أيما تقدير تعاونها مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، حيث دعمنا وظيفة كبير مستشاري الأطفال والنزاع المسلح. ونظرا لأن الجزء الأكبر من العمل المتعلق بالأطفال في النزاعات المسلحة يُعهد إلى مستشاري حماية الطفل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تؤكد ألمانيا الحاجة إلى تزويد بعثات الأمم المتحدة بالموارد الكافية في هذا الصدد، وهو أمر مهم بشكل خاص لأن حقوق الإنسان وغيرها من وظائف الحماية تم توحيدها في بعض الحالات، وبالتالي يجب الحفاظ على الدور المميز لمستشار حماية الطفل.

ثانيا، اسمحوا لي أن أقول كلمات قلائل عن الانتهاكات الجسيمة المبينة في التقرير. ونأسف بشدة، كما أعرب عن ذلك العديد من المتكلمين من قبل، ازاء ما يبدو من عدم ظهور أية بوادر في الأفق لإنهاء قتل وتشويه الأطفال، بعد عشر سنوات من اعتماد القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩). ولقد تم في الواقع تذكيرنا بحقيقة أن الأرقام هي للأسف مرتفعة بمستوى قياسي. وقد حدد الأمين العام، أفغانستان وسورية واليمن باعتبارها حالات تثير قلقا خاصا. ويتعين في هذا الصدد تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان بأي ثمن. وفي سورية وحدها، فإن الضربات الجوية والبراميل المتفجرة والذخائر العنقودية قتلت وشوهت أكثر من ١٨٥٠ طفلا، وهو أمر غير مقبول وغير ضروري بشكل مأساوي.

كما يساورنا بالغ القلق إزاء العنف الجنسي والجنساني، والمستويات التي لا يتم الإبلاغ عنها باستمرار في آليات الرصد والإبلاغ، بسبب صعوبة التحقق. وبالرغم من متطلبات التحقق الصارمة، تمكن الأمين العام من تأكيد الأرقام المرتفعة بشكل مفزع في بعض الحالات في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال، على سبيل المثال. وفي نيسان/أبريل من هذا العام، دعا مجلس الأمن إلى التركيز على نحو أكثر اتساقا على طبيعة العنف الجنسي ضد جميع السكان المتضررين، الذي يستهدف جنسا بعينه، بما في ذلك الرجال والفتيان، وأقر بحالة الأطفال المولودين نتيجة العنف الجنسي.

وسنواصل اهتمامنا بهذه المسائل.

وسنواصل اهتمامنا بهذه القضايا كما أننا نحتاج إلى ضمان توفير مساعدة غير تمييزية ومتعددة القطاعات لجميع الأطفال الناجين من العنف الجنسي، وهي مساعدة يجب أن تتضمن أيضاً إمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

وأخيرا، بوصفنا المبادرين بالقرار ١٩٩٨ (٢٠١١) بشأن الهجمات على المدارس والمستشفيات، فإننا ندين بأقوى العبارات جميع هذه الهجمات التي تخالف القانون الدولي. وقد شهدنا مثل هذه الهجمات في سورية وأفغانستان. ومع تسجيل وقوع ٢٢٥ هجوماً على المدارس والمستشفيات في سورية، بلغ الرقم لعام ٢٠١٨ أعلى مستوى له على الإطلاق منذ بداية النزاع. ونحث جميع الدول على التوقيع على إعلان المدارس الآمنة.

وتعمل ألمانيا جاهدة لضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني من أجل منع جميع الانتهاكات الجسيمة الستة الموثقة في تقرير الأمين العام .(S/2019/509) ولهذا السبب فنحن نقوم، جنبا إلى جنب مع فرنسا، بإعداد دعوة إنسانية للعمل من أجل تحسين الامتثال للقانون الدولي والمبادئ الإنسانية، سيتم تقديمها في أيلول/سبتمبر. وفي هذا السياق، نتطلع بصفة خاصة إلى النقاش المقبل بشأن اتفاقيات جنيف، وذلك في إطار مبادرة الرئاسة البولندية.

وأخيرا، أود أن أقول بضع كلمات حول المساءلة والإدماج. إننا نرى أن أكثر الطرق فعالية لمنع الانتهاكات الجسيمة هو وجود المساءلة بدلاً من الإفلات من العقاب. ويجب إنهاء الإفلات من العقاب فيما يتعلق بالانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. ففي ميانمار على سبيل المثال تغيب المساءلة عن الفظائع الجماعية في راخين، بما في ذلك العنف الجنسي والقتل والتشويه.

وتكرر ألمانيا تأكيد ثقتها التامة في عمل المحكمة الجنائية الدولية في سبيل ضمان المساءلة، وكذلك آليات التحقيق الدولية، مثل تلك التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان. ومع ذلك فمن الواضح أنه من أجل تحقيق المصالحة الطويلة الأجل وإعادة دمج الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح، نحتاج إلى برامج مجتمعية ترتكز على نهج قائم على حقوق الطفل، تُكمِّل آليات المساءلة. وفي كثير من الأحيان، يبدو أن البقاء مع الجماعات المسلحة خيار أكثر قابلية للتطبيق بالنسبة للأطفال من إطلاق سراحهم في بيئة لا تتوفر فيها الخدمات الأساسية ولا التعليم، ولا الدعم النفسي الاجتماعي وهو الأهم. وهذا يؤكد الحاجة الملحة إلى المزيد من الموارد التي يمكن التنبؤ بها على المدى الطويل لتحقيق الإدماج، ويشجعنا عمل اليونيسيف والممثل الخاص على النظر في إعادة الإدماج بصورة أكثر جوهرية. ونأمل أن نتمكن قريباً من فحص اقتراحات ملموسة للتحسين.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، نهنئ بولندا على توليها رئاسة المجلس لشهر آب/أغسطس. ونشكر أيضاً وزير خارجية بولندا على عقد هذا الاجتماع الهام بشأن الأطفال والنزاع المسلح، الذي يمثل أولوية بالنسبة لبيرو. كما نشكركم، سيدي الرئيس والزملاء آخرين، على كلماتكم الطيبة بشأن رئاسة بيرو في شهر تموز/يوليو.

ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح السيدة فرجينيا غامبا، والسيدة هنريتا فور من اليونيسيف، والسيدة مارية كامارا والسيد ماجوك بيتر أوان، على إحاطاتهم.

وتلتزم بيرو التزاماً تاماً بجدول الأعمال المتعلق بالأطفال في حالات النزاع المسلح. فالأطفال من أضعف قطاعات السكان بسبب عجزهم وتبعيتهم. وفي حالات النزاع المسلح والأزمات الإنسانية والتهجير القسري، يتزايد هذا الضعف بصورة هائلة، وذلك على حساب حقهم في النمو والتطور في بيئة يسودها السلام المستدام. وينبغي الإشارة بصورة خاصة إلى حالة الفتيات في مثل هذه السيناريوهات. فالاستغلال الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والاتجار بالأشخاص هي أعمال غير مشروعة تزيد من ضعفهن، كما تقوض سلامتهن الجسدية والتمكين لهن وتحقيقهن للمساواة بين الجنسين.

وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام (S/2019/509)، يساور بيرو القلق إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، وهي توجه إلى هذه الانتهاكات انتباه الجهات الحكومية الفاعلة، التي من خلال عملها أو تقاعسها عن العمل قد أسهمت في نشر تلك الجرائم. وتدين بيرو جميع أشكال العنف ضد الأطفال، بما في ذلك العنف البدني والنفسي. ويتعين على المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة تحديد التزامها بتنفيذ تدابير عاجلة وفعالة لوقف وعكس هذا الاتجاه. ومما لا شك فيه أن الأمر يتعلق بالتأكيد، ليس فقط على تدابير الوقاية وإعادة التأهيل، ولكن أيضاً على التدابير التصحيحية التي تنطوي على جزاءات، لكي لتكون مثالًا لضمان رفاه الأطفال.

وتؤيد بيرو نداء الأمين العام للجهات الفاعلة المعنية لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع الانتهاكات الجسيمة الموصوفة في تقريره. وفي هذا الصدد، تبرز بيرو الحاجة إلى تحقيق التآزر بين مختلف وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني، مع مراعاة الصكوك الدولية ذات الصلة التي تشكل جزءاً من الإطار المؤسسي العالمي لمعالجة هذه المشكلة.

وفي هذا الصدد، تسلط بيرو الضوء على إسهام إعلان المدارس الآمنة والقواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة ومبادئ فانكوفر بشأن حفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الأطفال الجنود، التي تنص على مبادئ توجيهية لحماية الأطفال من تجنيدهم واستخدامهم من قبل القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، مما يسمح بإطلاق سراحهم وتحقيق إعادة إدماجهم على نحو فعال.

وفي هذا الصدد، ترى بيرو أن عملية إعادة تأهيل الأطفال المتضررين من النزاع المسلح أمر بالغ الأهمية، إذ أنها لا تعيد كرامتهم وأملهم فحسب، بل تمكّنهم أيضاً كمروجين نشطين للسلام. ولذلك نشدد على أهمية تعزيز برامج التدريب النفسي والتربوي والمهني التي ستسهم في إعادة تأهيلهم وإدماجهم اجتماعياً على نحو تام.

وفي إطار عمليات السلام، لا غنى أيضاً عن إنشاء آليات خاصة وذات أولوية لحماية الأطفال في حالات النزاع، وكذلك توفير التدريب الكافي بشأن هذا الموضوع للبلدان المساهمة بقوات.

وفي الختام، أود أيضاً أن أؤكد دعم بيرو التام للعمل الذي تقوم به الممثلة الخاصة، وأثني على الأولوية التي يوليها الأمين العام لهذه المسألة باعتبارها عنصراً حيوياً في إقامة السلام المستدام.

وفي ضوء الحالة المعقدة التي تم عرضها اليوم، وستواصل بيرو، في سياق التزامها الراسخ بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، العمل البنّاء لصالح الأطفال في النزاعات المسلحة بهدف ضمان رفاههم وممارستهم لحقوقهم الأساسية.

السيدة سيدانو (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلمت بالإسبانية*): نرحب بعقد هذه الجلسة الهامة ونشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم. ونشكر أيضاً الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وممثل اليونيسيف والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة على عملهم، ونؤكد مجدداً دعم الجمهورية الدومينيكية لجدول أعمال الأطفال والنزاع المسلح في إطار المجلس. وتؤكد شهادات السيدة مارية كامارا والسيد ماجوك بيتر أوان على أهمية جدول الأعمال وتدعونا إلى تعزيزه من خلال العمل.

ونحن نؤمن بالأهمية الحاسمة لزيادة قدرات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية، عن طريق منحها الموارد والقدرة اللازمة لحماية الأطفال في حالات النزاع. ويشمل ذلك تزويدها بمستشارين في مجال حماية الطفل، وكذلك تحديد أولويات الإجراءات مع المجتمعات المتضررة من أجل تعزيز آليات الإنذار المبكر والحماية. ونحن نعتبر الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح أداة قيمة للحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع الجهات الفاعلة في الميدان، وكذلك في النهج الخاصة بكل بلد.

ويساور الجمهورية الدومينيكية القلق إزاء عدد الأطفال الذين تتعرض حياتهم للخطر من جراء الهجمات العشوائية على المناطق والبنية التحتية المدنية. ففي العام الماضي، وفي أفغانستان وحدها، تحققت الأمم المتحدة من تقارير تتعلق بـ ٣ ٠٦٢ من الأطفال الضحايا، بما في ذلك ٩٢٧ حالة وفاة و ٢ ١٣٥ حالة تشويه.

وتترتب على الآثار النفسية لدى الطفل ضحية العنف الجنسي عواقب لا يمكن تصورها. ولذلك يجب علينا إعطاء الأولوية لتدابير ملموسة لمنع العنف الجنسي في النزاعات والتصدي له، فضلاً عن تحديد المسؤولين عن ذلك وضمان أن يدفع الجناة ثمن أفعالهم المروعة.

على سبيل المثال، يبرز تقرير الأمين العام (S/2019/509) أنه كان في اليمن ٢٧٥ حادثا من حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية في ٢٠١٨، بما في ذلك تقييد حرية التنقل وعرقلة إيصال المساعدات الإنسانية وارتكاب أعمال العنف ضد أفراد العمل الإنساني، والهجمات الموجهة ضد المرافق الخاصة بالمياه. ومثل هذه الأحداث تهدد سبل عيش أكثر من ٧ ملايين طفل في واحدة من أشد الأزمات الإنسانية المدمرة في التاريخ.

ويبرز التقرير أيضا أنه، في الصومال، كان هناك ما مجموعه ٢ ٢٢٨ فتى وفتاة ممن جندهم أطراف النزاع واستخدموهم، بوسائل منها التخويف. ويتكرر هذا الاتجاه في العديد من

السياقات الأخرى، ليس في أفريقيا فحسب، بل في الشرق الأوسط أيضا، ويستخدم كوسيلة لإدامة الكراهية والإقصاء.

ولكسر تلك الدورة، ندعو إلى توفير حماية أكبر للأطفال وإعادة إدماج أولئك الذين جندتهم الجماعات المسلحة بعد ذلك. وهذا يتطلب زيادة الاستثمار في برامج التعليم والتدريب والمشورة ولم شمل الأسر. وغالبا ما يستمر وصم الأطفال وتجريمهم على أفعال أُجبروا على ارتكابها.

وكل ما سبق ذكره يبين لنا أنه لا يزال الطريق طويلا أمام القضاء على الانتهاكات والفظائع التي يواجهها الأطفال في حالات النزاع والتي تلحق ضررا كبيرا بحياتهم ورفاههم ونمائهم. وفي هذا السياق، أيدنا في شباط/فبراير الماضي المبادئ والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة ومبادئ فانكوفر بشأن حفظ السلام ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم.

في الختام، فإن تعليم الأطفال هو أحد الحقوق الأساسية المتضررة وغالبا ما يكون آخر ما يستعاد من الحقوق. في سوريا، أجبرت مئات الهجمات التي تم التحقق منها على المدارس أكثر من مليوني طفل على قطع دراستهم من أجل إنقاذ حياتهم. والجمهورية الدومينيكية هي إحدى الدول الموقعة على إعلان المدارس الآمنة كمبادرة للتوعية بممارسة الحرب البغيضة المتمثلة في استخدام المباني المدرسية لأغراض عسكرية، وندعو إلى القضاء فورا وبالكامل على هذه الممارسة.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر بولندا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وجاء هذا النقاش في الوقت المناسب، لأنه يتزامن مع الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، الذي ركز بشكل إضافي على الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح فيما يتعلق بالانتهاكات المتمثلة في القتل والتشويه والعنف الجنسي. ونود أن نهنئ بيرو على رئاستها الناجحة في تموز/يوليه.

وأود أيضا أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الثاقبة، معربا عن امتناني للسيدة كامارا والسيد أوان لمشاركتنا قصصهما أثناء سفرهما عبر وادي الموت إلى الحرية والإمكانات التي تتيحها اليوم.

يتعلق الأمر بعقد من الزمان منذ اتخاذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، حيث لا يزال هناك آلاف من الفتيان والفتيات يتعرضون للقتل والتشويه والاختطاف، ويقعون ضحايا للعنف الجنسي ويحرمون من الوصول إلى المساعدة الإنسانية. حقوقهم الأساسية في التعليم والرعاية الصحية مهددة، وأغلقت مدارسهم ومستشفياتهم أو توقفت عن العمل نتيجة للهجمات العنيفة، كما شهدنا في كثير من أنحاء العالم اليوم.

إننا نشعر ببالغ القلق إزاء تقرير الأمين العام (S/2019/509)، الذي يشير إلى أن أكثر من ٢٤ ٠٠٠ من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال تم التحقق منها من جانب الأمم المتحدة في ٢٠ بلدا في عام ٢٠١٨. ويمثل الأطفال نسبة مقلقة من العدد الإجمالي لضحايا الحرب كلاجئين أو مشردين داخليا أو قُصّر غير مصحوبين، أو أشخاص متجر بهم أو عبيد الاسترقاق الجنسي. تلك هي بعض الشواغل التي نشهد عليها.

وجنوب أفريقيا ترحب بجهود السيدة غامبا دي بوتغيتر، الممثل الخاص للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، لتوقيع خطط عمل مع أطراف النزاعات المسلحة من أجل إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة. ومن الأهمية بمكان أن تكون خطط العمل هذه ملموسة وأن تنفذ تدابيرها في آجالها الزمنية.

ونثني أيضا على السيدة فور، المدير التنفيذي لليونيسيف، لاستجابة الصندوق على وجه السرعة لتقديم الدعم العاجل

للأطفال في حالات الطوارئ والعمل مع جميع الأطراف للتفاوض بشأن وصول المساعدات الإنسانية وبناء الثقة من جميع الأطراف من أجل خدمة الأطفال.

وترحب جنوب أفريقيا بالإفراج عن ٠٠٠ ١٣ طفل من قبضة القوات المسلحة والجماعات المسلحة. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الطريقة التي يجبر بها الأطفال على المشاركة الفعلية في الأعمال العدائية، ويشمل ذلك قيامهم بتفجيرات انتحارية ضد المدنيين.

وندعو الجماعات المسلحة إلى وقف تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة، كما ذكر السيد أوان هذا الصباح. ونحن ندرك أن الأطفال، وبخاصة الفتيات، المرتبطين بهذه النزاعات المسلحة عرضة للاعتداء الجنسي، بما في ذلك الاسترقاق الجنسي. والقرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) أداة مهمة لأنه يهدف إلى منع تلك الانتهاكات الجسيمة وتوفير الحماية للفتيات من العنف الجنسي أثناء النزاع.

إن احتجاز الأطفال الذين هم جزء من أطراف النزاع أو ينظر إليهم على أنهم مرتبطون بها أمر يبعث على القلق. ومن المهم أن يعامل هؤلاء الأطفال باعتبارهم ضحايا في المقام الأول. والدول ملزمة بضمان وضع البرامج ذات الصلة لكفالة إعادة إدماج الأطفال في المجتمع بعد إطلاق سراحهم من الجماعات المسلحة. وجنوب أفريقيا تشيد بالتدابير التي اتخذتها بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان لتحسين حماية الأطفال، وتؤكد على ضرورة التركيز بشكل أكبر على برامج إعادة إدماج الأطفال على نطاق واسع، كما أوصت به السيدة كامارا صباح هذا اليوم. لذلك، نشيد بالممثل الخاص للأمين العام واليونيسيف لإطلاقهما التحالف العالمي لإعادة إدماج الجنود الأطفال السابقين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ لتشجيع المزيد من الدعم من أجل إعادة إدماج الأطفال.

ونحن ندرك أنه في كثير من الحالات، يظل مرتكبو الانتهاكات الجسيمة مجهولي الهوية. وحتى في الحالات حيث توجد برامج وآليات لتعزيز المساءلة، كثيرا ما تخفق في تحقيق نتائج ملموسة لصالح الأطفال. والوصول إلى العدالة أمر لا بد منه من أجل النهوض بحقوق الأطفال والدفاع عن مصالحهم المشروعة. هذا أمر بالغ الأهمية لتطورهم النفسي والنفسي – الاجتماعي في ضمان قدرتهم على النمو والتطور إلى مرحلة البلوغ متحررين من الخوف أو العواقب غير المقصودة التي لا لا رجعة فيها، على النحو الوارد في الشهادة التي أدلى بيتر أوان.

وفي ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٦، خرج الآلاف من الأطفال السود في جنوب أفريقيا إلى الشوارع للاحتجاج على تدني نوعية التعليم التي تعرضوا لها، وطالبوا بالحق في التعليم بلغاتهم الأم. وقتل مائة منهم بالرصاص، وفي أسابيع الاحتجاجات التي تلت ذلك، قتل مئات آخرين من الأطفال وأصيب ألف. وتكريما لشجاعتهم ولذكرى من قتل منهم، أنشأت منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٩١ يوم الطفل الأفريقي. وهذا اليوم يوجه الانتباه أيضا إلى حياة الأطفال الأفارقة اليوم. والهدف من يوم الطفل الأفريقي هو تذكر أولئك الأطفال وكذلك حفز التفكير الرصين والعمل من أجل معالجة العديد من التحديات التي تواجه الأطفال في أفريقيا يوميا.

إن الأطفال عنصر أساسي لمستقبل المجتمعات السلمية والمزدهرة في جميع أرجاء العالم. ولا بد لنا أن نتشارك عالميا وإقليميا ووطنيا لتوحيد جهودنا لتعزيز المؤسسات والخدمات المقدمة للأطفال بشكل جماعي، بما في ذلك العدالة والتعليم والخدمات الصحية.

ختاما، ينبغي أن تكون معالجة الأسباب الجذرية للنزاع هي الهدف الرئيسي لمنع الانتهاكات بحق الأطفال. ويود وفدي أن يشدد على أهمية تقديم الدعم اللازم لهؤلاء الفتيان والفتيات حتى يتسنى لهم الازدهار في عمليات إعادة الإدماج وإتاحة الفرص

لهم من أجل مستقبل أفضل وأكثر إشراقا. يجدر بنا جميعا أن نتذكر قولا أفريقيا مأثورا: أعتبر أي طفل طفلي.

السيد العتيبي (الكويت): سيادة الرئيسة، في البداية أتمنى لكم كل التوفيق في رئاستكم للمجلس هذا الشهر، ونشيد برئاسة ببيرو المتميزة لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية القيمة التي، من دون شك، ستثري مناقشتنا اليوم.

سأركز في بياني على مسألة محورية، ألا هي تنفيذ قرارات مجلس الأمن في المقام الأول لإنهاء الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، وأهمية دور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، والآليات والمبادرات التي من شأنها توفير الحماية للأطفال.

توجد بعض التطورات الإيجابية في تقرير الأمين العام (S/2019/509)، ونرحب بها، ولا سيما نجاح الحكومات والأمم المتحدة في إطلاق سراح وإعادة تأهيل أكثر من ٠٠٠ ١٣ طفل من الجنود الأطفال السابقين في جميع أنحاء العالم. على الرغم من ذلك، فإن تقرير الأمين العام لهذا العام ينقل صورة مروعة للتصعيد المستمر للانتهاكات الستة الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، التي بلغ عددها الإجمالي ٢٤,٠٠٠ انتهاك. وفي العديد من الحالات وصل عدد هذه الانتهاكات إلى أرقام قياسية منذ إنشاء آلية الرصد والإبلاغ، بما في ذلك أعداد هائلة من القتل والتشويه وحالات مفزعة من العنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال من بين انتهاكات أخرى. لإنهاء تلك الانتهاكات، لا بد أولا من العمل على ضمان الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرارات المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، بالإضافة إلى القرارات الخاصة بحماية المدنيين، وآخرها القرار ٢٤٧٥ (٢٠١٩) بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة في أوقات النزاع.

لقد نجح مجلس الأمن في وضع إطار معياري متين بشأن حماية الأطفال، بدءا بالقرار ١٢٦١ (١٩٩٩)؛ ثم القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، الذي اتخذ قبل ١٠ سنوات؛ ووصولا إلى القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي اتخذ في العام الماضي. وهذه القرارات لا تكفل حماية الأطفال من الانتهاكات الجسيمة فحسب، بل تؤكد أيضا ضرورة حرية وصول المعونة الإنسانية إلى الأطفال المتضررين من النزاعات.

إن إنهاء النزاعات وإحلال السلام المستدام هو الحل الوحيد الكفيل بإنهاء هذه الانتهاكات. فقد سقط أكثر من ٠٠٠ ٢٠ طفل من بين ضحايا الأزمة السورية المستمرة منذ عام ٢٠١١. وفي هذا الإطار نستذكر أطفال الشعب الفلسطيني الأعزل الذين يعانون من تعسف وانتهاكات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال منذ عقود عدة، وأطفال اليمن الأبرياء الذين يتعرضون للتجنيد والاستغلال، والقتل، بسبب عدم الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعدم التزام جماعة الحوثي بالاتفاقيات والقانون الدولي.

كذلك من الضروري تعزيز الموارد والقدرات فيما يتعلق بحماية الأطفال في النزاعات، وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع. إذ أنه يقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسية عن حماية مواطنيها، خاصة المستضعفين منهم، مثل الأطفال بصفة عامة، والأطفال ذوي الإعاقة بصفة خاصة. وتؤيد دولة الكويت الدور الحيوي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا المجال، وتقدر تواصل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح مع الحكومات الوطنية بهدف وضع خطط عمل تعزز قدرات تلك الحكومات في مجال حماية الأطفال، وتواصلها مع مختلف أطراف النزاع لإنهاء الانتهاكات ضد الأطفال. في هذا الإطار، نؤكد أهمية توفير الموارد التقنية والبشرية اللازمة لتمكين عمليات حفظ السلام من تنفيذ ولاياتها فيما يتعلق بحماية الأطفال في النزاعات، بما قد يشمل، على سبيل المثال، توفير

مستشارين في مجال حماية الأطفال في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حسب الاقتضاء.

أخيرا وليس آخرا، نؤكد من جديد التزام دولة الكويت بحماية حقوق الأطفال، ولا سيما الأطفال في النزاعات المسلحة. ونؤيد جميع المبادرات التي من شأنها أن تعزز الامتثال لميثاق الأمم المتحدة في سبيل إحلال السلم والأمن الدوليين. لقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، ومنحنا مجلس الأمن امتيازات خاصة لتحقيق هذا الهدف النبيل. يجب علينا، بوصفنا دولا أعضاء، أن نتحمل تلك المسؤولية ونلتزم بقرارات مجلس الأمن وننفذها. وعلينا تحقيق الهدف الذي أنشئ هذا المجلس من أجله.

يصادف اليوم ذكرى الغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت، الذي أودى بحياة العديد من أبناء الكويت. وبفضل من الله، سبحانه وتعالى، ونتيجة التزام مجلس الأمن بتنفيذ قراراته، وأولها القرار ٦٦٠ (١٩٩٠)، الذي اتخذ في مثل هذا اليوم من عام ١٩٩٠، تحرر بلدي بدعم من الدول الشقيقة والصديقة، وعلى رأسها دول التحالف التي وقفت إلى جانب الحق والعدل والشرعية الدولية. اسمحوا لي بأن أجدد لها الشكر والعرفان والتقدير من ذات هذه القاعة، التي حُفرت صورتها في وجدان كل مواطن كويتي.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضا أن أعرب عن شكرنا لمعالي وزير خارجية بولندا على وجوده هنا اليوم لإدارة دفة هذه المناقشة. أشارك الجميع في توجيه الشكر إلى كل مقدمي الإحاطات الإعلامية، ولا سيما السيدة كامارا والسيد أوان، على اقتسامهما شهادتيهما الدامغتين هذا الصباح.

أود أن انضم إلى الذين يهنئون بيرو على رئاستها الناجحة جدا. وأرحب أيضا بتولي بولندا الرئاسة، وأتعهد بدعم المملكة المتحدة لها. وأرحب بزميلنا الصيني، الذي تشرفنا برؤيته في وقت سابق، وأود أن أشكر ممثل الكويت على استرعاء انتباهنا إلى تلك الذكرى السنوية المهمة جدا.

إن ما سمعناه اليوم يبين أن الجميع تأثر تأثرا عميقا بالصورة القاتمة لأثر الصراع المسلح على الأطفال والتي نقلها تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٨ (S/2019/509). ولن أكرر العديد من النقاط السديدة التي طُرحت حول الطاولة. ومن الواضح جدا أن مسألة الأطفال في النزاعات المسلحة شيء يوحد المجلس. وأظن أنه يوحد جميع الأعضاء. وعلينا أن نتمسك بذلك بينما نحاول إيجاد طريقة لتعزيز جميع التدابير التي اتخذناها. وإن جاز لي ذلك، سأسخر هذه الجلسة للتركيز على ست أفكار للقيام بمزيد من العمل لعكس مسار بعض الاتجاهات المثيرة للقلق للغاية في عام ٢٠١٨.

أولا، في صميم جميع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والواردة في التقرير، ثمة تجاهل واسع النطاق للقانون الدولي، نشهده ليس فقط من جانب الجماعات المسلحة من غير الدول بل أيضا من جانب الحكومات. كلنا نعرف الوضع في سوريا، ولا سيما في إدلب. نحن بحاجة إلى إجراء حوار عاجل بشأن الإطار القانوني الدولي، وكيفية تعزيز التمسك بالقانون الإنساني الدولي، ومساءلة أولئك الذين يتجاهلونه. وفي هذا الصدد، من الطيب جدا أن تجري الرئاسة البولندية أيضا مناقشة بشأن القانون الإنساني الدولي وبشأن ذكرى سنوية أخرى هامة جدا.

ثانيا، لا تزال مستويات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال في حالات النزاع سائدة ومرتفعة للغاية. ففي الصومال، على سبيل المثال، يُرتكب العنف الجنسي ضد مئات الفتيات والفتيان من جانب الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على حد سواء. وفي جنوب السودان، لا يزال العنف الجنسي يُستخدم كسلاح من أسلحة الحرب بالاقتران مع عمليات اختطاف، على الرغم من ترحيبنا باستعداد الحكومة للعمل مع الأمم المتحدة لوضع خطة عمل شاملة بشأن جميع الانتهاكات الستة هناك.

في تشرين الثاني/نوفمبر، سيسر المملكة المتحدة استضافة المؤتمر العالمي المعني بمنع العنف الجنسي في حالات النزاع. وسيركز المؤتمر على معالجة الأسباب الجذرية للعنف الجنسي، والتصدي للوصم، وتعزيز العدالة للناجين، ومحاسبة الجناة. ونأمل أيضا أن نتمكن من إصدار مدونة تكفل التزام الموقعين عليها بالمعايير الدولية وأفضل الممارسات عند التعامل مع العنف الجنسي. وآمل أن يتمكن العديد من البلدان الممثلة في القاعة وزملاؤنا في الأمم المتحدة من الانضمام إلينا في ذلك الحدث.

ثالثا، كما تجلى بوضوح من شهادة كل من السيدة كامارا والسيد أوان، نحن بحاجة إلى تحسين النُهج الرامية إلى إعادة إدماج الأطفال الذين جندتهم واستخدمتهم أطراف الصراع. وفي حالات كتلك التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث انشق أكثر من ٢ ٠٠٠ طفل عن أطراف النزاع في ٢٠١٨، فإننا بحاجة إلى زيادة التمويل من أجل برامج إعادة الإدماج. وهو ما يعني أيضا حاجتنا إلى تحسين توافر الدعم النفسي والاجتماعي وفي مجال الصحة العقلية والتعليم والتدريب المهني وفرص العمل وتقديم الدعم إلى المجتمع المحلي. وقد أوضحت هذا بجلاء مقدما الإحاطتين باسم المجتمع المدني اليوم. ومن جانبنا، فإننا نتطلع إلى نتائج الدراسات التي تجرى برعاية الائتلاف العالمي من أجل إعادة إدماج الأطفال الجنود، الذي نحن عضو فيه وداعم مالي له.

رابعا، ينبغي أن نعزز تصدينا لمنع وصول المساعدات الإنسانية. ويذكر تقرير الأمين العام أن عدد الحوادث الناجمة عن منع الوصول قد تراجع في عام ٢٠١٨، بيد أنه يخبرنا القليل عن مدى تأثيرها على الأطفال. ففي اليمن على سبيل المثال، كان الأثر مدمرا بشكل واضح. وفي ميانمار، لا تزال المملكة المتحدة تشعر ببالغ القلق إزاء عدم إمكانية وصول المساعدات الإنسانية. وأغتنم هذه الفرصة لمناشدة السلطات في ميانمار إبداء الاحترام الكامل لمذكرة التفاهم الموقعة مع الأمم المتحدة في حزيران/يونيه. وكمرحلة أولى، نأمل أن تتمكن التقارير الواردة عن الأطفال والنزاع المسلح من تقديم مزيد من المعلومات عن التأثير في ذلك الصدد. وإذ نتطلع إلى المستقبل، ينبغي أن ننظر في الكيفية التي يمكننا بها جعل منع وصول المساعدات الإنسانية سببا للإدراج في التقرير السنوي.

خامسا، ينبغي للدول الأعضاء أن تفعل المزيد من أجلإدماج آليات حماية الطفل في نظمها المحلية. وقد أوليت اهتماما شديدا لما قاله السيد أوان والمديرة التنفيذية بشأن هذا على وجه الخصوص. ونحث الدول الأعضاء على الانضمام إلينا في التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة ومبادرات التأييد، مثل إعلان المدارس الآمنة، ومبادئ باريس والتزامات باريس، ومبادئ فانكوفر.

وقدمنا مبلغا إضافيا بقيمة ٢,٣ بليون جنيه إسترليني – ما يعادل أكثر من ٣ بلايين دولار لدعم رعاية الصحية العقلية ويشمل تمويلا إضافيا للأطفال. وتمكنا في حزيران/يونيه من هذا العام من إطلاق خطة وقائية للصحة العقلية للطفل. وفي عائلتنا المالكة، أطلق الأميران هاري ووليام مسارا للصحة العقلية باسم ”صيحة“. فنحن نأخذ هذا الجانب من المشكلة على محمل الجد.

سادسا، ينبغي أن نظل متيقظين عند رصد حالات النزاع الدائرة التي شهدت هجمات غير مشروعة على التعليم، بما في ذلك في المنطقة الناطقة باللغة الإنكليزية من الكاميرون وفي شرق أوكرانيا.

وفي الختام، أود أن أعرب عن إعجابنا واحترامنا لعمل الأمم المتحدة والممثلة الخاصة للأمين العام والموظفين المعنيين بالرصد والإبلاغ وحماية الطفل وشركائهم في الميدان لما يقومون به من عمل دؤوب في ظل مخاطر شخصية كبيرة على أنفسهم،

وفي ظل ظروف مروعة كما سمعنا اليوم. فهم يستحقون دعمنا الكامل.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى ما قالته المديرة التنفيذية عن رعاية الأطفال باعتبارهم استثمارا في مستقبل عالمنا. ولا أرى أن ثمة كلمة أصدق من ذلك.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أطلب منكم، سيدتي الرئيسة، الإعراب للوزير تشوابوتوفيتش عن امتناننا لحضور جلستنا اليوم. وأود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بزميلنا الصيني الجديد، السفير جانغ جون الذي يشارك للمرة الأولى في جلسة لمجلس الأمن وفي مناقشة مفتوحة.

ونشكر فرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، للمشاركة في مناقشة اليوم وتبادل آرائها بشأن حماية الأطفال في مختلف البلدان. ونشكر المديرة التنفيذية لليونيسيف هنرييتا فور على إحاطتها. وقد استمعنا باهتمام كبير إلى السيدة كامارا والسيد أوان. وما أبدوه من ملاحظات يبعث على القلق الشديد. فهذه الأفعال لا ينبغي أن تحدث في عالم اليوم.

ويعرب الاتحاد الروسي عن شعوره بالقلق إزاء محنة الأطفال في أنحاء كثيرة من العالم تسودها النزاعات المسلحة. ويبين تقرير الأمين العام (S/2019/509) تلك الحقيقة بوضوح. واستنادا إلى التقرير، يمكن أن نشهد أكثر الحالات إثارة للقلق في أفغانستان واليمن وسورية وعدة بلدان أخرى.

ويتخذ مجلس الأمن تدابير متسقة لحماية الأطفال ومنع أعمال العنف ضدهم. ووفقا للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) والوثائق اللاحقة، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للفئات الست من أخطر الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في إطار كل من آلية الرصد والإبلاغ والفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وتشمل هذه الانتهاكات تجنيد الأطفال واستخدامهم مقاتلين، والقتل والتشويه والاختطاف والعنف الجنسي وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات ومنع وصول المساعدات الإنسانية. وينبغي أن نسعى للتصدي لتلك الانتهاكات في سياق عملنا. وفي هذا الصدد، نعتقد أن المحاولات الرامية إلى إضعاف ولاية مجلس الأمن في هذا المجال بإجباره على النظر في المسائل الأخرى المتصلة بحقوق الأطفال في سياق خارج صون السلام والأمن الدوليين ليست سوى خطوة في الاتجاه الخاطئ. فهذه المسائل جزء من ولايات كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي ينبغي ألا يكرر مجلس الأمن عملها. ولن نحقق أكثر قدر من الفعالية في حل جميع المسائل المتعلقة بمحنة الأطفال إلا من خلال الالتزام بمبدأ تقسيم العمل.

إن منع الجرائم المرتكبة ضد الأطفال يعد جانبا هاما من مجموعة التدابير المتعلقة بحل النزاعات والتعمير بعد انتهاء النزاع. ونقدر عاليا الجهود الرامية إلى إعادة إدماج الأطفال المحررين من سطوة الجماعات المسلحة وندعمها. ونسلط الضوء على حقيقة أن الغالبية العظمى من الدول المتضررة من النزاعات المسلحة تقوم بالكثير لتحسين محنة الأطفال، وهي وغالبا ما تحتاج إلى المساعدة الدولية. ومع ذلك ينبغي للحكومات الوطنية أن تضطلع بالدور الرئيسي في مجال حماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

فدور الأمم المتحدة يتمثل أولا وقبل كل شيء في تعزيز تلك الجهود ودعمها. ونر في ذلك الصد أنه لن تتسنى الفعالية لآليات مجلس الأمن إلا إذا تعاونت بشكل بناء مع البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك يحدد القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) دور الحكومات الوطنية في التفاعل بين الأمم المتحدة والجماعات المسلحة فيما يتعلق بالأطفال. ويمكن أن يؤدي التقليل من شأن هذا الشرط إلى نتائج مؤسفة إذ يحاول

قادة الجماعات المسلحة استغلال تواصلهم مع وكالات الأمم المتحدة لإضفاء الشرعية على أنفسهم في نظر المجتمع العالمي بدلا من حماية الأطفال.

ويدين الاتحاد الروسي بشدة انتهاكات أحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين فيما يتعلق بالأطفال. وقيام الإرهابيين بشن الهجمات العشوائية واستخدام المركبات الجوية غير المأهولة واستخدام المدنيين والأطفال والمدارس والمستشفيات دروعا لارتكاب انتهاكات أخرى للقانون الدولي الإنساني أمر غير مقبول. وتجب مقاضاة جميع المسؤولين عن هذه الجرائم وفقا للإجراءات القانونية الواجبة. ويشمل القانون الدولي الإنساني مجموعة واسعة من القواعد الرامية إلى حماية الأطفال والبنية التحتية المدنية أثناء النزاعات المسلحة. وينبغي أن تركز جهود المجتمع الدولي على التقيد بتلك القواعد. وتقع المسؤولية الرئيسية في ذلك المجال على عاتق الدول.

ونلاحظ مع الأسف محاولات استخدام الأطفال أدوات للدعاية عن طريق إشراكهم في مؤامرات مقاطع فيديو مزيفة من جميع الأنواع. وعلاوة على عدم أخلاقية تلك لأفعال تماما، فهي تقوض جهود المجتمع الدولي الرامية إلى حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. وفي السنوات الأخيرة كان هناك مزيد من الدعوات للانضمام إلى مختلف الإعلانات والمبادئ التوجيهية والمبادئ التي وضعت خارج إطار الأمم المتحدة والتي تتناول الجوانب الإنسانية المنفصلة. ونرى أن مشاركة الدول في هذه الوثائق مسألة تتعلق بحسن نيتها هي لا أكثر. ونود أن نشدد على أن تلك الإعلانات والمبادئ التوجيهية والمبادئ لا يمكن أن تُعد بديلا لمعايير القانون الإنساني الدولي المعترف بها عالميا، أو تعديلا لها، أو توسيعا لنطاقها.

وتؤيد روسيا العمل الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح فموقفها النشط والثابت بشأن حماية الأطفال وما تبذله من جهود لمواصلة الحوار البناء مع الدول المعنية أمر يتيح تحقيق تقدم ملحوظ. ونثني أيضا على نهجها المحايد والموضوعي في تحديد وجمع المعلومات الموثوق بها عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، على النحو المبين في تقرير الأمين العام. إننا ندرس هذه المعلومات بعناية دائما، ونأخذها في الاعتبار في عملنا.

وندعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى مواصلة التعاون البناء من أجل حماية الأطفال بشكل ناجع من آثار النزاع المسلح.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، سيدي الرئيس، أود أن أتمنى لكم ولفريقكم كل النجاح في رئاسة مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس. وأؤكد لكم أنه يمكنكم التعويل على دعم إندونيسيا الكامل. إن حضوركم هنا وقيادتكم للمناقشة المفتوحة اليوم أمر يُظهر التزام بولندا القوي بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

وأود أيضا أن أهنئ وفد بيرو على رئاسته الناجحة خلال شهر تموز/يوليه.

ونشكر الممثلة الخاصة فرجينيا غامبا، والمديرة التنفيذية السيدة هنريتا فوري، والسيدة مارية كامارا، والسيد بيتر أوان على ما قدموه من عروض شاملة وتنويرية.

ما برحت حماية الطفل جزءا لا يتجزأ من سياسة إندونيسيا، وهي تحدد اتجاه موقفنا في إدانة الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، يساورنا قلق بالغ إزاء حجم الانتهاكات وشدتها في عام ٢٠١٨، ولا سيما الرقم القياسي المرتفع لعدد الإصابات الناجمة عن القتل والتشويه، والقتال المستمر بين الأطراف وديناميات النزاع الجديدة.

وأود أن أتكلم بالتفصيل عن ثلاث نقاط ذات صلة بالموضوع.

أولا وقبل كل شيء، أود التشديد على أهمية جهود الإدماج المبذولة لصالح جميع الأطفال المرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة بحيث يسمح لهم بلم شملهم مع أسرهم أو مع مقدمي الرعاية لهم، والعودة إلى حياتهم الطبيعية؛ وأن يقوم مجلس الأمن بتكثيف الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع ومنع تجنيد الجنود الأطفال السابقين من جديد؛ ومكافحة إفلات الجماعات المسلحة التي تستخدم الأطفال للأغراض العسكرية بصورة غير قانونية، من العقاب. وفي هذه المرحلة، ينبغي النظر إلى عملية إعادة الإدماج من منظور منع نشوب الصراعات.

فعادة ما يوصم الأطفال المرتبطون بالجماعات المسلحة بأنهم عديمو الأخلاق وخطيرون، ويقودنا هذا إلى النقطة الثانية: فينبغي لنا أن نستثمر في المزيد من الجهود التي ترمي إلى إشراك أولئك الأطفال الذين يواجهون النبذ الاجتماعي، ومساعدتهم على القيام بدور بناء في المجتمع. ويعد دعم الصحة العقلية والنفسية الاجتماعية التي تشمل المجتمع المحلي أمرا ضروريا لبرنامج الإدماج الفعال، بما في ذلك كفالة الحصول على التعليم الجيد.

وفي هذا الصدد، نثني على اليونيسيف ومكتب الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والمنظمات غير الحكومية المعنية، والموظفين في الميدان لمساهمتهم الكبيرة في تيسير انتقال الأطفال الجنود السابقين إلى الحياة الطبيعية.

ثالثا، نرى أن الشراكات الاستراتيجية أمر بالغ الأهمية بين السلطات الوطنية والموظفين في الميدان – مثل حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني – لمضاعفة الجهود الرامية إلى حماية الطفل. وهذه الشراكات ذات أهمية بالغة في كفالة إيصال المساعدة الإنسانية. وأي تقليص لتلك المساعدة سيتحول إلى انعدام للأمن على نطاق واسع. ولذلك نؤكد ميزة تعزيز نُهج حفظ السلام المصممة خصيصا والمحددة السياق، بما في ذلك من خلال التدريب السابق للنشر في مجال حماية الطفل.

وتمثل قدرة حفظة السلام على حماية الطفل، أمرا بالغ الأهمية من أجل إجراء حوار بشأن خطط العمل، وإطلاق سراح الأطفال وإعادة إدماجهم، وتعزيز آليات الرصد.

وفي الممارسة العملية، ينبغي اتباع النهج القائم على حقوق الطفل دون التضحية بسلامة وأمن الأفراد في الميدان، على أن تؤخذ في الاعتبار التهديدات غير المتناسبة المحتملة المتعلقة بالجنود الأطفال.

ويجب أن توضع المصالح الفضلى للأطفال في المقام الأول في جميع الإجراءات، دون أي استثناء. فللأطفال الحق في الحماية من العنف أينما يعيشون، ولا سيما من هم في خضم حالات النزاع المسلح. وينبغي أن يكون النهج الذي سنتبعه واضحا وبناء، لإيجاد أفضل الحلول المصممة خصيصا لمنع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في كل حالة من حالات الصراع.

وعلينا أن نترجم الأقوال إلى أفعال من أجل تحقيق أفضل مصالح أطفالنا. إنهم مستقبلنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تزيد بياناتهم على أربع دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتكرم بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة.

وأود أن أبلغ جميع المعنيين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء، إذ أن لدينا عددا كبيرا جدا من المتكلمين.

السيد القادري (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئ شخصيا وفد بلدكم الصديق على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس؛ ويمكنكم

أن تعولوا على دعم وفد بلدي. وأود أيضا أن أهنئ وفد بيرو على رئاسته الناجحة خلال شهر تموز/يوليه.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وبلدكم، بولندا، على تنظيم هذه المناقشة الهامة جدا بشأن موضوع الأطفال أثناء هذا العام الحافل بالمناسبات التذكارية التاريخية، بما في ذلك الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، وإنشاء ولاية مكتب الممثلة الخاص للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وكذلك الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل. وهذه معالم رمزية عميقة تتطلب التفكير، وتتطلب بصورة خاصة استجابة بشأن السبل والوسائل المؤدية إلى أمثل تعبئة دولية لحماية الأطفال، والحيلولة دون تجنيدهم أو إرسالهم إلى ميادين القتال، وضمان عدم انتهاك حقوقهم الأساسية في أوقات النزاع.

وستسهم مناقشة اليوم دون شك في زيادة الوعي الدولي وتوطيد عزمنا على العمل من أجل عالم أفضل لجميع الأطفال، بحيث لا يتخلف أي طفل عن الركب.

وأود أن أشكر السيدة فرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح؛ والسيدة هنرييتا فور، المديرة التنفيذية لليونيسف؛ والسيدة كامارا والسيد أوان على إحاطاتهم الإعلامية الجديرة بالتقدير الكبير للغاية.

مما يؤسف له أن الأطفال في النزاعات الدائرة اليوم، هم الضحية الرئيسية: عندما يتضررون بشكل مباشر، وعندما ينفصلون عن أحبائهم، وعندما يتعرض تعليمهم للخطر، وعندما ينتزعون من المدرسة أو يعيشون في الشوارع، وعندما يرغمون على الانضمام إلى الجماعات المسلحة، وعندما يصبحون ضحايا الاستغلال والاعتداءات الجنسية. وتُسلب من الأطفال ضحايا النزاع المسلحة طفولتهم، وكثيرا ما يعانون من حلقة مفرغة من العنف الذي لا نهاية له. وبالمثل، تعرض الأطفال الذين اختطفوا وأُطلق سراحهم لاحقا لتجارب فظيعة أثناء احتجازهم سببت صدمات لتكوينهم النفسي، وعانوا من وصم المجتمع لهم بعد ذلك. ويحتاج كل من هؤلاء الأطفال إلى دعمنا على سبيل الأولوية لكي يندمجوا بالكامل في المجتمع.

وستستفيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من إدراجها في نهج واقعي واستراتيجي بصورة أكبر، لا يتعلق بالنزاعات الجارية فحسب، بل يشدد أيضا على المنع. ومن الضروري أن يجمع النهج في الوقت نفسه بين الحوافز والمزيد من التدابير الملزمة أيضا، ولا سيما من حيث المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب.

ويتطلب منع نشوب الصراعات وآثارها المدمرة على الأطفال تنسيق الجهود الوطنية والدولية، ولا سيما، في جملة أمور، من خلال ترسيخ الديمقراطية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية المستدامة، فضلا عن توعية المجتمعات المحلية بأهمية حماية وتعزيز حقوق الأطفال من خلال استخدام وسائط الإعلام، بما في ذلك التلفاز والإذاعة وشبكات التواصل الاجتماعي، وحملات الدعاية، والمدارس.

ولا يزال وضع التدابير القانونية وتدابير السياسات العامة والتدابير المؤسسية لحماية الأطفال ومنع العنف ضدهم والقضاء عليه، بما في ذلك في أوقات النزاع، محل تركيز خاص وينبغي ضمانه لأولئك الأكثر عرضة لخطر تجنيدهم من قبل الجماعات المسلحة، ولا سيما الأطفال المنفصلين عن أسرهم أو الأطفال بدون أسر، والأطفال المودعين في مؤسسات، والأطفال الذين يعيشون أو يعملون في الشوارع، والأطفال اللاجئين والمهاجرين. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري تنسيق جهودنا ورسم الطريق الذي يجب أن نتبعه معا – الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وممثلو المجتمع المدني – لتوجيه مبادراتنا واجراءاتنا على أرض الواقع. وقد تم انجاز الكثير، ولكن لا يزال هناك المزيد مما يتعين عمله.

وفي الختام، تدين المملكة المغربية بأشد العبارات جميع أشكال العنف ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، بما في

ذلك الاختطاف والتجنيد من قبل الجماعات المسلحة، أو استخدامهم كدروع بشرية، أو أخذهم كرهائن أو تجنيدهم في مخيمات اللاجئين. وقد انعكس تركيز المغرب على حقوق الطفل على المستوى الدولي في رئاسته للمجلس التنفيذي لليونيسيف لعام ٢٠١٩. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد للسيدة فور واليونيسيف ثقتنا وبالغ تقديرنا على عملها المتميز وتفانيها في تعزيز رفاهية جميع الأطفال بكل أبعادها.

وبالإضافة إلى ذلك، شارك المغرب دوما في الجهود الدولية لإنهاء إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. وانضم إلى جميع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الطفل، وكان المغرب من بين أوائل البلدان التي وقعت وصدقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة ومبادئ باريس والتزامات باريس بشأن هذه المسألة.

وفي إطار توسيع هذه الالتزامات لحماية حقوق الأطفال، أينما وجدوا، أود أن أعلن اليوم أن المملكة المغربية قررت تأييد بادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال، والانضمام إليها.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): معالي السيد تشابوتوفيتش وزير خارجية بولندا، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمن: في البداية أتوجه اليكم معالي الوزير بالشكر على رئاستكم لهذه الجلسة وبالتهنئة على تولي بلدكم الصديق رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم ولوفد بلدكم الصديق كل التوفيق والنجاح وأشكركم على عقد جلسة هذا المجلس الخاصة بالأطفال والنزاع المسلح.

كما أشكر السيدة فرجينيا غامبا الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على الجهود الكبيرة التي تبذلها ومكتبها لحماية الأطفال في مناطق النزاع، وهو موضوع توليه الحكومة اليمنية أهمية قصوى حيث يعد تجنيد الأطفال أو استخدامهم جنودا من الانتهاكات الستة الجسيمة التي يحظرها التشريع اليمني وفقا لقانون الطفل اليمني والمواثيق والاتفاقات الدولية. كما نرحب بالسيدة هنرييتا فور المديرة التنفيذية لليونيسيف.

السيد الرئيس، قامت الميليشيات الحوثية بتجنيد أكثر من ثلاثين ألف طفل يمني واستخدامهم في الصراع، مما جعل هؤلاء الأطفال عرضة للانتهاكات وأعمال القتل والتشويه والعنف الجنسي والحرمان من وصول للمساعدات الإنسانية، وأدى ذلك إلى مقتل أكثر من ٣ ٣٠٠ طفل وطفلة في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الانسان والاتفاقات والبرتوكولات الخاصة بحماية حقوق الطفل. لقد دمرت الميلشيات الحوثية المسلحة والمتمردة حياة أكثر من ٤ ملايين طفل يمني ودفعت معظمهم إلى البحث عن عمل جراء ظروف الحرب التي شنتها تلك الميليشيات مستغلة الأوضاع الاقتصادية والإنسانية المتردية للأسر اليمنية، والدفع بهم إلى جبهات القتال وإغرائهم ماليا لإعالة أسرهم والالتحاق بصفوف الميليشيات والزج بهم إلى محارق الموت.

وشملت عمليات التجنيد طلاب وطالبات المدارس ودور الأيتام وملاجئ الأحداث والمجتمعات المحلية، وعملت الميليشيات الحوثية الانقلابية على حرمانهم من التعليم حيث حرمت ١,٦ مليون طفل من الالتحاق بالمدارس خلال العامين الماضيين فقط. وأقدمت الميليشيات على قصف وتدمير ٢ ٣٧٢ مدرسة جزئيا أو كليا، واستخدام أكثر من ١ ٦٠٠ مدرسة كسجون وثكنات عسكرية، مما يجعل حياة الأطفال في خطر. ويتعرض أطفال اليمن المتواجدون في مناطق سيطرة تلك الميليشيات لعمليات تسميم فكري ممنهج من خلال التعبئة العقائدية المشوهة وتحريف المناهج الدراسية بمفاهيم تقدس مظاهر العنف والطائفية والتحريض عليها، الأمر الذي سيكون له تأثير طويل الأمد،

وخطورة على مستقبل الأجيال القادمة إذا لم يتم استئصال هذه الأفكار والمفاهيم المتطرفة والقضاء عليها.

السيد الرئيس، تؤكد الحكومة اليمنية التزامها التام بحماية الأطفال وعدم الزج بهم في الصراعات المسلحة، وهو ما التزمت به الحكومة، من خلال الكثير من الإجراءات التي اتخذتها، وهذه الإجراءات، نظرا لضيق الوقت لن أذكرها وإنما سنوردها كتابيا.

وقامت الميليشيات الحوثية المسلحة بإنشاء مخيمات صيفية لاجتذاب الأطفال وتدريبهم والحاقهم بصفوف تلك الميليشيات، استمرارا لنهجها في استغلال الأطفال اليمنيين، في انتهاك صارخ لكل الأعراف والقوانين الدولية وقوانين حقوق الطفل. السيد الرئيس، تتطلع الحكومة اليمنية إلى سرعة انجاز خارطة طريق لخطة العمل المحدثة الموقع عليها في ٢٠١٤ والخاصة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة والبدء في تنفيذها. كما نتطلع إلى زيارة الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح السيدة غامبا إلى اليمن بهدف الاطلاع على الأوضاع عن كثب ومعرفة الجهود التي يبذلها مركز إعادة تأهيل الأطفال المجندين في مأرب والذي يعتبر ثمرة جهود كبيرة تبذلها الحكومة اليمنية والأشقاء في التحالف لإعادة تأهيل الأطفال الذين زجت بهم الميليشيات الحوثية إلى جبهات القتال. وتدعو الحكومة اليمنية المنظمات الدولية إلى انشاء مراكز مماثلة في المناطق الأخرى لإعادة تأهيل الأطفال.

السيد الرئيس، نأمل في أن ينعكس التقدم المحرز والالتزام من قبل الحكومة اليمينة بحماية الأطفال على تقرير الأمين العام حول الأطفال والنزاع المسلح، ونرحب بالتعاون والعمل الجاد مع مكتب السيدة الممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والنزاع المسلح، ونؤكد على أهمية انتهاج أسلوب العمل الوقائي لحماية الأطفال مع الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات على التقارير وأهمية تغيير آليات الرصد التي تعتمد في معلوماتها على الفرق المتواجدة في صنعاء وسرعة تنفيذ الخطط والبرامج المتفق عليها.

ختاما السيد الرئيس، إن حل الصراع في اليمن لن يكون الا بحل جذور هذا الصراع المتمثل في انهاء الانقلاب وتحقيق السلام المستدام وانهاء معاناة شعبنا اليمني، وهو السلام المبني على المرجعيات المتفق عليها وهي المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) واستعادة مؤسسات الدولة المختطفة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكملة الآن لممثلة النرويج

السيدة سكار (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتكلم اليوم باسم الدانمرك وفنلندا وآيسلندا والسويد وبلدي، النرويج.

ويساورنا القلق إزاء الزيادة المستمرة في الانتهاكات والتجاوزات التي تم التحقق منها ضد الأطفال. وهو مسار للأمور يمكن عكسه ويجب القيام بذلك. أولاً وقبل كل شيء، يجب على أطراف النزاع احترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. فحماية الأطفال والحفاظ على حقوقهم لا تؤتي ثمارها فقط للأفراد المعنيين ومجتمعاتهم، بل ويسهم في نجاح المصالحة وإعادة الإدماج والتنمية. ولذلك يرتبط ارتباطا وثيقا بجهود منع النزاع برمتها وبجدول الأعمال المتعلق بإدامة السلام.

ويجب أن نعطي أولوية خاصة للتعليم في حالات الطوارئ، ولا سيما تعليم الفتيات. وقد اعتمدت ٩٥ دولة حتى الآن إعلان المدارس الآمنة الذي نُشر في أوسلو في عام ٢٠١٥. وهي المبادرة الرئيسية بهذا الصدد. والهدف الرئيسي هو منع الاستخدام العسكري للمدارس ووقف الهجمات عليها المدارس أثناء النزاعات المسلحة. ومما يثلج الصدر الاستجابة للإعلان والجهود المشتركة المبذولة لتنفيذه.

إن استمرار الصمت والوصم المتصلين بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والاستغلال والإيذاء الجنسيين،

كلها تشكل مصدر قلق بالغ. وبعث المؤتمر الدولي الذي انعقد في أوسلو في أيار/مايو، وكان شعاره إنهاء العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في الأزمات الإنسانية، رسالة قوية مفادها أن تعزيز الوقاية والتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس أولوية إنسانية. وأوضح الدور الرئيسي الذي تؤديه المنظمات الوطنية والمحلية، بما في ذلك المنظمات النسائية المحلية، وأقر به.

لا يحتاج الأطفال المشاركون في النزاع المسلح إلى الحماية والدعم والرعاية الشاملة فحسب، بل أيضا إلى تحقيق العدالة. وفي هذا الصدد، نود أن نعترف بالعمل الحاسم لمبادرة الاستجابة السريعة في مجال العدالة في تعزيز المساءلة عن الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان التي يتمتع بها الأطفال من خلال توفير خبرات فنية عالية التخصص تركز على الطفل.

إن القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) الذي اتُخذ بالإجماع في العام الماضي وضع إطارا لإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة. ونجاح عملية إعادة الإدماج ليس فقط في المصلحة المُثْلى للطفل، بل أيضا في المصلحة العليا للمجتمع. ولا بد من الاحترام التام لحقوق الإنسان التي يتمتع بها الأطفال المرتبطون سابقا بالجماعات المسلحة أو الجماعات العنيفة، بما يتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل.

وإن القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) لا يشدد فقط على المساءلة عن أخطر الجرائم، بل أيضا على المساءلة عن جميع الانتهاكات والتجاوزات ضد الأطفال. وفي سياق هذه العملية، وضع المجلس معيارا جديدا لمنع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويجب الآن تحويل القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) إلى حقيقة واقعة.

نؤكد من جديد تأييدنا القوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. فالسيدة غامبا تؤدي دورا أساسيا على الصُعد العالمية والإقليمية والوطنية بالدعوة إلى حماية حقوق الأطفال وتقديم التوجيه العملي.

في الختام، تحثّ بلدان الشمال الأوروبي جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على كفالة الرعاية والحماية للأطفال في النزاعات المسلحة اللتين من حقهم التمتع بهما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد سباربر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): يعيش خمس جميع الأطفال اليوم في مناطق تكتنفها النزاعات، حيث قُتل وشُوّه عددٌ قياسي من الأطفال في النزاعات في العام الماضي. إن تقاريرَ الأمم المتحدة والإحاطات الإعلامية التي قُدمت اليوم تثير الجزع. فقد قُتل وشُوّه آلاف الأطفال في سورية، والكثير منهم قتلوا أو شوهوا جراء الهجمات العشوائية أو غير المتناسبة التي شُنت على المناطق المأهولة بالسكان. ووقع آخرون ضحايا لأساليب الحصار غير المشروع أو الأسلحة الكيميائية المحظورة دوليا منذ فترة طويلة من الزمن. وثمة حاجة ملحة إلى المساءلة عن الجرائم الوحشية المرتكبة في النزاع السوري. وتشيد ليختنشتاين بالآلية الدولية المحايدة والمستقلة المعنية بسورية على عملها المهم في هذا الصدد. ويشكل التقدم المحرز في جمع الأدلة وبناء الملفات خطوةً أساسيةً نحو تحقيق العدالة لجميع ضحايا النزاع، ولا سيما الأطفال.

أما في اليمن، فقد ارتُكب حوالي ١٢ ٠٠٠ انتهاك جسيم ضد أطفال بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٨ تحققت الأمم المتحدة من وقوعها، مما يشير إلى أرقام فعلية أعلى بكثير. ما برح القتل والتشويه نتيجة الغارات الجوية أكثر الانتهاكات شيوعا، لكنّ تجنيد الأطفال والهجمات على المرافق الإنسانية والمدارس والمستشفيات منتشرٌ أيضا. وتقع على عاتق المجلس المسؤولية عن وقف هذه الانتهاكات، وإنفاذ الامتثال لقراراته، واحترام القانون الدولي الإنساني. بالإضافة إلى ذلك، ترى ليختنشتاين

قيمة كبيرة في الالتزامات السياسية التي تتعهد بها الدول، مثل إعلان المدارس الآمنة، لتحسين حياة الأطفال أثناء النزاعات المسلحة.

ما فتئت ليختنشتاين تشعر بعميق القلق إزاء ارتفاع حالات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال، بما في ذلك الاتجار لأغراض الاسترقاق الجنسي. في أحيان كثيرة لا يبلغ عن هذا العنف بسبب الخوف والوصم بالعار المرتبط به، ولا سيما إذا ارتكب ضد الفتيان. ولا تزال ثقافة الصمت تعوق المساءلة والعدالة، وتسهم في المزيد من دوامات العنف واستمرار القوالب النمطية الجنسانية الضارة. ترحب ليختنشتاين بالعمل المهم الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في هذا الصدد. ونؤيد عمل مبادرة الاستجابة السريعة في مجال العدالة وخبراءها في حقوق الطفل، الذين يحققون في الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في ميانمار وجمهورية أفريقيا الوسطى وسورية، من بين بلدان أخرى. والمنظمة غير الحكومية ”الإحاطة بحالات جميع الناجين“ التي تتخذ من ليختنشتاين مقرا لها، تعكف على إجراء البحوث وتدعو إلى تحسين الاستجابات العالمية لكل ضحية وناج من العنف الجنسي، بمن فيهم الرجال والفتيان في حالات النزاع المسلح والتشريد.

تبذل آليات العدالة الجنائية الدولية، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية، جهودا رائدة للتصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وتبيّن قضية المحكمة الجنائية الدولية ضد دومينيك أونغوين التعقيد المحتمل لهذه الانتهاكات. وأونغوين نفسه، المتهم بارتكاب جرائم حرب، بدأ مساره كجندي طفل نفسه، واختطف وأجبر على الخدمة العسكرية في سن مبكرة. ويمثل الحكم في قضية بوسكو نتاغاندا، الصادر في تموز/يوليه، معلما بارزا آخر في العدالة الجنائية الدولية. إذ طبقت المحكمة نفس معايير الجرائم المرتكبة ضد الجنود الأطفال الذكور على تلك المرتكبة ضد الجنود الأطفال من الإناث. وكانت صريحة في تقريرها بأن الأفعال المرتكبة ضد الجنود الأطفال من الذكور ترقى إلى مستوى الاغتصاب، ويتعين معالجتها وفقا لذلك. ويوفر هذا أساسا جديدا للمجلس وأصحابُ المصلحة الآخرين للتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في حالات النزاع.

تكرر ليختنشتاين تأكيد دعمها القوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وتشكرها على إحاطتها الإعلامية لهذا اليوم. إن حماية استقلالية ونزاهة ولايتها، بما في ذلك تقاريرها عن الانتهاكات، أساسي لفعاليتها ومصداقيتها. إذ أن من السمات الأساسية للولاية حيادها واستنادها إلى الأدلة، مما يفضي إلى قيام الدول والجهات من غير الدول بإدخال تحسينات ملموسة على حمايتها للأطفال. كذلك يمثل الدعم القوي من الدول للممثلة الخاصة نداء إلى مجلس الأمن لفعل المزيد للحفاظ على المبادئ الأساسية لولايتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قيام جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية بزيادة فعالية الرصد والتوثيق والتحقيق والإبلاغ عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، يساعد على توسيع مدى نطاق الولاية وعمقها، وهو أمر موضع ترحيب لدينا.

السيد أربيتر (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بياني بتهنئة بولندا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس، وأن أشكر وزير الخارجية على مشاركته الشخصية في هذه المناقشة المفتوحة.

(تكلم بالإسبانية)

أود أيضا أن أحيي وأهنئ بيرو على عملها الناجح خلال شهر تموز/يوليه.

(تكلم بالإنكليزية)

لدي بيانان أود الإدلاء بهما. يسعدني أن أتكلم، أولا، بالنيابة عن فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وهي

شبكة غير رسمية تتألف من ٤٢ دولة عضوا مهتمة، تمثل كل المجموعات الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة.

نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، ولا سيما السيدة كامارا والسيد أوان على شهادتيهما الشخصيتين الدامغتين.

يشعر الفريق بالجزع إزاء نطاق الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، على النحو الموثق في تقرير الأمين العام (S/2019/509). في الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، نشعر بالقلق البالغ إزاء الزيادة الكبيرة في حالات قتل الأطفال وتشويههم. ونحث جميع أطراف النزاعات المسلحة على التقيد التام بالالتزامات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين، ووضع تدابير ملموسة وناجعة لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

في هذا الصدد، نرحب بالتوقيع مؤخرا على خطط العمل، والتواصل المباشر من جانب الممثلة الخاصة غامبا مع أطراف النزاعات المسلحة لوضع حد للانتهاكات الجسيمة. غير أن خطط العمل ليست سوى وسيلة لبلوغ غاية وليست غاية في حد ذاتها. ولن تعالج هذه الخططُ معاناة الأطفال في النزاعات المسلحة بدون التنفيذ الفعال لها وفي الوقت المناسب. وعليه، فإن التوقيع على خطة عمل فحسب لا ينبغي أن يشكل أساسا لرفع الاسم من القائمة المتضمنة في التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح. ومن هنا، نثني على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح من أجل متابعة خطط العمل والتشجيع على تنفيذها.

ويرحب الفريق بالإفراج مؤخرا عن أكثر من ٦٠٠ ١٣ طفل سرحتهم القوات المسلحة والجماعات المسلحة، وبعمل الائتلاف العالمي من أجل إعادة إدماج الأطفال الجنود. ونشدد على أهمية بذل الجهود الرامية إلى تحقيق إعادة التأهيل الطويل الأمد والشامل والمجتمعي بغية تقديم المساعدة إلى الأطفال ومنع إعادة تجنيدهم، بما في ذلك في المناطق التي كانت تسيطر عليها داعش. وينبغي أن يُعامل الأطفال الذين كانوا مرتبطين بتلك الجماعات كضحايا أولا، تمشيا مع القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨). وينبغي ألا يُحتجز الأطفال في النزاعات المسلحة إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة لازمة، وينبغي أن يتم ذلك في ظل احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان الواجب التطبيق احتراماً كاملاً. ولن يفضي عدم القيام بذلك إلا إلى زرع بذور نزاعات جديدة.

والفريق مقتنع قناعة راسخة بأن حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة يجب أن تكون في صميم الخطط المتعلقة بمنع نشوب النزاعات، والتنمية والحفاظ على السلام. كما نرحب باستهلال حملة ”العمل من أجل الحماية“ بغية حفز الاهتمام العالمي وتعبئة الجهود الرامية إلى منع الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال وإنهائها. وثمة في الواقع عدة أدوات عملية لتوفير الحماية متاحة للدول الأعضاء، ولا سيما إعلان المدارس الآمنة، والقواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، والتزامات باريس، ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال. وندعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تعزيز حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، بسبل منها التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، وكذلك النظر في تأييد تلك الالتزامات.

ويبرز الفريق إسهام المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، على النحو المعترف به في القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، في منع الانتهاكات الجسيمة عن طريق تعزيز الإطار المعياري، وتبادل أفضل الممارسات، وتعبئة الموارد، وتنسيق المساعدة الإنسانية، وممارسة الضغط على أطراف النزاعات المسلحة ومعالجة الأبعاد عبر الوطنية لتجنيد الأطفال. ومن شأن أفرقة الأصدقاء المعنية بالأطفال في النزاع المسلح على الصعيد الإقليمي أيضاً أن

تضطلع في هذا الصدد بدور مفيد، ونرحب بإنشاء فريق من هذا القبيل في مالي.

كما نرحب بالتدابير الأخرى التي اعتمدها مجلس الأمن هذا العام والتي تسهم في حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. وتشمل تلك التدابير القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) – الذي قدمته ألمانيا – ويسعى إلى اتباع نهج يركز على ضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع والأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب في زمن الحرب؛ والقرار ٢٤٧٤ (٢٠١٩) – الذي قدمته الكويت – ويتناول مسألة الأطفال المفقودين نتيجة النزاع المسلح؛ والقرار ٢٤٧٥ (٢٠١٩) – الذي قدمته بولندا، بدعم من المملكة المتحدة – ويشدد على الاحتياجات المحددة للأطفال ذوي الإعاقة في النزاع المسلح.

وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل دعم حماية الطفل من خلال نشر مستشارين في مجال حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام. ومع ذلك، لا بد أيضاً من توفير الموارد الكافية لكفالة نجاح مهام تلك البعثات. ولذلك، فإن خفض أعداد الموظفين والميزانيات ووظائف المستشارين المعنيين بحماية الأطفال، فضلا عن جهود التوحيد، التي من شأنها أن تقوض قدرة الأمم المتحدة على إنجاز الولايات البالغة الأهمية المتصلة بحماية الطفل التي طرحها مجلس الأمن، أمر ينبغي تفاديه.

وختاماً، يشدد الفريق على أن مكافحة الإفلات من العقاب وكفالة الإخضاع للمساءلة أساسيان لمنع الانتهاكات الجسيمة. ولذلك، فإننا نرحب بالجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية ضد جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما فيها تجنيد الأطفال، ونلاحظ إدانة بوسكو نتاغاندا مؤخرا في هذا الصدد. ولكن، كما سمعنا خلال الإحاطات الإعلامية في وقت سابق اليوم، علينا التذكير بأن العدالة الحقيقية تنطوي على جبر الأضرار وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لضحايا جرائم الحرب هذه الذين قد تدوم صدماتهم النفسية لسنوات.

سأتكلم الآن بالفرنسية.

(تكلم بالفرنسية)

وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية. أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر بحرارة السيدة كامارا والسيد أوان على إحاطتيهما الإعلاميتين النيرتين. ويشرفنا أن السيدة كامارا اختارت كندا موطنا لها، فزادت أمتنا المتنوعة ثراءً. كلنا ننهل من شجاعتها وقدرتها على الصمود. لقد قرأت كتابها. وأشجع ممثلي الوفود على اقتنائه. وأود أيضا أن أنوه بأهمية الجانب العاطفي الذي أثاره السيد أوان. فإدراج هذا الجانب أمر أساسي قطعاً.

وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2019/509) بوضوح، فإن حالة الأطفال في سوريا واليمن وغيرهما من المناطق المتضررة من النزاع كارثيةٌ. والقول إننا نشعر بخيبة الأمل لأن المجلس غير قادر على صون السلام والأمن الدوليين في تلك الحالات وغيرها من الحالات في العالم سيكون تهويناً سافراً للحقيقة، لا سيما بالنظر إلى عدد الأطفال الذين تعرضوا للقتل أو التشويه ببساطة بسبب المكان حيث ولدوا أو الوقت الذي ولدوا فيه. ولا تقتصر مسؤولية المجلس الوحيدة على معالجة قابلية التعرض للانتهاكات الخطيرة. بل لدينا جميعاً دور نؤديه.

وانصبت جهود كندا في المقام الأول على إعداد مبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال. وتتألف مبادئ فانكوفر من مجموعة تضم ١٧ التزاما سياسيا باتخاذ تدابير لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وقد أيّد ٩١ بلدا من جميع المجموعات الإقليمية مبادئ فانكوفر منذ استهلالها قبل أقل من عامين، مما يشهد على أهمية

المسألة. وتشجع كندا الدول التي لم تؤيد بعد مبادئ فانكوفر أو مبادئ باريس، على أن تفعل ذلك دونما تأخير.

(تكلم بالإنكليزية)

على الرغم من أهمية التأييد السياسي، إلا أننا ندرك أنه وحده لا يكفي لإحداث التغيير. ولهذا السبب، عملت كندا، في العام الماضي، مع الدول الأعضاء الأخرى، والأمانة العامة للأمم المتحدة والمجتمع المدني على إعداد توجيهات تنفيذية بشأن مبادئ فانكوفر. وتمثل تلك الأداة الجديدة، التي استُهلت هنا في الأمم المتحدة يوم أمس، موردا عمليا متاحا للأفراد العسكريين، وأفراد الشرطة والمنظمات المدنية العاملة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إذ تُكسب جهودنا منظورا جنسانيا، مع الاعتراف بالأثر المتفاوت الذي يخلفه تجنيد الأطفال على الفتيان والفتيات.

وكندا بصدد وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ. وفي حزيران/يونيه، أعلن وزير الدفاع الوطني في كندا عن إنشاء مركز الامتياز المعني بالسلام والأمن روميو داليز، في أكاديمية الدفاع الكندية، بقيادة العميد البحري كاسيفي، الذي يجلس خلفي. وسيصب مركز الامتياز تركيزه الأولي على دعم اضطلاع قواتنا بتنفيذ مبادئ فانكوفر. كما ستقدم كندا إلى مبادرة روميو داليز للجنود الأطفال إسهاما يزيد عن ١ مليون دولار لإجراء البحوث وتحديد أفضل الممارسات فيما يتعلق بمنع تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم.

وما انفكت كندا تدافع منذ أمد بعيد عن الأطفال في حالات النزاع المسلح. وخلال فترة عضويتنا الأخيرة في مجلس الأمن في ١٩٩٩-٢٠٠٠، كنا قد قدمنا المناقشة المواضيعية الأولى بشأن الأطفال والنزاع المسلح (انظر S/PV.4176). وقد قطعنا معاً شوطا طويلا منذ ذلك الحين، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وإذا ما انتُخبنا مرة أخرى لعضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، سنواصل العمل على جعل حماية الأطفال محور جهودنا الرامية إلى تحقيق السلام والأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد دوارتي لوبيز (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): سأتكلم أيضا باللغة الفرنسية.

(تكلم بالفرنسية)

أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، يبقى الأطفال من بين الضحايا الرئيسيين لهذه النزاعات. وهذه مسألة ذات أولوية مطلقة. وأود أن أشكر السيدة كامارا والسيد أوان على شهادتيهما الشخصيتين، وأهنئهما على شجاعتهما وتجربتهما المثيرة للإلهام. كما أود أن أكرر تأكيد دعم بلدي للممثلة الخاصة للأمين العام، فيرجينيا غامبا، وأن أشكرها على إحاطتها الإعلامية.

وتؤيد البرتغال البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وكذلك البيان الذي أدلى به للتو ممثل كندا نيابةً عن فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2019/509)، الذي يصف للأسف حقيقة تبعث على القلق الشديد بشأن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكب ضد الأطفال، ويسلط الضوء على عدد كبير جدا من حالات تجنيد الأطفال بوصفه أسلوبا من أساليب الحرب.

وقد وقّعت البرتغال على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية، ولا سيما البروتوكول بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وبالتالي، ندعو الدول التي لم توقع بعد على الاتفاقية إلى أن تحذو حذونا.

ولا يمكن أن تستمر الهجمات على المدارس والمستشفيات وأن يتواصل استخدامها للأغراض العسكرية من دون عقاب. وتكرر البرتغال تأكيد التزامها الراسخ بتأمين الحصول على التعليم في حالات الطوارئ، بما في ذلك التعليم العالي، كما تدعو الحكومات التي لم توقع بعد على إعلان المدارس الآمنة إلى أن تفعل ذلك. التعليم هو آلية لمنع التجنيد ووسيلة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع.

ونود أيضا أن نشدد على أهمية مبادئ كيغالي ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد الأطفال واتخاذهم جنوداً، والتي تكمل مبادئ باريس. إنها مبادئ يجب أن تشكل بجملتها إطاراً مرجعيًا لأعمالنا المستقبلية.

يجب أن نظل يقظين فيما يتعلق بحالات العنف الجنسي ضد الأطفال في وقت الحرب. وفي هذا الصدد، ترحب البرتغال بالتدابير التي اتخذها المجلس من خلال اتخاذ القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، الذي أتاح تحديد نهج يركز على ضحايا العنف الجنسي والناجين منه. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نبذل قصارى جهدنا لوضع حد للإفلات من العقاب فيما يتعلق بالاستغلال والعنف الجنسي. وينبغي التذكير بأن العنف الجنسي في حالات الصراع يرتبط بمسألة المساواة بين الجنسين الأوسع نطاقاً، على النحو المشار إليه في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لقد اعتمدت البرتغال لتوها خطتها الوطنية الثالثة لتنفيذ ذلك القرار، ومعها أهداف واضحة وجدول زمني محدد.

في الختام، أشدد على الأهمية التي توليها البرتغال لعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من الوكالات المتخصصة، وكذلك لعمل المجتمع المدني، من أجل تحسين حياة جميع الفتيات والفتيان الذين يعانون من مستويات متفاوتة من العنف الشديد. لا يمكن مكافحة هذه الآفة بشكل فعال إلا من خلال التعاون بين جميع الجهات الفاعلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد غايغوس شيريبوغا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر البعثة الدائمة لبولندا على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونحن نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، نعيد التأكيد على أهمية رصد جهود المنع، خاصةً فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨).

لقد أصبح وضع الأطفال مقلقًا بشكل متزايد. إن عدد الانتهاكات وحدتها في البلدان التي تشهد صراعات، وهي الحالة التي توضحها التقارير المقدمة، يدلان على واقع بات فيه الأطفال ضحايا للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، ودون التصدي لحمايتهم بشكل جماعي شامل.

تعرب إكوادور عن قلقها إزاء استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم في جميع أنحاء العالم. وكما نعلم، هناك حوالي ٤٢٠ مليون طفل – أي قرابة خُمس أطفال العالم – يعيشون في مناطق الصراع. وعلى هذا النحو، من المهم اليوم أكثر من أي وقت مضى أن نكثف الجهود لتعزيز حماية حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة. ويقر دستور إكوادور بأن الأطفال فئة تتطلب اهتماماً ذا أولوية. كما أنه يقر بمسؤولية الدولة عن توفير الدعم والحماية من جميع أنواع العنف أو الايذاء أو الاستغلال الجنسي وأي نوع آخر من الاستغلال، وكذلك مسؤوليتها عن القضاء على جميع أشكال العنف التي يمكن أن يتعرض لها الأطفال. لذلك، وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، وبمرور ١٩ عامًا على توقيع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة، فإننا ندعو إلى التصديق العالمي على البروتوكول ونشجع الدول التي لم تصدق بعد على القيام بذلك دون تأخير.

يبرز تقرير الأمين العام (S/2019/509) أيضًا كيفية استخدام المدارس للأغراض العسكرية وتدمير البنية التحتية التعليمية. وتعرب إكوادور عن دعمها الكامل لضرورة حماية

الطلاب والمدرسين والبنية التحتية التعليمية في أوقات الصراع المسلح.

أخيرا، ندعو إلى تعزيز مكتب السيدة غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح، وذلك حتى تتلقى دعماً سياسياً كافياً وتمويلاً كافياً. ونرحب بالمبادرات التي تم تنفيذها، مثل الحملة الترويجية لحماية الأطفال بشكل أفضل، والمعروفة باسم ACT لحماية الأطفال المتضررين من الصراعات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أندورا.

السيدة فيفس بالمانيا (أندورا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، وكذلك وزير الخارجية، الذي انضم إلينا في وقت سابق اليوم، على عقد هذه المناقشة المفتوحة وجعل مصير الأطفال في الصراعات المسلحة واحدة من أولويات رئاستكم.

أود أيضا أن أشكر المتكلمين: السيدة فرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح؛ والسيدة هنريتا فور، المديرة التنفيذية لليونيسيف؛ وعلى وجه الخصوص السيدة كامارا والسيد أوان على شهادتيهما المؤثرتين والملهمتين.

تؤيد أندورا أيضا البيان الذي أدلى به ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالأطفال والصراع المسلح.

إن قراءة تقرير الأمين العام تُشعر المرء بالقلق إزاء الأرقام، ونطاق الصراعات التي يتم فيها إشراك الأطفال، وكيفية تعرضهم ”لأعلى درجات العنف والاستغلال“ (S/2019/509، الفقرة ١٢). لقد سمعنا هنا اليوم شهادة مباشرة حول ذلك. ومن المفارقات أنه في هذا العام، الذي يصادف الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) في هذه القاعة بالذات، والذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، والذكرى السنوية الستين لإعلان حقوق الطفل، نرى أن أرقام الانتهاكات الستة، وخاصةً أرقام قتلى وجرحى الأطفال، في ازدياد مستمر.

إن القرارات التي اتخذها مجلس الأمن وأعمال الفريق العامل المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة، برئاسة بلجيكا، قد وسعت مجالات التركيز على احتياجات الأطفال ضحايا النزاعات المسلحة والاستجابة لها. ولضمان حصول الأطفال ضحايا النزاعات على أفضل الظروف لإعادة الإدماج، من الضروري رفع مستوى الوعي بين جميع أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة. بالإضافة إلى اضطلاع الممثلة الخاصة غامبا بولايتها، فإن مبادرات مكتبها، مثل حملة ACT لحماية الأطفال المتضررين من النزاعات، ستجلب اهتمامًا عالميًا بمكافحة الانتهاكات الستة، ومبادرة إعادة الإدماج، التي تتم إدارتها بالاشتراك مع اليونيسف، ستساعد في هذا التحدي المتعدد الأبعاد الذي يمكن للعمل المتعدد الأطراف أن يساعد في التغلب عليه.

تلتزم أندورا بعدم ترك أي شخص وراءها. لهذا، وخاصة من أجل حماية الأطفال، فإن التعليم – كما ذكرت أيضاً السيدة كامارا – والذي أثبت أنه أحد الجوانب الشاملة لعدة قطاعات، إذا جاز لي القول، من أهداف التنمية المستدامة، هو أمر ضروري. بفضل التعليم، من الممكن اتباع نهج ثلاثي المستويات. الأول هو بذل جهود وقائية فعالة تهدف إلى الحد من أوجه عدم المساواة والفقر والتهميش. والثاني هو ازدهار الفتيات والفتيان، دون استثناء، والأشخاص ذوي الإعاقة أو المرض العقلي. يجب أن تؤخذ جميع الجوانب بعين الاعتبار. المستوى الثالث هو مكافحة وصم الناجين، وهو إحدى أكبر المشكلات التي تواجه الضحايا اليافعين عندما تتم إعادة دمجهم في المجتمع. يمكن أن يؤدي التعليم الجيد إلى تهيئة الظروف المناسبة لمنع الجرائم المرتكبة ضد الأطفال في مناطق النزاع المسلح، سواء عند بدايات المشكلة أو نهاياتها.

مع تزايد عدد المدارس التي تعرضت للهجوم – كما علمنا من التقرير – أو استخدامها لأغراض عسكرية، فإن ”إعلان المدارس الآمنة“ أمر لا غنى عنه. إننا ندعو البلدان التي لم تنضم بعد إلى الانضمام إليه، وكذلك إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل. ومن بين النصوص الرئيسية، فإن مبادئ باريس ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الأطفال الجنود تضع الإطار الذي يجب أن يضمن تنفيذ عمليات حفظ السلام ومنع التجنيد. والمحكمة الجنائية الدولية، المكلفة بمكافحة الإفلات من العقاب، هي الهيئة التي تضمن اللجوء، إذا لزم الأمر، إلى العدالة التصالحية.

تؤيد أندورا حقوق الأطفال في مناطق النزاع المسلح وكذلك مكتب الممثل الخاص للأمين العام واليونيسيف. ومع ذلك، لا أود أن أختتم كلمتي دون الإعراب عن امتناننا لجميع الأشخاص والمنظمات العاملين في الميدان. دعونا نساعدهم على ضمان نشوء جميع الفتيات والفتيان في ظل التمتع الكامل بحقوقهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد بيشو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء أود أن أشكر بولندا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة للغاية في وقت مبكر من رئاستها. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيدة فرجينيا غامبا الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، على عملها المضني وعلى إحاطتها، وكذلك المديرة التنفيذية هنرييتا فور على إحاطتها وعلى العمل المضني لفريق اليونيسف. وأنا ممتن بشكل خاص للسيدة كامارا والسيد أوان على إحاطتيهما المؤثرتين بناءً على تجربتهما الشخصية.

إن الأطفال يتسمون بالضعف نفسيا وجسديا في حالات النزاع ويحرمون فيها من التعليم. إن هؤلاء الأطفال الذين عانوا هم أكثر عرضة لخطر التورط في النزاعات وأعمال العنف مرة أخرى في وقت لاحق من حياتهم، مما يؤدي في المقابل إلى تقويض السلام والأمن المستدامين. ويجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن إيلاء اهتمام خاص لمسألة الأطفال والنزاع المسلح.

وتدعم اليابان التحالف العالمي من أجل إعادة إدماج الجنود الأطفال السابقين، وأصبحت عضوًا في مجموعة أصدقاء إعادة إدماج الجنود الأطفال في شهر شباط/فبراير. ونثني على الجهود التي تبذلها اليونيسف والمجتمع المدني لتلبية الاحتياجات المتعددة وغير القابلة للتوقع في الميدان أحيانا. ونتوقع أن تكشف الدراسة المقبلة لفريق الخبراء الاستشاريين في الإعلان عن انطلاق التحالف العالمي من أجل إعادة إدماج الجنود الأطفال السابقين، عن احتياجات وفجوات محددة بحيث يتمكن المانحون من الاستجابة لها بشكل أكثر فعالية.

وحتى عندما يعاد إدماج الأطفال الجنود في مجتمعاتهم المحلية، فقد يواجهون عوائق كبيرة في تلك العملية، بما في ذلك الوصمة الاجتماعية والصعوبات الاقتصادية التي قد تؤدي بهم في النهاية إلى الالتحاق بالجماعات المسلحة. وتعمل اليابان عن كثب مع اليونيسف في المناطق الأفريقية وغيرها ليس فقط لدعم برامج إعادة الإدماج ولكن أيضًا لتقديم المساعدة على نطاق أوسع للأطفال في النزاعات مثل تعزيز القدرات الوطنية والمجتمعية لمنع نشوب النزاعات والعنف الذي يؤثر على الأطفال.

وتدعم اليابان بنشاط الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، بوصفها دولة مرشدة لها وعضوا في مجلس إدارتها. وبصفة اليابان الجهة المانحة الأولى المستجيبة فقدساهمت بمبلغ ٦ ملايين دولار في صندوق الشراكة لدعم الأطفال المتأثرين بالنزاع في نيجيريا وأوغندا. وندعو الدول الأعضاء الأخرى إلى دعم جهوده.

ويجب حماية حق الأطفال في التعليم حتى في حالة النزاع. إن الهجمات على المدارس بوصفها أهدافا غير عسكرية هو فعل

ينتهك القانون الدولي الإنساني. ونحث جميع أطراف النزاع على الالتزام به واحترام هذا الحق. ولا غنى عن المستشفيات بالنسبة للأطفال. ونحث مرة أخرى جميع أطراف النزاع على الالتزام بالقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) لحماية المستشفيات في النزاعات المسلحة.

وفي الختام تود اليابان الإسهام بشكل إيجابي لمساعدة الأطفال في النزاع المسلح بهدف إنهاء العنف ومنع نشوب النزاعات في المستقبل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد إدريس (مصر): إسمحوا لي في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة على رئاسة بولندا لمجلس الأمن متمنيا لكم كل التوفيق والنجاح في هذه المهمة. كما أود أن أنضم لمن سبقوني في الإعراب عن التقدير لاختياركم لهذا الموضوع الهام لجلسة المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن اليوم، كما أتقدم بالشكر للإحاطات القيمة التي استمعنا إليها في بداية الجلسة وأن أشكر السيدة فرجينيا غامبا على جهودها.

إن ما استمعنا إليه اليوم في الإحاطات التي قدمت فضلا عما تضمنه تقرير الأمين العام (S/2019/509) حول الأطفال والنزاعات المسلحة من أرقام مفجعة حول ارتفاع حالات الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في حق الأطفال بلغت ٢٤٠٠٠ حالة سجلتها الأمم المتحدة خلال عام ٢٠١٨ وحده، بما في ذلك ارتفاع حالات الوفاة إلى أرقام غير مسبوقة هو أمر يبعث على القلق الشديد ويدعونا جميعا لإجراء عملية مراجعة حقيقة لضمان اضطلاع الكل بالمسؤوليات المنوطة به في حماية الأطفال العالقين في النزاعات المسلحة.

إن الأطفال يعانون معاناة مضاعفة بسبب نزاعات مسلحة ليسوا مسؤولين عنها بل هم ضحاياها على طول الخط، وإن تلك المعاناة لا تطال فقط حقهم في الحياة وسلامتهم البدنية وإنما تمتد كذلك لتنال من صحتهم النفسية وتحرمهم من حقوقهم الاجتماعية والثقافية والتعليمية بشكل يجعل تداعيات النزاعات المسلحة على الأطفال هي على أفضل تقدير متوسطة وطويلة الأمد ومصادرة للمستقبل المأمول لهم ولبلادهم. إن هذه الحقيقة الحزينة والمؤلمة تفرض علينا جميعا ونحن المسؤولون جماعيا عن استتباب السلم والأمن الدوليين وأيضا مسؤولون عن انهياره واندلاع النزاعات المسلحة تفرض علينا جميعا مسؤولية أخلاقية أمام هؤلاء الأطفال وأمام شعوبنا لبذل كل الجهد الممكن ليس فقط لحمايتهم وصون حياتهم وسلامتهم البدنية والنفسية أثناء النزاعات المسلحة وإنما أيضا لمنحهم الفرصة في حياة جديدة وكريمة عقب انتهاء النزاعات.

إننا نضم صوتنا إلى الأمين العام في مناشدة الأطراف المعنية كافة بالنزاعات المسلحة، للعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز حماية الأطفال خلال تلك النزاعات والتعاون معه في هذا الصدد ومع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ونرى الكثير من الفائدة والقيمة المضافة في العديد من التوصيات التي تضمنها تقرير الأمين العام وفي مقدمتها التزام الأطراف المتحاربة بمبادئ التمييز والتناسب والحاجة العسكرية والسماح بالنفاذ السريع للمساعدات الإنسانية والقائمين عليها إلى مناطق النزاعات وتوفير الحماية اللازمة لهم وبناء القدرات على مستوى الدول والمنظمات الإقليمية في مجال حماية الأطفال. وبالنسبة لتوصيات الأمين العام الخاصة بالتعامل مع الأطفال المشاركين أو الذين يعتقد مشاركتهم في أنشطة التنظيمات الإرهابية فإن بلدي يتفق مع أهمية تكثيف العمل على إيجاد الحلول المناسبة لتلك المشكلة الكبيرة والمعقدة الناتجة عن استغلال التنظيمات الإرهابية المنهج للأطفال والاعتداء عليهم وتوريطهم في الأنشطة الإرهابية والإجرامية، إلا أننا نرى أنه لا يوجد حل أوحد للتعامل مع تلك الإشكالية ويتعين التعاون الدولي الوثيق

وأن يترك لكل دولة معنية مساحة المواءمة في التعامل مع مثل تلك الحالات بما يتلاءم ويتوافق مع ظروفها وتشريعاتها الوطنية.

إن ما تقدم لا ينال بالطبع من اقتناعنا الأكيد بأن مسؤولية حماية المدنيين بمن في ذلك الأطفال تقع على عاتق الدول المعنية بالأساس بدون تدخل خارجي وفقا للمواثيق القانونية المختلفة كما أن التعامل مع مسببات النزاع المسلحة الداخلية وجذورها، بما في ذلك الفقر والإقصاء الاجتماعي، يبقى مسؤولية الدولة المعنية وفقا لظروفها والخصوصية التي تتمتع بها وعلى المجتمع الدولي مسؤولية المساعدة في ذلك.

وفي الختام، أجدد التأكيد على دعم بلادي لمختلف الجهود الرامية لتعزيز حماية الأطفال في النزاعات المسلحة بمختلف أنماطها وأود أن أشير في هذا الصدد إلى الاهتمام الكبير الذي توليه مصر لتعزيز قدرة قارتنا الأفريقية حيث نتشرف برئاسة الاتحاد الأفريقي للعام الجاري في مجال حماية المدنيين وإنفاذ القانون الدولي الإنساني بصفة عامة وذلك من خلال العديد من الدورات التدريبية التي يتم تنظيمها في مصر في هذا المجال، وكذلك برامج التعاون الإقليمي التي تحرص مصر على دعمها وتعزيزها واستضافة بعضها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد دي لا فوينتي (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): تعرب المكسيك عن امتنانها لبولندا على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع ما زال يحتاج إلى اهتمامنا العاجل.

وتؤيد المكسيك البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل كندا نيابة عن فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

ولدينا فرصة اليوم للتفكير في التقدم الذي أحرزناه والتحديات التي ما زلنا نواجهها بعد مرور ١٠ سنوات على اتخاذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) بالإجماع، وهو قرار دعت إليه المكسيك، بصفتها رئيسا للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وذلك خلال فترة ولايتها الأخيرة كعضو منتخب في مجلس الأمن. وقد كان القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) خطوة أساسية إلى الأمام في هذا المجال وذلك بتزويد الممثل الخاص للأمين العام بأدوات جديدة لإسناد المسؤولية إلى أطراف النزاع عن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، فضلاً عن عمليات قتل وتشويه من الأطفال.

ومن غير المقبول أن تستمر هذه الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي، والأهم من ذلك – كما يشير تقرير الأمين العام – (S/2019/509) أنها قد وصلت إلى مستويات تاريخية منذ إنشاء آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ونحن نشجب استخدام الفتيان والفتيات كرقيق جنسي ودروع بشرية. ومع ذلك فمن المشجع أن يستفيد حوالي ٦٠٠ ١٣ طفل في العام الماضي من إطلاق سراحهم وإعادة إدماجهم. وقد نتج ذلك إلى حد كبير عن العمل الفعال الذي قامت به السيدة فرجينيا غامبا، التي ركزت أيضاً على نحو خاص على الحاجة الملحة لتمويل برامج إعادة الإدماج المستدامة والشاملة.

وبالنسبة للطفل، سيؤدي دوماً التجنيد أو المشاركة في جماعة مسلحة إلى صدمة نفسية اجتماعية. ويجب ألا يكون هناك شك في أن هؤلاء الأطفال هم ضحايا قبل كل شيء ويستحقون الرعاية المناسبة. ولذلك ترفض المكسيك بشكل قاطع السياسات التي تميل إلى جعل هؤلاء الأطفال ضحية مرة أخرى والترويج للقوالب النمطية المؤذية. ولا يمكننا تحمل خسارة أجيال بأكملها من الأطفال الذين كان يمكن أن يكونوا دعاة للسلام المستدام. فالأمر متروك لنا للتأكد أن أولئك الذين حملوا السلاح في الماضي سوف يبنون سلاماً دائماً والحيلولة دون تكرار تلك المآسي في المستقبل.

ولحسن الحظ، لا ينبغي لأي دولة عضو متضررة من هذه الآفة أن تواجهها وحدها. حيث يمكننا الاعتماد على إطار

دولي قوي يستند إلى القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، والمعروفة أيضاً باسم مبادئ باريس، في إطار التكامل مع مبادئ فانكوفر بشأن حفظ السلام ومنع تجنيد الأطفال واستخدام الأطفال الجنود واتفاقيات جنيف، التي تظل ملزمة من الناحية القانونية والعملية.

إن عمل آلية الرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال أمر أساسي للتحقق من أن هذا الإطار القانوني ينفذ تنفيذاً فعالاً على أرض الواقع. ونبرز الجهود المبذولة لتوثيق الإحصاءات المتعلقة بالإفراج عن الأطفال وتجنيدهم وإعادة إدماجهم، بينما ندرك أن هناك حاجة إلى إجراء تحسينات في مجالات التدريب وجمع البيانات والإحصاءات.

وتعتبر المكسيك أن من الضروري وضع البشر، وخاصة الأطفال، في صميم سياساتها، وهو ما يعني الاستماع إلى احتياجات وتطلعات الشباب، الذين يشتركون في مطلب واحد – ألا وهو التعليم. ولا يزال الحق في التعليم من أوائل ضحايا النزاع المسلح. ويجب على الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، مضاعفة جهودهما لضمان استخدام التعليم كأداة للوقاية وإعادة الإدماج.

يوضح جدول أعمال الأطفال والنزاع المسلح، الذي نشأ بفضل العمل المشترك للجمعية العامة والمجلس، أنه يمكن تحقيق التعددية عندما تتوفر الإرادة السياسية للتصدي للتهديدات المتعددة الأبعاد. وتفتخر المكسيك بالمساهمة والاستمرار في المساهمة بشكل استباقي في تطوير هذه الخطة لصالح الأطفال.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد بينارانداا (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): يجسد الأطفال أكثر المبررات إلحاحا لوجود الدول، أي حماية أضعف مكوناتها كما تحافظ على نفسها. فما هي الدولة بدون أطفال، إن لم تكن على حافة الانقراض؟ وتأخذ الحكومة الفلبينية دورها كحامية للأطفال على محمل الجد، فالدستور يتطلب القيام بذلك. ولكن في تجاوز لمتطلبات القانون، منح المجتمع الفلبيني الأطفال مكانة مقدسة، بوصفهم جواهر ثمينة يجب ضمان بقائها وتحقيق أقصى إمكاناتها.

والأطفال لا ينتمون إلى ساحة المعركة. بل لديهم الحق في عدم معرفة أهوال الحرب مباشرة. ولكن الحقيقة القاسية حقاً هي أن الكثير من الأطفال يجبرون على تجربة الحرب. وفي حالة مراوي بجنوب الفلبين، جند المتمردون المسلحون الأطفال كمقاتلين أو سعاة أو مرشدين أو جواسيس. ونحن فخورون بأن الحكومة استعادت مراوي من الدولة الإسلامية في العراق والشام في وقت قصير نسبياً. وإننا نشجب بسخط استخدام الجماعات الإجرامية للأطفال، ونأسف لفقدان أرواح الأطفال. وقد كثفت الحكومة أنشطة إعادة الإعمار وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في مراوي، بما في ذلك تطهير مواقع الذخائر غير المنفجرة على وجه السرعة من أجل تجنب المزيد من القتلى والجرحى، ولا سيما من الأطفال.

وسيمهد إنشاء سلطة بانغسامورو الانتقالية والتصديق على القانون الأساسي لبانغسامورو الطريق إلى سلام دائم في المنطقة. ونلاحظ استعداد الأمم المتحدة للمساعدة على بناء قدرة هذه السلطة على تحقيق السلام والحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان والطفل. وأصدرت القوات المسلحة الفلبينية تعميما تحت عنوان ”حماية الطفل أثناء حالات النزاع المسلح“، والتزمت به، وهو دليل سياستها لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. ويؤكد التعميم من جديد الالتزام الأخلاقي والقانوني للقوات المسلحة بضمان توفير حماية خاصة للأطفال المتضررين من النزاع المسلح وأنهم يحظون باحترام خاص.

وهذا المبدأ مكرس في قانون الجمهورية رقم ١١١٨٨ الصادر عن الحكومة الفلبينية في كانون الثاني/يناير، المعنون ”قانون

الحماية الخاصة للأطفال في النزاع المسلح‘‘. ويؤكد القانون من جديد أن الأطفال في حِمى السلام ولا يمكن تجنيدهم في القوات الحكومية أو السماح لهم بالمشاركة في النزاع المسلح. ويجب أن يعاملوا كضحايا وليس كأعداء، وأن يتمتعوا بالحماية من التشويه والتعذيب والاختطاف والاغتصاب والقتل. ويجب أن يعاملوا معاملة إنسانية في جميع الظروف وألا يكونوا أبداً أهدافاً للهجوم. ويتعين على المجتمعات والسلطات الحكومية، والزعماء الدينيين في حال وجودهم، الحفاظ على سلامة للأطفال.

ويحظر قانوننا الجديد الهجمات على المدارس والمستشفيات وأماكن العبادة ومراكز تنشئة الطفل والرعاية النهارية والملاعب والمتنزهات الترفيهية. وتدين الحكومة استخدام الجماعات المسلحة المتمردة للمدارس لتعزيز أيديولوجيتها في الحرب وتحويل الأطفال إلى جنود. وتجدد الحكومة مسؤوليتها الرسمية عن حماية الفئات الأضعف – الأطفال – ضد تلك القوات الخبيثة بأي وسيلة ضرورية لتحقيق الغرض الذي تأسس عليه وجود الدولة ونفقاتها.

وتؤيد الفلبين البيان الذي سيدلي به ممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

والفلبين تهنئ بولندا على توليها رئاسة مجلس الأمن. وسنواصل العمل مع الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة غامبا، ومع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة في السعي لتحقيق طموحنا المشترك المتمثل في ألا يضطر أي طفل مرة أخرى إلى مكابدة ويلات الحرب.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد فافر (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، وبولندا على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن مسألة الأطفال والنزاع المسلح. كما أعرب عن خالص امتناني لجميع المتكلمين على إسهاماتهم القيمة.

نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لاتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، التي جرى التصديق عليها عالميا. وفي هذا الصدد، تدعو سويسرا جميع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف إلى أن تفعل ذلك. هذه المعاهدات أساسية لحماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، في النزاعات المسلحة. وأود أن أسلط الضوء على أربع نقاط.

أولا، بغية ضمان الحماية الفعالة للأطفال في النزاعات المسلحة، يجب ضمان مصداقية آلية الرصد والإبلاغ المنشأة بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) في جميع الظروف. لذلك، تطلب سويسرا إلى الأمين العام أن يقدم قائمة شاملة ونزيهة ودقيقة بالأطراف التي ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الأطفال، مدعومة بأدلة موثوقة. واتباع نهج قائم على الأدلة أمر بالغ الأهمية.

وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان إدراج جميع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة في الجزأين ألف أو باء من مرفق تقارير الأمين العام (S/2019/509) وفق معايير واضحة وشفافة. ومن الضروري أيضا ألا يتم رفع اسم أي طرف معني من القائمة قبل الأوان طالما استمر في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الأطفال. ووفقا للتقرير السنوي لعام ٢٠١٠ للأمين العام بشأن النزاع المسلح والأطفال (S/2010/181)، فإن تنفيذ خطة عمل في الوقت المناسب يجب أن يكون هو الطريق الرسمي والوحيد المؤدي إلى رفع الأسماء من القائمة.

ثانيا، من أجل تنفيذ خطط العمل في الوقت المناسب، وبالتالي يكون له تأثير حقيقي على أرض الواقع، تدعو سويسرا الأمين العام والدول الأعضاء إلى تخصيص موارد بشرية ومالية وتقنية كافية لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ومن الأهمية بمكان كفالة التخصيص المناسب للموارد واستخدامها على نحو فعال في ما يتعلق بخطط العمل التي تشمل جهات فاعلة

مسلحة من غير الدول. وسويسرا تدعم نشر وعمل أخصائيي حماية الأطفال، على سبيل المثال، في سوريا، الذين يعد دورهم أساسيا في تحقيق أهداف خطط العمل.

ثالثا، يجب أن يكون مجلس الأمن أكثر اتساقا في نظره في مسألة الأطفال والنزاع المسلح فيما يتعلق بجميع المسائل المواضيعية والحالات القطرية. ونرحب بالدور الإيجابي الذي يؤديه في هذا الصدد الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح لتحقيق هذه الغاية، كما يتضح من اعتماد الاستنتاجات الأخيرة بشأن سوريا وميانمار، فضلا عن العمل الجاري بشأن اليمن.

رابعا، تدعو سويسرا الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير ملموسة لوقف الهجمات على المدارس وردع القوات المسلحة والجماعات المسلحة من غير الدول من استخدام المدارس كدروع. وبلدي يدعو الدول الأعضاء إلى تأييد إعلان المدارس الآمنة.

ختاما، تؤكد سويسرا مجددا دعمها الكامل لولاية وعمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ومكتبها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السلفادور.

السيد تريخو بلانكو (السلفادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الرئاسة البولندية على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ووفدي يحيط علما أيضا بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2019/509) عن الأطفال والنزاع المسلح ويشكره عليه.

والسلفادور تكرر التزامها العميق بصون السلم والأمن الدوليين من خلال معالجة العواقب الوخيمة للنزاعات المسلحة والحد من المعاناة الواسعة الانتشار التي تسببها للسكان المدنيين، ولا سيما الأطفال والمراهقين في مناطق الصراع. ونعرب عن قلقنا العميق لأن هذا القطاع من السكان لا يزال يتأثر بشدة بالصراعات المسلحة.

والامتثال التام لاتفاقية حقوق الطفل أولوية عليا للسلفادور. وتعتقد حكومة بلادي أن المصالح الفضلى للأطفال لها أهمية قصوى، بغض النظر عن الظروف التي يجدون أنفسهم فيها. لذلك، فإننا نرى من غير المعقول أن التجنيد القسري للأطفال لا يزال مستمرا في مناطق مختلفة في جميع أرجاء العالم. إن استخدام الأطفال في النزاع المسلح يشكل انتهاكا جسيما لحقوقهم، بينما يفصلهم عن أسرهم ويؤدي إلى التشويه المأساوي لهم والاعتداء الجنسي، وفي أسوأ الحالات، يؤدي إلى وفيات لا معنى لها. ويجب أن نواصل العمل من أجل تعزيز حقوق الأطفال والمراهقين وحمايتها، والتمتع الكامل والفعال بها، وأن نضع هذا الهدف كأولوية في عملنا.

ونرحب بالتقدم المشار إليه في التقرير الأخير للأمين العام (S/2019/509) في هذا المجال. إلا أننا نأسف للزيادة الكبيرة في عدد الانتهاكات المؤكدة لحقوق الطفل، وهو ما يدفعنا إلى المطالبة بالتزام أكبر من جانب المجتمع الدولي وندين استخدام الأطفال والمراهقين في حالات النزاع وتجنيدهم.

لقد عانت السلفادور من ويلات الصراع المسلح الذي دام أكثر من ١٠ سنوات، وأتيحت لنا بعده دروس مستفادة لا حصر لها، وسمح لنا بتعزيز إطارنا المعياري بهدف رئيسي يتمثل في عدم تكرار أخطاء الماضي. وانطلاقا من ذلك، اعتمدنا قانون الحماية الشاملة للأطفال والمراهقين، الذي أنشأ سلسلة من الحقوق والضمانات والواجبات فيما يتعلق بالأطفال والمراهقين بما يتماشى مع الإطار الدولي لحقوق الإنسان. ويكفل القانون أنه في حالة وقوع كارثة أو حالة نزاع مسلح، يجب أن توفر الدولة لجميع الأطفال حماية خاصة استنادا إلى حقوقهم. كما ينص على الحماية من الاعتداء والاستغلال الجنسيين وغير ذلك من أشكال الاستغلال، بما في ذلك التجنيد القسري والإلزامي للأطفال والمراهقين لاستخدامهم في النزاع.

ونعرب عن امتناننا لكل الدعم الذي قدمته اليونيسيف على الصعيدين الوطني والدولي في الدعوة إلى تحقيق نتائج أفضل

في مجال حماية الأطفال في مختلف البيئات، وخاصة فيما يتعلق بالعمل الذي تقوم به في مختلف المناطق من أجل حمايتهم في حالات النزاع. غير أننا نعتقد أن من الضروري زيادة الدعم الاجتماعي والاقتصادي والنفسي والتربوي للأطفال للحيلولة دون استمرار معاناتهم من الانتهاكات لحقوقهم.

وفي الوقت نفسه، نعتقد أن من الضروري تعزيز برامج إعادة الإدماج للأطفال الذين أطلق سراحهم من الحياة العسكرية وتركوها بحيث يمكن إعادة إدماجهم بشكل صحيح من خلال بدائل قابلة للتطبيق. سيقلل ذلك من فرص تعرض الأطفال مرة أخرى للإيذاء والوصم الاجتماعي وتجدد التجنيد.

ونعتقد أن من الأفضل اعتماد نهج وقائية تكفل حماية جميع الأطفال والمراهقين وإتاحة الفرصة لزيادة وتعزيز القدرات اللازمة لبناء حياتهم. ولتحقيق هذه الغاية، أقرت السلفادور مبادئ فانكوفر بشأن حفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الأطفال الجنود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، باعتبارها مجموعة شاملة من التدابير لإنهاء تجنيد الأطفال الجنود.

إن مبادئ فانكوفر، التي تستند تدابيرها إلى تعزيز وحماية حقوق الأطفال، تشكل مبادرة مبتكرة للتشجيع على إدانة جميع أشكال الإساءة والانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال في النزاعات المسلحة. ومن المهم أن تنفذ تدابير مثل تلك الواردة في مبادئ فانكوفر في المناطق التي تنفذ بها عمليات حفظ السلام، مع مراعاة التأثير الذي يمكن أن تحدثه النزاعات على الأطفال والمراهقين، ومدى هشاشة تحقيق أهداف المنظمة إن عجزنا عن اتخاذ تدابير لمنع انتهاك حقوقهم.

ونحث جميع أطراف النزاع على احترام القانون الدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ومواصلة اتخاذ التدابير الضرورية لإنهاء انتهاكات حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة، فضلا عن تدابير الوقاية والحماية وإعادة التأهيل على النحو المطلوب على أساس كل حالة على حدة.

أخيرا، أؤكد من جديد أن السلفادور لا تزال مقتنعة بأن حماية جميع الأطفال في النزاعات المسلحة يجب أن تكون جانبا هاما في أي استراتيجية لحل النزاع وأي عملية لبناء السلام. وستكون معالجة النزاعات المسلحة من منظور شامل هي مفتاح ضمان صون السلام في مختلف المناطق في جميع أنحاء العالم وطول العمر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد ستيفانيلي (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وأن نعرب عن تقديرنا لمقدمي الإحاطات على إسهاماتهم.

تؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، فضلا عن البيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

تشكل النزاعات المسلحة طائفة واسعة من التحديات التي يواجهها القصّر مما يزيد من أوجه ضعفهم ويعرضهم لخطر التجنيد والإهمال والاستغلال والاتجار والعنف والاعتداء الجنسيين، فضلا عن تفاقم خطر الممارسات الضارة مثل الزواج المبكر والقسري. وتحظى هذه المسألة بأهمية كبيرة في برنامج عمل بلدنا الذي يولي أهمية كبرى لحماية حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة. وكانت هذه أولوية عليا خلال فترة عضويتنا مؤخرا في مجلس الأمن، في عام ٢٠١٧، وهي حاليا في صميم ولايتنا في مجلس حقوق الإنسان.

وقمنا، إلى جانب بلجيكا، بتنظيم حلقة دراسية بشأن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة في بروكسل في ٨ تموز/يوليه احتفالا بالذكرى السنوية السبعين لاتفاقيات جنيف والذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل. وأيدنا مبادئ

باريس بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال، إدراكا منا للأهمية الحاسمة لتعميم هذه المبادئ في جدول أعمال حفظ السلام على نطاق أوسع..

وقد كنا من بين أوائل الموقعين على إعلان أوسلو للمدارس الآمنة، تقديرا منا للدور الرئيسي الذي يضطلع به التعليم في تعزيز مجتمعات مستقرة وسلمية يمكن أن يشعر فيها الأطفال بالأمان للتعلم وليصبحوا عناصر فاعلة في التغيير الإيجابي. ومنذ ذلك الحين، ما برحنا نكرس جهودا خاصة لحماية المدارس. ففي عام ٢٠١٨، خصصنا أكثر من ١٠ في المائة من ميزانيتنا للمساعدة الإنسانية للتدخلات في حالات الطوارئ في مجال التعليم والهياكل الأساسية للمدارس.

ونشيد بالالتزام المستمر للأمانة العامة والممثلة الخاصة غامبا، فضلا عن المبادرات التي يعززانها من أجل حماية الأطفال في حالات النزاع، مثل إطلاق حملة ”العمل من أجل توفير الحماية“ برعاية مشتركة من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. ونحن مقتنعون بأن التعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر بالغ الأهمية في التصدي لهذه المشكلة، على نحو ما سلّم به القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨).

ونرحب بتقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2019/509) والتحليل الشامل الذي يقدمه. وقد بُذلت جهود كبيرة في مجال الوساطة وبناء السلام، والوقاية، والحماية، ومن أجل الإفراج عن الأطفال وإعادة إدماجهم، بما في ذلك من خلال وجود مستشارين متخصصين في مجال حماية الأطفال. ويوجد الآن إطار معياري هام وصكوك قانونية لإنفاذ القانون.

إلا إنه، كما يشير تقرير الأمين العام بوضوح، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وتحققت الأمم المتحدة من وقوع أكثر من ٢٤ ٠٠٠ انتهاك في ٢٠ بلدا. وللأسف لا تزال المدارس والمستشفيات أهدافاللهجمات العشوائية، بينما يتعرض الأطفال للاعتقال والاحتجاز على زعم ارتباطهم بجماعات مسلحة وإرهابية. ويضر الطابع المتغير للنزاعات وتعقيدها المتزايد وطول أمدها وطبيعتها الحضرية بالأطفال بشكل غير متناسب. وتُعدُّ الإحصاءات بشأن من يقعون فريسة للمتجرين والجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة مثالا للحاجة إلى اتخاذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة ومتسقة.

وعليه، يجب أن نكفل التنفيذ الكامل لالتزاماتنا السياسية، وتعزيز الجهود التي نبذلها. ونحن بحاجة إلى الاستمرار في تعزيز انضمام الدول الأعضاء على أوسع نطاق ممكن للصكوك الدولية ذات الصلة، ولا سيما البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وتعزيز فعالية تنفيذها وإنفاذها. وينبغي أن تهدف تدخلاتنا إلى توفير استجابة تستند إلى حقوق الطفل لمواجهة هذه المشكلة، مع مراعاة المصالح الفضلى للأطفال في جميع الإجراءات المتعلقة بحياتهم ومعاملة الأطفال المنشقين عن الجماعات المسلحة بوصفهم ضحايا، اتساقا مع القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨).

إن الوقاية أمر أساسي. ويجب أن نشارك في برامج إعادة الإدماج، بما في ذلك الدعم النفسي للضحايا والتعليم والتدريب المهني مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال ذوي الإعاقة، على النحو الذي أكده القرار ٢٤٧٥ (٢٠١٩) المعتمد مؤخرا. وتظل المساءلة على الصعيدين الوطني والدولي أمرا أساسيا. ومن المهم أيضا مواصلة تعزيز البرامج التعليمية وبرامج الاتصال بغية زيادة الوعي العام بالأهمية المحورية لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، بمشاركة جميع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.

وإيطاليا على استعداد لمواجهة هذا التحدي. ونشارك بشكل كامل ونواصل التزامنا بالتعاون مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى لتعزيز جهودنا المشتركة الرامية إلى الحد من هذه الظاهرة البشعة ومساعدة الأطفال على استعادة طفولتهم في مجتمعات سلمية وشاملة للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تقدر أوكرانيا مبادرة بولندا بعقد هذه المناقشة المفتوحة، ومشاركتكم الشخصية، سيدي الرئيس، في هذه الجلسة. كما نتمنى لوفد بولندا كل النجاح في رئاسته، ونقدر الاهتمام الذي يوليه لأوكرانيا.

ونشكر الأمين العام على تقريره عن المسألة قيد النظر (S/2019/509) وكذلك مقدمي الإحاطات ا على مشاركتهم وعروضهم المفيدة.

وقبل الإدلاء ببيان بصفتي الوطنية، أود أن أذكر أن أوكرانيا تؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أبدأ باقتباس من الطبيب البولندي البارز والمعلم يانوش كورزاك:

”إن الأطفال ليسوا سكان الغد، بل إنهم سكان اليوم. ولهم الحق في الاهتمام وأن يعاملوا برحمة واحترام“.

ونحن إذ نحتفل بعدد من التواريخ الهامة هذا العام، وهما الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل والذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) من المؤسف أن تظل الحماية الشاملة لحقوق الطفل هدفا لم يتحقق بعد. إن حجم الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، على النحو المبين في تقرير الأمين العام، ليس أقل من أن يوصف بالمذهل. ويكمن وراء الإحصاءات الجافة مصير الآلاف من الأطفال الذين عاشوا أهوالا ومعاناة لا يمكن أن يتصورها إلا القليل هنا في هذه القاعة. وتصبح الصورة أكثر قتامة عند الأخذ في الاعتبار مسألة النقص في الإبلاغ، .

وبالتالي يتضح أن عمل الأمم المتحدة في هذا المجال أبعد ما يكون عن الاكتمال. ففي الواقع يتطلب هذا التحدي المزيد من الاهتمام والجهود اليوم مما كانت عليه منذ عام ١٩٨٩، عندما اُعتمدت اتفاقية حقوق الطفل، تحت قيادة بولندا. ولهذا السبب فإن الشيء الصائب والملح الذي يتعين القيام به هو توسيع نطاق إجراءاتنا المشتركة لكفالة ألا يصبح تنفيذ القرارات والاتفاقيات الطموحة القائمة مجرد حبر على ورق.

ولا يمكن التسامح مع الإفلات من العقاب عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. ويجب أن ينتهي تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة أخيرا. ومن المهم أيضا وضع برامج فعالة لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وإذا أخفقنا في حماية أطفالنا – أو ”سكان اليوم“ على نحو ما صاغه كورزاك – فكيف يمكننا حماية مستقبل البشرية؟

لقد اتحد المجتمع الدولي قبل ثلاثين عاما في فهم أن حقوق الأطفال تتطلب حماية خاصة، والاستمرار في تحسين حالة الأطفال في جميع أنحاء العالم، فضلا عن تنشئتهم وتربيتهم في كنف السلم والأمن. وللأسف، نتيجة لاستمرار العدوان الروسي، فإن الأطفال في منطقتي دونتسك ولوهانسك في أوكرانيا محرومون من فرصة التمتع بحياة خالية من الخوف والعنف والموت. ولا يزالون يشكلون عددا كبيرا من الخسائر في الأرواح جراء القتل والتشويه، والاستخدام العشوائي للقوة، والألغام الأرضية، والذخائر العنقودية.

وتؤكد اليونيسيف أن كل تصعيد للأعمال القتالية في دونباس يهدد إمكانية وصول المياه وخدمات الصرف الصحي إلى ٣,٢ مليون شخص، بمن فيهم ٥٠٠ ٠٠٠ طفل. ووفقا لآخر تقرير صادر عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، فإن حوالي ١٥٠ طفلا فقدوا حياتهم في دونباس. وأصبح الآلاف من الأطفال ضحايا للعنف البدني والنفسي.

إن إطلاع أعضاء المجلس على هذه الصورة يؤلمني حقا. فلنتظروا في هذا الوجه الشاب المفعم بالأمل والطاقة والحياة

والبراءة والتفاؤل. إنها قصة ستيبان تشوبانكو، تلميذ من كراماتورسك، من مقاطعة دونيتسك، أوكرانيا. كان حارس مرمى في فريق الرابطة الأولى الأوكرانية لكرة القدم، وناشطاً وواحداً من المنظمين المحليين لنادٍ يدعى ”للمرحين والمبدعين“. وأولئك الذين عرفوه يذكرون بشاشته، وعنايته حتى بدار رعاية الأطفال في كراماتورسك. كان يحب الحياة وكانت الحياة تحبه.

وقبل أسبوع، مرت خمس سنوات بالتحديد منذ أن اغتاله بلا رحمة عملاء روسيا اغتيالاً بشعاً بالقرب من دونيتسك. وقام قتلةُ ستيبان الثلاثة بالتنكيل به أولا شر تنكيل، ثم أطلقوا ثلاث رصاصات في رأسه – كلٌّ أطلق واحدة. هل يريد المجلس أن يعرف السبب؟ لمجرد أن ستيبان، ابن بلدي الشاب، كان يحمل شريطاً باللون الأزرق والأصفر على حقيبة ظهره. الأزرق والأصفر – لونَا العلم الأوكراني. قُتل لمجرد كونه محباً لوطنه. وهويات جلاديه معروفة جيدا؛ واثنان منهم على الأقل يفران العدالة في روسيا.

ولا تزال حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع السكان، لا سيما الأطفال منهم، الذين يعيشون في شبه جزيرة القرم أيضاً – التي يحتلها الاتحاد الروسي مؤقتا – معرضة للخطر إلى حد كبير. إذ حُرم نحو ١٧٠ طفلاً من مُعيليهم، فقد ألقت السلطة القائمة بالاحتلال القبض على آبائهم، أو اختطفتهم أو قتلتهم. ولهذا، أود أن أدعو الأمانة العامة مرة أخرى إلى إدراج إشارة إلى حالة الأطفال الأوكرانيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة مؤقتا من أوكرانيا في التقارير المواضيعية ذات الصلة.

وأوكرانيا من جانبها، بوصفها طرفا في اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري الملحق بها، والتزامات باريس ومبادئ باريس بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، تبذل أقصى الجهود لتوفير وتأمين الحماية الاجتماعية وإعادة إدماج الأطفال الذين تضرروا من النزاع والتشريد. وفي هذا الصدد، نقدر تقديرا كبيرا التعاون الطويل الأمد مع وكالات الأمم المتحدة – وعلى رأسها اليونيسيف – من أجل ضمان حماية الأطفال. ونحن على استعداد لنظل شريكا موثوقا من شركاء الأمم المتحدة في هذا المجال البالغ الأهمية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد أوفارت (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة البالغة الأهمية والحسنة التوقيت.

وأود أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن لاتفيا، وليتوانيا وبلدي إستونيا. ونود أن نعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيدلي به في وقت لاحق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

أولا، اسمحوا لي أن أكرر تأكيد تأييدنا القوي للخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح وولاية الممثلة الخاصة، السيدة فيرجينيا غامبا. كما نقدر تقديرا عاليا عمل الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ونرحب بالتوقيع على خطط العمل الوطنية المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. ومع ذلك، ينبغي اعتبارها خطوة أولى فقط، لأن نجاح تنفيذ الخطط هو الأهم. ونأمل إحراز تقدم في الميدان.

وتسرنا، بل تشجعنا النتائج التي توصل إليها التقرير الأخير للأمين العام (S/2019/509)، الذي يبين أن عدد الأطفال الذين سرحتهم القوات والجماعات المسلحة كان – للمرة الأولى في العام الماضي – أعلى من عدد الأطفال المجندين. ونرحب بالإفراج عن ٤٠ صبيا سرحتهم الجماعات المسلحة القبلية في العراق، كما أفاد تقرير الأمين العام، وبانضمام جنوب السودان إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، ونشجع على تنفيذ أحكامه. وينبغي لهذا الاتجاه أن يستمر.

وفي الوقت نفسه، علمنا بقلق أن حالات قتل وتشويه الأطفال التي تم التحقق منها قد بلغت مستويات قياسية منذ

إنشاء آلية الرصد والإبلاغ. ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء الزيادة المثيرة للجزع في عدد الانتهاكات المنسوبة إلى الجهات الفاعلة الحكومية والقوات الدولية مقارنة بعام ٢٠١٧.

ونحن ندين إدانة قاطعة جميع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال ونحث بقوة على وضع حدّ لها واتخاذ تدابير حماية فعالة. وينبغي لنا أن نسعى إلى القضاء التام على جميع الانتهاكات الخطيرة. وفيما يتعلق بالعنف الجنسي، أود أن أشدد على أهمية تقديم خدمات دعم فعالة وفي أوانها وبرامج إعادة تأهيل مراعية للاعتبارات الجنسانية للأطفال ضحايا العنف. ومقاضاةُ المجرمين وإخضاعهم للمساءلة أمر بالغ الأهمية في تحقيق العدالة والحؤول دون وقوع جرائم في المستقبل.

ونؤيد تمام التأييد إعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة إدماجاً شاملاً أو إدماجاً محوره المجتمعات المحلية. إن كفالة الحصول على برامج تعليمية جيدة وتوفير الدعم الاجتماعي والدعم النفسي والاجتماعي للأطفال أمر أساسي لضمان أن تَحِل بدائل قابلة للاستمرار على الأمد البعيد محل الحياة العسكرية القائمة. وينبغي أن يعامل الأطفال المرتبطون بأطراف النزاعات المسلحة كضحايا. وأن تكون إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم الهدف الرئيسي.

ونرحب بالتعاون بين الأمم المتحدة والسلطات المحلية في منطقة الزنتان في ليبيا بشأن إعادة إدماج الأطفال والتعاون مع الجماعات المسلحة من أجل إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، وهو ما ورد في أحدث تقارير الأمين العام. ونرحب بالتعاون الجيد القائم بين الممثلة الخاصة والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك في إطار حملة ”العمل من أجل توفير الحماية“، إذ نشجع زيادة تعزيز التعاون الإقليمي في مختلف أنحاء العالم.

ونؤيد بقوة اتباع نهج شامل إزاء الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، ونتطلع إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة في هذا المجال. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن دعمنا للعمل القيم للغاية الذي يضطلع به المستشارون في مجال حماية الأطفال. فرصد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها أمر لا بد منه لإحراز التقدم ومنع ارتكاب الجرائم في المستقبل. ويحدونا الأمل في أن وجود المستشارين في مجال حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام ستُصبح قريبا من الممارسات الشائعة، وليس استثناءً. ولا يقل عن ذلك أهمية التأكيد على الحاجة إلى تدريب حفظة السلام تدريباً سابقاً للنشر في مجال حقوق الطفل من أجل كفالة أن يكون تواصلهم للمرة الأولى مع أطفال تعرضوا لانتهاكات جسيمة تواصلاً لإيجابياً ومؤهلاً.

وختاماً، أود أن أعرب عن تقديرنا التام لعمل المنظمات الشعبية والناشطين. ونأمل أن يتمكن مجلس الأمن من الاستفادة بشكل أفضل من أفكارهم ومشورتهم في المستقبل. وفي هذا الصدد، نود أن نشكر مقدميْ الإحاطات الإعلامية من المجتمع المدني اليوم – السيدة مارية كامارا والسيد ماجوك بيتر أوان – على بيانيهما القويين المستندين إلى قصتيهما الشخصيتين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دي سوزا مونتيرو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن مسألة في غاية الأهمية. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا، لعرضها التقرير السنوي للأمين العام بشأن هذه المسألة (S/2019/509). ونرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها المديرة التنفيذية لليونيسيف، السيدة هنرييتا فور، كما نعرب عن تقديرنا للسيدة مارية كامارا والسيد ماجوك بيتر أوان لتشاطر تجربتهما بشأن هذا الموضوع الهام.

يبين آخر تقارير الأمين العام أرقاما مفزعة عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. ويبدو أن هذا

جزء من اتجاه مثير للقلق وأوسع نطاقا تكثر بشأنه التقارير عن ازدراء القانون الدولي الإنساني ازدراءً سافراً. وتكرر البرازيل تأكيد إدانتها الشديدة لاستهداف الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة، وتكرر التأكيد على مسؤولية جميع الأطراف عن حمايتهم من الآثار المباشرة للحرب.

وفي حالات النزاع المسلح، يُعد احترام القانون الدولي الإنساني شرطا أساسيا لحماية الأطفال من الانتهاكات، بما فيها تلك الواردة في تقرير الأمين العام، أي القتل، والتشويه، والعنف الجنسي، والتجنيد والاختطاف. ولا تعزى التحديات الراهنة في هذا المجال إلى غياب القواعد، وإنما إلى الثغرات في التنفيذ. ولذلك، ينبغي أن تهدف مساعينا في المقام الأول إلى ضمان أن تكفل جميع الدول احترام جميع الأطراف للقانون الدولي الإنساني.

وبعد ارتكاب الانتهاكات، تأتي المساءلة. وبوصف البرازيل أحد الأعضاء المؤسسين للمحكمة الجنائية الدولية، فإنها تدعم عملها من أجل تعزيز إخضاع الجناة للمساءلة وتقديم التعويضات للضحايا. ونعتقد أن القرار الأخير الذي أصدرته المحكمة بإدانة بوسكو نتاغاندا كان رسالة قوية إلى أولئك الذين يرتكبون جرائم ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. وتأمل البرازيل أن هذا الحكم سيساعد على منع تكرار الجرائم ويسهم في زرع ثقافة تُثني عن إشراك الأطفال في أعمال القتال.

ومع أن تقرير الأمين العام يركز على نحو صائب على الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال، من الواضح أن ما يخلفه النزاع المسلح من أثر سلبي عليهم يتجاوز ذلك. فالحرب تضر برفاه الأطفال، فضلا عن نمائهم السليم وحصولهم على التعليم. ومُستشهداً بما جاء في التقرير الأخير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في اليمن:

”إن الأطفال لم يبدأوا الحرب في اليمن ولكنهم أكبر ضحاياها.“ (S/2019/453، الفقرة ٦٨).

ولهذا ينبغي أن يكون منع نشوب النزاعات أيضاً في صدارة مناقشتنا. قد يخفَّف الضرر الذي يلحقه النزاع المسلح بالأطفال، ولكن القضاء عليه لم يتم بعد. بغية حماية الأطفال، يتعين علينا تعزيز السلام والحفاظ عليه. لقد أيدت البرازيل إعلان المدارس الآمنة، الذي يمثل التزاما سياسيا مهما لضمان تعليم الأطفال، حتى أثناء الأعمال القتالية. إن الاستمرار في المواظبة على الالتحاق بالمدارس إلى الشعور بالوضع الاعتيادي والاستقرار، وبذلك تخف حدة المعاناة والفوضى الناجمين عن الحرب. ويؤكد الإعلان وجوب أن تكون المدارس ملاذات آمنة وليست أهدافا للهجمات المسلحة ولا أماكن للاستخدام العسكري.

تشيد البرازيل بالممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فرجينيا غامبا، لإطلاقها حملة ”العمل من أجل الحماية“. ونحن لا نشدد فقط على دعمنا للتدابير التي تستهدف الانتهاكات، ولكن أيضا لمنع وقوعها، وتوفير الخدمات الكافية للضحايا. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الأطفال الذين تُرتكب ضدهم هذه الانتهاكات هم ضحايا، وتنبغي معاملتهم على هذا الأساس في المقام الأول.

في الختام، نكرر دعم البرازيل الثابت لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ومع أننا نسلّم بانقسام المجلس بشأن مجموعة من المسائل، نرى أن حماية الأطفال من الحرب ينبغي قاسما مشتركا قادرا على استنهاض الإرادة السياسية نحو السلام واحترام القانون الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي.

السيد براساد (فيجي) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أشكركم، يا سيادة الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس بشأن أثر النزاع المسلح على الأطفال. وأهنئ بولندا على الدفع قدما لعقد هذه المناقشة المفتوحة في وقت مبكر جدا من فترة رئاستها.

يبرز تقرير الأمين العام (S/2019/509) استمرار الفشل الجماعي العالمي في حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ويبرز تقرير الأمين العام الانتهاكات الجسيمة لجميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ويشير الأمين العام إلى ارتكاب أكثر من ٢٠ ٠٠٠ انتهاك جسيم، وما يزيد على ١٢ ٠٠٠ حالة وفاة، وحوادث تشويه للأطفال في عام ٢٠١٩ وحده. ويعيش اليوم نحو ١٤٠ مليون طفل في مناطق محتدمة النزاع.

وفي الوقت نفسه، ازداد عدد الأطفال الذين أعيد إدماجهم بنجاح نتيجة الإجراءات المستمرة التي اتخذتها اليونيسيف وغيرها من الوكالات في الميدان. وهذا يثلج الصدر. بيد أن حجم التحديات يتطلب تغييرا كبيرا. وترحب فيجي بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز التدابير الرامية إلى الحيلولة دون وقوع الأطفال في النزاعات المسلحة وحمايتهم ومساعدتهم.. وتتحوّل النزاعات المسلحة أمام أعيننا؛ وتصبح أطول أجلا وتزيد تعقيدا، مع بروز متزايد للجهات الفاعلة من غير الدول.

تعمل الجهات الفاعلة من غير الدول عبر الحدود الوطنية، ولكنها أيضاً تزداد قوة واستقلالية من الناحية الاقتصادية. فهي تحتكر طرق التجارة والمرور العابر البرية والبحرية، وتتحكم في إنتاج المخدرات وطرق إمدادها، وكذلك المعادن والأسماك والسلع الأخرى. ويتم إجبار الأطفال على الدخول في هذا المجال وإرغامهم على السخرة أو الاسترقاق لأغراض الجنس، والقيام بأدوار أخرى عبر سلاسل السلع الجرمية تلك. لذلك أصبح الفرق بين الأطفال في النزاعات المسلحة والأطفال ضحايا الرق يزداد رمادية.

يجب أن تظل المرافق التعليمية والصحية مناطق محظورة على جميع الأطراف المتورطة في النزاعات المسلحة. ويشكل إبعاد الأطراف المسلحة عن المدارس خطوة رئيسية في إيجاد أماكن آمنة للأطفال في مناطق النزاع. ويغدو بناء السلام والتنمية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع أصعب بكثير عندما يحرم جيل كامل من الأطفال من التعليم خلال فترة النزاع. وفيجي من الدول الموقعة على إعلان المدارس الآمنة، ونحث جميع الدول الأعضاء التي لم توقع عليها بعد على أن تفعل ذلك.

تؤدي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دورا مهما في حماية الأطفال في مناطق النزاع. ويتمتع حفظة السلام بالقدرة على توفير الراحة والأمان والحماية. وتوفر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أيضا مهارات عالية التخصص من خلال مستشاريها في مجال حماية الأطفال. ومنذ عام ٢٠٠١، يجري نشر مستشارين في مجال حماية الأطفال في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وهم منتشرون حاليا في ست بعثات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، ومن المهم جدا الاستمرار في تزويدهم بالموارد الكافية. غير أنه لا بد من توسيع نطاق هذه المهمة وتعزيزها إلى حد كبير. واليوم، لا يوجد سوى خمسة اختصاصيين في مجال حماية الطفل في عمليات الأمم المتحدة للسلام في جميع أنحاء العالم. وهذا يوحي بأن أقوالنا لا تتطابق مع الموارد.

إن زيادة عدد النساء في صفوف حفظة السلام جزء هام من مجموعة أدوات مجددة لحفظ السلام تفي بالغرض ويمكنها توفير حماية أفضل للأطفال. وحفظة السلام من الإناث أفضل بكثير في كشف العنف الجنسي الذي يواجهه الأطفال في وقت مبكر. وتساعد المرأة العاملة في وحدات الدعم الطبي في تخطي الحواجز المنيعة التي تواجهها الضحايا – وخاصة الفتيات – في الحصول على المساعدة الطبية والنفسية وغيرها من أشكال الدعم.

بالنسبة للأمم المتحدة، ثمة حاجة في عمليات السلام إلى تحسين إعداد البعثات لحماية الأطفال في النزاعات المعقدة، بما في ذلك عن طريق زيادة عدد النساء العاملات في الشرطة، والجيش، والسجون، وجميع مجالات عمليات السلام. وفيجي ملتزمة بتعزيز قدراتها في هذا المجال، وفي تحسين الإعداد لعمليات السلام.

ما برحت فيجي تشارك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام طوال السنوات الـ ٤٠ الماضية. ونفهم أن المهارات الشخصية التي يجلبها حفظة السلام للمجتمعات المحلية مهمة. فهذه المهارات تتيح بناء علاقة إيجابية بين حفظة السلام والمجتمعات المحلية. ويزيد هذا من فرص حفظة السلام في تحديد الاعتداء والاستغلال والانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في وقت مبكر وعلى نحو أكثر منهجية. وتزيد هذه المهارات الشخصية فرص تحديد استخدام الغذاء والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات في مناطق النزاع كسلاح. والحقيقة المرة التي لا تراوح مكانها هي أن عدد الأطفال الذين يموتون اليوم جراء الحرمان المتعمد من الطعام والرعاية الصحية يفوق عدد الذين يموتون جراء الأسلحة.

نحن، الدول الأعضاء، وضعنا لأنفسنا أهداف التنمية المستدامة؛ وحماية الأطفال تتخلل تقريبا جميع تلك الأهداف. وتنطبق أهداف التنمية المستدامة بنفس القدر على المجتمعات المحلية والأطفال الذين يعيشون في مناطق النزاع. وتوفر أهداف التنمية المستدامة إطارا ومنظورا يمكن لمنظومة الأمم المتحدة ككل من خلالهما أن تتفاعل مع السلطات في مناطق النزاع بشكل مُتلاحِم ومنهجي في جميع مراحل النزاع. وبينما تقوم بذلك، فإنها توسع نطاق الفرص المتاحة للتنمية، وبالتالي زيادة الفرص المتاحة لإعادة إدماج الأطفال الناجحة.

عندما يُجبر الأطفال ببث الخوف في قلوبهم واستغلالهم لحمل السلاح، نتسبب بضرر لا يمكن إصلاحه في حياتهم وفي مستقبل مجتمعاتهم المحلية. وعندما نسجنهم ننتقص من إنسانيتهم. إن الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة ضحايا – لا أكثر ولا أقل. ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تعمل على نحو أفضل بكثير مع وكالات المجتمع المدني ذات التخصص العالي في إعادة إدماج الأطفال بسرعة وعلى نطاق أوسع.

ربما يريد مجلس الأمن أن يدعو الأمانة العامة إلى تقديم مقترحات جديدة لتحسين آليات الأطراف، وتوسيع نطاق التزاماتها وتحسين قدرات حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة لكي تبادر إلى الحد من المستويات غير المقبولة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في مناطق النزاع.

تقتضي الحاجة إجراء تغيير كبير. وهذا هو الحد الأدنى لما يمكننا فعله لجعل مجلس الأمن والأمم المتحدة مُجديين لـ١٤٠ مليون طفل يعيشون في مناطق مُحتدمة النزاع، ويتطلعون إلينا اليوم بأمل كبير وبأدعيتهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد جوهر (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يشكركم، يا سيادة الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة. ونحن ممتنون جدا لكم، وزير خارجية بولندا، على حضوركم هنا لترؤس هذه الجلسة. ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم المتبصرة اليوم.

لا تزال النزاعات التي طال أمدها والناشئة، المقترنة بديناميات الحرب المتغيرة والأساليب العملياتية، تطلق العنان لفظائع لا يمكن تصورها. ولا يزال الأطفال هم الذين يعانون في المقام الأول. إذ إنهم يُقتلون ويُشَوَهون، ويُختطفون ليُقاتِلوا، ويستخدمون كدروع بشرية، ويُستَعبَدون ويُعتدى عليهم جنسيا، ويُحرمون من المعونة الإنسانية. وتُنتهك حقوقهم وتتحطم أحلامهم وتتبدد آمالهم في مستقبل أفضل.

يؤكد تقرير الأمين العام (S/2019/509) هذه الفظائع، حيث سُجل في عام ٢٠١٨ أكبر عدد من الضحايا نتيجة القتل والتشويه، مع زيادة في عدد الانتهاكات التي تُعزى إلى القوات الدولية. وبالنسبة للأطفال الذين يكابدون الشدائد، لا تزال النزاعات تؤثر على صحتهم البدنية والعقلية، بما في ذلك الشعور بالخوف والقلق والاكتئاب.

وجميع الأطراف في النزاعات المسلحة تتحمل المسؤولية عن حماية الأطفال من العنف، ومع ذلك فإن انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي تستفحل في كثير من الأحيان. ونشهد في مناطق النزاع وفي الأراضي المحتلة، هبوطا مقلقا جدا في الطبيعة البشرية وتضاؤلا لاحترام الحياة والكرامة الإنسانية. وتمثل هذه الممارسات عقبات أمام الأطر المعيارية للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الطفل.

ومع أنه تمّ اتخاذ عدد من الخطوات منذ اعتماد ولاية الأطفال والنزاع المسلح، وأن السنوات العشرين الماضية شهدت تقدما كبيرا، يلزم القيام بالكثير. فلا تزال هناك ثغرات في تنفيذها وعقبات تعترض رصد الخطوات التي اتخذت بالفعل. ويلزم القيام بالمزيد لضمان أنّ مكافحة الإفلات من العقاب فعالة وأن أولئك الذين ينتهكون حقوق الأطفال يخضعون للمساءلة.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل. ولا تزال باكستان، بوصفها أحد أول الموقعين على الاتفاقية والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها، مدركة تماما أهميتَها. وقد أنشأنا اللجنة الوطنية المعنية برعاية الطفل والتنمية، التي تتولى تنسيق تنفيذها ورصده وتيسيره.

وأود التشديد على أربع نقاط محددة من شأنها أن تساعدنا على تحسين الحالة.

أولا، قد تكون أفضل السبل لبلوغ هدف حماية الأطفال ومنع تعرضهم للخطر هي وقف نشوب النزاع المسلح. وأنجع السبل لحماية الأطفال هي منع نشوب النزاعات وحلها وإنهاء الاحتلال الأجنبي، والعمل من أجل الحفاظ على السلام. ويجب أن يكون ذلك على رأس أولويات المجلس.

ثانيا، يجب الامتثال للقانون الدولي والمعايير الدولية. فعلى أطراف النزاع، بما في ذلك الجماعات غير التابعة للدولة، أن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وأن تضمن تدابير التخفيف، وفقا للقانون الدولي، لمنع ارتكاب الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال.

ثالثا، لا بد من تحديد هويات مرتكبي أعمال العنف بحق الأطفال وتقديمهم إلى العدالة عبر النظم القضائية الوطنية.

رابعا، لا بد من تدخل الحكومة للاستثمار في برامج وتمويلها بهدف إعادة بناء حياة الأطفال المحطمة.

وتؤيد باكستان ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ولكننا نعتقد أيضاً أنه ينبغي ألاّ تصبح أداة لتحقيق مكاسب وأهداف سياسية. ولا بد من احترام المعايير القانونية لتلك الولاية، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونأمل أن يراعى هذا المبدأ في التقارير المقبلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة سلوفينيا.

السيدة بافداج كوريت (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أضم صوتي للآخرين في توجيه الشكر للرئاسة البولندية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. إن حماية الأطفال، ولا سيما في حالات النزاع المسلح وحالات ما بعد انتهاء النزاع، من بين أولويات سلوفينيا في مجال حقوق الإنسان.

وأود أيضا أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي وبيان فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

ونود أن ننضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية. إذ نقدم لهم دعمنا في الجهود التي يبذلونها لحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في جميع أنحاء العالم وتعزيز حقوقهم.

لقد مرت ١٠ سنوات منذ اعتماد القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، الذي يركز على قتل الأطفال وتشويههم وعلى العنف الجنسي ضد الأطفال في حالات النزاع. كما يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لاعتماد مجلس الأمن القرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، وهو أول قراراته بشأن الأطفال والنزاع المسلح، الذي تستند إليه آلية الحماية.

وتشاطر سلوفينيا شواغل الأمين العام الواردة في تقريره الأخير (S/2019/509). ويوثق التقرير أكبر عدد من حالات قتل وتشويه الأطفال التي تمّ التحقق منها، ويعزى ذلك بوجه خاص لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وندعو مرة أخرى جميع أطراف النزاع إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الأطفال، وفقا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يكون احترامهما واجباً لا خياراً. كما ندعو جميع الأطراف إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية على نحو آمن وفي الوقت المناسب ومن دون عوائق إلى الأطفال وغيرهم من المدنيين المحتاجين.

وتتبع سلوفينيا تقليداً حافلا وراسخاً في دعم المشاريع والأنشطة الرامية إلى حماية الأطفال من مخلفات النزاع غير المنفجرة وفي تزويد الأطفال المتضررين من النزاع المسلح بما يلزم لإعادة تأهيلهم نفسياً واجتماعياً وبدنياً. وتشمل مشروعاتنا الجارية ما يلي:

أولا، تضطلع المنظمة السلوفينية ”الصندوق الاستئماني الدولي من أجل تعزيز الأمن البشري“ في شمال الأردن ببرنامج لتوعية الأطفال اللاجئين السوريين بمخاطر الألغام.

ثانيا، نقدم خدمات لتحقيق الرفاه النفسي والاجتماعي للأطفال والشباب من أوكرانيا الذين عاشوا صدمات نفسية مؤلمة بسبب النزاع المسلح في البلد، وندعم إعادة إدماج مراهقة أوكرانية بدنياً فقدت قدمها من جراء انفجار.

ثالثا، نقوم بتوفير التأهيل النفسي والاجتماعي لأطفال لاجئين سوريين وأمهاتهم في الأردن.

رابعا، نقدم المساعدة النفسية والاجتماعية للأطفال ضحايا النزاع المسلح في غزة ولذويهم.

وبالإضافة إلى ذلك، تسهم سلوفينيا في أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للتصدي للعنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أنشطة اليونيسيف لصالح أطفال اليمن.

ومنذ الشروع في وضع الخطة المتعلقة بحماية الأطفال، حققت الجهود الدؤوبة التي بذلتها مختلف الجهات الفاعلة في جميع أنحاء العالم نتائج ملموسة. ولا بد من مواصلة دعم المساعي المبذولة وتنفيذها من قبيل مبادئ باريس، وإعلان المدارس الآمنة ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال. ونكرر توجيه دعوتنا إلى جميع الدول التي لم تصبح طرفا في البروتوكول الاختياري أيضاً لاتفاقية حقوق الطفل بعدُ، أن تفعل ذلك.

وإننا نؤيد التوصيات التي يقدمها الأمين العام في تقريره. ونهتم اهتماما شديدا بمنع أعمال العنف ضد الأطفال وبتوفير التعليم للأطفال والبالغين، مما من شأنه أن يمكّن الأطفال من معرفة حقوقهم والمطالبة بها والبالغينَ من مكافحة أعمال الاعتداء على الأطفال، وقتلهم وتشويههم، وغيرها من الجرائم المرتكبة بحقهم. ومن الأهمية بمكان أن ينشأ الأطفال ليصبحوا مدافعين عن السلام والتسامح وأن يشاركوا في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وفي ضوء ذلك، ستواصل سلوفينيا المشاركة في المشاريع الوطنية، مثل حملة التثقيف في مجال حقوق الإنسان للأطفال بعنوان ”حقوقنا“، التي تجري حاليا في المغرب، ومصر، واستفاد منها أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ طفل في ٢٠ بلداً على مدى السنوات الـ ١٢ الماضية. كما سنواصل دعم وساطة الأقران في المدارس

في البوسنة والهرسك. ونواصل دعم الدعوة التي وجهها الأمين العام للمجلس لضمان إدراج الأحكام المتعلقة بحماية الأطفال في ولايات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ذات الصلة.

ولمنع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال في النزاع المسلح وعدم تكرارها، من الأهمية بمكان إخضاع الجناة للمساءلة. وتؤيد سلوفينيا العدالة الجنائية الدولية، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية، وترحب في هذا الصدد بإدانة بوسكو نتاغاندا مؤخرا لجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك العنف الجنسي، وتجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال القتالية.

ومن أجل استكمال القانون الجنائي الدولي القائم، ولا سيما التعاون الذي تشتد الحاجة إليه، اقترحت سلوفينيا، إلى جانب الأرجنتين، وهولندا، وبلجيكا، والسنغال ومنغوليا، اعتماد صك إجرائي متعدد الأطراف بشأن المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين لمقاضاتهم محليا على أشد الجرائم الدولية خطورة. ونعتقد أن من شأن هذه المبادرة أن تسهم إسهاماً إيجابياً كذلك في حماية الأطفال في النزاع المسلح.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): أودّ بدايةً أن أهنئ بلدكم الصديق، بولندا، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر؛ وأن أتمنى لكم النجاح والتوفيق.

كما أشكر المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيدة هنرييتا فور، والممثلة الخاصة للأمين للعام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا، على إحاطتيهما القيمتين، وكذلك بقية المتحدثين. كما أعبر عن تقديري لمعاليكم لتفضلكم بترؤس أعمال هذه الجلسة وأشكر بولندا على اختيار موضوعها الهام.

أود أن أعبر عن تأييد بلادي للمهمة السامية التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها في حماية الأطفال في النزاعات المسلحة ولفت الانتباه إلى حالات الإضرار المتعمد بهم التي تنتهجها بعض الدول والجماعات المسلحة، وهو أمر تدينه بلادي، ونطالب بالتصدي له بكل الوسائل والأشكال.

ومن أمثلة الإساءة المتعمدة للأطفال بالقتل والتشويه، هو ما فتئت تقوم به إسرائيل بحق الأطفال في غزة وفي الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشريف، حيث دأبت على مواجهة الأطفال المسلحين بالحجارة وقتلهم عمدا وإصرارا بالرصاص، ومارست الاعتقال التعسفي والتعذيب وقتل وجرح ٨٠٠ ٢ طفل فلسطيني في عام ٢٠١٨.

كما أن من أمثلة الإساءة المتعمدة للأطفال تجنيدهم والزج بهم في ساحات القتال، وتدريبهم في معسكرات همجية على صيحات طائفية، واتخاذهم دروعا بشرية أو كاسحات ألغام ثم البكاء على أشلائهم إذا تعرضوا للقتل في الميدان.

وإن من أمثلة الإساءة المتعمدة للأطفال ما تقوم به إيران من دعم للميليشيات الطائفية في لبنان وسوريا، وعلى رأسها حزب الله الإرهابي، حيث يربي النظام الإيراني الأطفال الأبرياء على المسيرات العسكرية وحمل السلاح وترديد الهتافات التي لا يدركون معناها أو مضمونها، فضلا عن دعم إيران المستمر المتواصل للميليشيات الحوثية وما أثبتته تقارير الأمم المتحدة المستقلة من مواصلة تهريب السلاح الإيراني إلى الحوثيين، في مخالفة صريحة لقرارات مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٢٣١ (٢٠١٥) و ٢١٤٠ (٢٠١٤).

لقد أشار تقرير الأمين العام (S/2019/509) بإنصاف إلى مدى الجهد الذي بذلته قوات التحالف لدعم الشرعية في اليمن للتخفيف من الإصابات بين الأطفال، وأشار إلى انخفاض أعداد هذه الإصابات بشكل ملحوظ في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٨. وإن حكومة بلادي مصممة على اتخاذ كل الإجراءات

الكفيلة بحماية الأطفال في النزاع المسلح في اليمن، وهي تعمل مع شقيقاتها في التحالف على أن تكون وحدة حماية الأطفال، التي أنشئت بموجب التفاهم مع الأمم المتحدة وضمن قيادة التحالف، نموذجا يقتدى به في كل أنحاء العالم، ومركزا للخبرة والمعرفة تستفيد منه الدول المجاورة.

واسمحوا لي أن أوضح أننا ما زلنا نرى أن الأرقام الواردة في التقرير حول الإصابات بين الأطفال المنسوبة إلى قوات التحالف هي أرقام مبالغ فيها، وأن جميع تلك الأرقام كانت تستقى من مناطق تحت سيطرة الحوثيين، وبعضها لا يمكن لمراقبي الأمم المتحدة الوصول إليها والتحقق من المعلومات الواردة منها. كما أن الجهات المسؤولة في الأمم المتحدة قد أخفقت في تزويد قيادة التحالف بالمعلومات الكاملة حول الإصابات حال وقوعها ومكانها وتاريخها ووقتها وما يسندها من أدلة ووثائق. وفي غياب هذه المعلومات الدقيقة تظل الاتهامات مجرد تخمينات جزافية ورجم بالغيب.

أما في الحالات القليلة التي تم فيها إشعار قوات التحالف بتفاصيل كافية، فقد كانت هذه الحالات موضع اهتمام بالغ، وأجريت حولها التحقيقات المستقلة وصدرت بشأنها تقارير مفصلة أوضحت ظروف كل حالة واتخذت الإجراءات الكفيلة بمحاسبة المسؤولين عنها.

لقد التزمت قيادة قوات التحالف بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة ومع السلطات اليمنية بهدف اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بإعادة من يُعثر عليه من الأطفال اليمنيين المجندين من قبل الميليشيات الحوثية إلى بلاده ومساعدة السلطات اليمنية على إعادة تأهيلهم وتهيئتهم للعودة إلى حياة طبيعية سلمية آمنة متفائلة. إننا ندرك أن حياة كل طفل غالية وأن المكان الطبيعي للأطفال هو قاعات الدراسة في المدارس أو على ملاعب اللهو والترفيه، بعيدا عن القتال أو التهديد أو الحرمان.

كما لا بد لي أن أشير إلى أن الدعم الإنساني الذي قدمته المملكة العربية السعودية إلى المواطنين والشعب اليمني، والذي تجاوز مئات الملايين من الدولارات، كان من بين آخرها ٤٠ مليون دولار لليونيسيف لرعاية الأطفال. إن هذا الدعم قد أدى، بشهادة المسؤولين في الأمم المتحدة، إلى إنقاذ عشرات الآلاف من الأطفال من موت محقق جوعا أو مرضا.

إننا نأمل في أن يتحد المجتمع الدولي في إدانته للمتمردين الذين ما زالوا يمتنعون عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥)، بل إنهم ما زالوا يماطلون في تنفيذ اتفاق ستكهولم بشأن الانسحاب من الحديدة، والذي اعتبره الجميع خطوة أولى نحو حل سياسي شامل يعيد لليمن أمنه واستقراره وشرعيته وينهي ويلات الحرب وآثارها على الشعب اليمني الصامد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد سكينر – كليه أريناليس (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): اسمحوا لي أن أشيد بوفدكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع بالغ الأهمية في سياق عالم اليوم. ونحن ممتنون لمذكرتكم المفاهيمية (S/2019/605، المرفق)، التي توفر إرشادات قيمة لهذه المناقشة. ونعرب عن شكرنا للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والمديرة التنفيذية لليونيسيف على إحاطتيهما الإعلاميتين، كما نشكر المتكلمين الآخرين.

منذ عام ١٩٩٩، اتخذ مجلس الأمن قرارات محددة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وكل من هذه القرارات يتضمن أحكاما صارمة بشكل متزايد بشأن الحماية التي ينبغي توفيرها للأطفال. وقد اهتم مجلس الأمن بشكل خاص بالحيلولة دون معاناة الأطفال من العواقب المأساوية للنزاعات المسلحة. ومن الواضح أنه لا يمكن تحقيق التنمية الشاملة، ناهيك عن المجتمعات السلمية، من دون توفير الحماية الشاملة للأطفال.

وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمنع أي تهديد للأطفال، ما زالت تطالعنا أنباء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة، التي لا تشكل انتهاكا خطيرا لحقوقهم الإنسانية فحسب، بل هي أيضا دليل على ازدراء واضح لحياة الإنسان. ونشعر بالقلق لأننا نشهد حاليا زيادة في عدد الضحايا المدنيين في النزاعات المسلحة، حيث يقع الأطفال ضحية للعنف المروع والوحشي. إن المشاهد المرعبة للهجمات العشوائية على المستشفيات والمدارس، والهجمات المباشرة على المدنيين بالأسلحة المتفجرة والغارات الجوية واستخدام الأسلحة الكيميائية، التي تتسبب في وقوع العديد من الإصابات في صفوف المدنيين – بما في ذلك الآلاف من الأطفال، الذين يحرمون أيضا من حقوقهم الأساسية، إن لم يتعرضوا للموت – ينبغي أن يعاقِب عليها مجلس الأمن بشدة باعتبارها أفعالا دنيئة.

لذلك، تكرر غواتيمالا التزامها بالسلام وتعرب عن إدانتها الشديدة لتجنيد الأطفال، الذين تجبرهم الجماعات المسلحة على العمل كجنود، وأسوأ من ذلك كدروع بشرية في المواجهات الحربية بين أطراف النزاع، وتسلبهم براءتهم وحتى حياتهم.

ولا يكفي أن ندرك ما يعانيه الأطفال من بربرية؛ بل يجب أن نتخذ خطوات جذرية لمنع تلك التقلبات الرهيبة. ولا بد من اتخاذ إجراءات إضافية لمنع الإفلات من العقاب بالنسبة لأولئك الذين يرتكبون جرائم خطيرة ضد الأطفال، ولا سيما أعمال العنف الجنسي والاسترقاق والتجاوزات الشائعة في مختلف الحالات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2019/509). ولذلك، يجب أن نضاعف جهودنا لتطوير آليات حماية فعالة تركز على الدفاع عن الأطفال وتنفيذ مبادئ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

العواقب المدمرة الناجمة عن النزاعات المسلحة يمكن أن تدمر النسيج الاجتماعي للبلدان. ولهذا السبب نعتقد أنه يجب تعزيز نهج الوقاية من خلال اتخاذ خطوات لترسيخ ثقافة السلام والاحترام والتسامح. ولا غنى عن بذل جهود كبيرة لضمان حماية الأطفال في أي استراتيجية وقائية واسعة النطاق، بما في ذلك إعادة تأهيل الأطفال وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم، مما يعزز السلام المستدام، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦).

وهذه أيضا مناسبة حسنة التوقيت للتذكير بأهمية التعاون والمساعدة بين الدول الأعضاء على النحو المنصوص عليه في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة الذي صدق عليه بلدي غواتيمالا في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٢، من أجل تنسيق الإجراءات وتبادل أفضل الممارسات لمنع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، وتوثيقها والتصدي لها. ويجب أن ندعم أيضا عمل الممثلة الخاصة للأمين العام بالتعاون مع اليونيسيف وغيرها من وكالات منظومة الأمم المتحدة.

ونرحب باتخاذ المجلس للقرار ٢٤٧٥ (٢٠١٩) بشأن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة بمن فيهم الأطفال الذي لا يؤكد القلق العميق بشأن التأثير غير المتناسب للنزاع المسلح على الأشخاص ذوي الإعاقة بما في ذلك إمكانية تعرضهم للهجر والعنف وعدم الحصول على الخدمات الأساسية فحسب بل يعالج أيضًا احتياجات المساعدة وتوفير الحماية لجميع المدنيين المتضررين.

وفي الختام يود وفد بلدي أن يؤكد التزامنا بضمان وحماية حقوق كل طفل. لقد أقرت غواتيمالا في شهر أيار/مايو إعلان المدارس الآمنة وانضمت بذلك إلى ٨٩ بلداً من الدول التي وقعت على هذه المبادرة التي يتم من خلالها الإعراب عن دعم سياسي قوي لحماية كل طفل وشاب من الطلاب والمدرسين والمباني المدرسية. وندعو جميع البلدان التي لم تقم بذلك إلى الانضمام إلى المبادرة. إن الدفاع عن الأطفال ضرورة أخلاقية

وسياسية توجه رسالة أمل وإشارة واضحة صادرتين عن إرادتنا الجماعية. وإذا واصلنا العمل معًا فسنكون قادرين على الارتقاء والاضطلاع بشكل كامل بمسؤوليتنا عن حماية الأطفال الذين هم الفئة من سكاننا التي تحظى بأكبر قدر من الرعاية والحب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد سريفيوك (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية أعبر عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به ممثل فييت نام بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

واسمحوا لي أيضا أن أشارك الآخرين الإعراب عن تقديري للأمين العام على تقريره الأخير (S/2019/509) ولبولندا على عقدها هذه المناقشة المفتوحة وللممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على تفانيها في عملها، ولمقدمي الإحاطات على وجهات نظرهم الثاقبة.

يؤدي التقرير السنوي للأمين العام دورًا مهمًا في توجيه الدول الأعضاء بشأن كيفية تعزيز حماية الطفل. ولهذا السبب نرحب بتعزيز المشاركة بين الدول الأعضاء ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح من أجل إعداد التقرير. ونرحب كذلك بالمزيد من المشاركة الإقليمية المحتملة بشأن هذه المسألة. واسمحوا لي أن أبرز بعض العناصر بالاستناد إلى تجاربنا التي نشعر أنها ذات صلة بالمناقشة اليوم.

أولاً تعتبر الشراكة الأقوى مهمة. ويجب على جميع أصحاب المصلحة العمل عن كثب لمعالجة الأساليب المتطورة المستخدمة لتجنيد الأطفال بما في ذلك من خلال المنصات على شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. ويمكن أن توفر الدعوة المجتمعية القوية والتعليم بالإضافة إلى إنفاذ القانون، أفضل حماية للأطفال الذين يقعون فريسة للتجنيد.

ثانيا إن إدماج حماية الطفل في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام والبعثات السياسية ذات الصلة أمر حيوي. وفي حالات النزاع المسلح يحتل حفظة السلام غالبًا مكان الصدارة في حماية الأطفال. ونؤكد أهمية وجود ولايات ومبادئ توجيهية واضحة لعملها الفعال. ويحتاج حفظة السلام وبناة السلام أيضًا إلى تدريب محدد قبل النشر والتدريب في إطار البعثة بشأن المسائل المتعلقة بالأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح.

من جانبنا وكإجراء نموذجي يتم تدريب حفظة السلام التايلنديين على مساعدة السكان المحليين في جهودهم لمنع العودة إلى النزاع المسلح وضمان تحقيق التنمية المستدامة. وتشمل هذه العناصر القانون الدولي وحماية الطفل والقضايا الجنسانية وحماية المدنيين والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات ومراعاة الحساسيات الثقافية. كما أيدنا مؤخرًا ”مبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد الأطفال واتخاذهم جنودا“. كما سيشارك موظفانا العسكريان، أحدهما مدرب والآخر ضابط سيتم نشرهما في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في سياق تدريب الأمم المتحدة العسكري التخصصي القادم بشأن حماية الأطفال الذي سينظم في شهر تشرين الأول/أكتوبر في السويد.

كما نؤمن إيمانا راسخا بأهمية تبادل المعرفة وتنفيذ أفضل الممارسات والدروس المستفادة. ولذلك يسرنا أن نعلن أن تايلند تعمل من أجل أن تصبح مركز التميز الإقليمي الأول على الإطلاق فيما يتعلق بمسألة الأطفال والنزاعات المسلحة. وبذلك نقدم خبراتنا والتزاماتنا للبلد الذي سيتم حذفه من التقرير هذا العام من أجل زيادة تعزيز التعاون في مجال حماية الطفل.

ونعمل عن كثب مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وفي الواقع يسرنا أن نعلم بسفر الممثلة الخاصة للأمين العام وفريقها إلى بانكوك في نهاية هذا الشهر حيث سنواصل تعزيز تعاوننا لا سيما فيما يتعلق بالدورة التدريبية الإقليمية بشأن مسألة الأطفال والنزاع المسلح التي ستعقد مبدئيا في بانكوك في أوائل شهر أيلول/سبتمبر.

ويجب أن يواصل المجتمع الدولي عمله بكل الطرق الممكنة لوضع حد لمعاناة الأطفال في النزاع. وتسعى تايلند إلى القيام بدورها وتتطلع إلى العمل مع الآخرين لتعزيز جهودنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

السيدة فورمان (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والمديرة التنفيذية لليونيسيف على إحاطتيهما؛ لكن الأهم من ذلك كله، أود أن أشكر السيدة كامارا والسيد أوان على ملاحظاتهما المؤثرة.

ولسوء الحظ نجتمع هنا مرة أخرى لمناقشة ترويع الأطفال في النزاعات المسلحة. وينهي الكثير منا ملاحظاته كل عام بعبارات أمل في مستقبل أفضل للجيل القادم ثم نجتمع في العام التالي لكي نجد حالة الأطفال في العالم وقد أصبحت في وضع أكثر سوءًا.

وكما أوضح تقرير الأمين العام الأخير (S/2019/509) عن هذا الموضوع فلسوء الحظ كان عام ٢٠١٨ عامًا آخر شهد أرقاما قياسية لعدد الأطفال الذين قتلوا وشوهوا في سياق النزاعات المسلحة. ونؤيد التركيز في تقرير هذا العام على إبراز وإدانة تجنيد الجماعات الإرهابية بما في ذلك تنظيم داعش وغيره للأطفال. ونرحب أيضا بالجهود التي بذلت مؤخرا هنا في الأمم المتحدة لدعم إعادة إدماج الأطفال الجنود وإنشاء التحالف العالمي من أجل إعادة إدماج الجنود الأطفال السابقين لدعم هذه الجهود.

ولا يزال الأطفال يعانون في منطقتنا من أعمال العنف حيث أفيد عن وقوع ١ ٨٥٤ ضحية من الأطفال في سورية و ١ ٦٨٩ في اليمن. ونشهد في محيطنا المباشر استغلال حركة حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية بشكل يومي للشباب الفلسطيني. ويتم التلاعب بالأطفال في غزة واستخدامهم كدروع بشرية في الاحتجاجات العنيفة التي تنظمها وتمولها حركة حماس عند السياج الأمني الحدودي مع إسرائيل. ويشجعون على إطلاق طائرات ورقية حارقة تشعل الحقول التي تطعم أسر الأطفال الإسرائيليين. ويتم تعليمهم ذلك باستخدام الكتب المدرسية التي تحرض على أعمال العنف والكراهية بدلاً من تعليمهم التسامح والتعايش. ويسمعون قادتهم يطالبون بقتل اليهود. ولا يقل ذلك عن الاعتداء على الأطفال وليس أقل من أنه يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي.

وفي هذا السياق نحيط علما باعتراف الأمين العام بالظاهرة المزعجة المتمثلة في تجنيد حركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني للأطفال الفلسطينيين. ونحيط علما أيضا بدعوته الأطراف الفاعلة الفلسطينية إلى الامتناع عن تشجيع مشاركة الأطفال في أعمال العنف. لكننا لا نزال نشعر أنه ينبغي أن يقال الكثير عن الطريقة التي تستغل بها حركة حماس وغيرها من المنظمات الإرهابية الفلسطينية الأطفال وتخدعهم بها في هذا السياق، بشكل غير أخلاقي وخطير.

وشهدنا في غضون ذلك في جنوب إسرائيل عامًا آخر من الإغلاق الكبير للمدارس بسبب إطلاق حركة حماس صواريخ استهدفت تلك المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية بالذات. في الأشهر الأخيرة، كان لدينا أيام غاب فيها أكثر من ٣٠٠ ألف تلميذ عن مدارسهم بسبب هجمات صاروخية ضخمة من قطاع غزة. وكما يشير تقرير الأمين العام، فقد رأينا صواريخ وأجهزة حارقة تنفجر في رياض الأطفال وفي ملاعب المدارس أو بالقرب منها. لقد شهدنا هجمات صاروخية مباشرة على منازل إسرائيلية خاصة، مما أدى إلى إصابة أطفال إسرائيليين بجروح خطيرة – بمن فيهم مراهقون وأطفال صغار ورضع. ورأينا إطلاق نار على أم حامل من سيارة مارة – وهو عمل عنف شنيع أثنت عليه قيادة حماس – مما أدى إلى الولادة المبكرة وموت

الرضيع حديث الولادة في نهاية المطاف، واسمه أمير يسرائيل إيش – ران. لقد خاب أملنا لأن تقرير هذا العام لا يتضمن مرة أخرى إدانة واضحة لاستمرار استهداف المدنيين الإسرائيليين بالصواريخ وقذائف الهاون، ونأمل أن نرى نصاً بهذا المعنى في التقارير المقبلة.

أختتم ملاحظاتي مرة أخرى بأملنا وصلواتنا الصادقة بأنه حين نجتمع مرة أخرى في عام ٢٠٢٠ لمناقشة الأطفال والصراع المسلح، نكون قد أحرزنا تقدماً ملموساً في الحفاظ على سلامة الأطفال. إننا نقدر الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والهيئات الدولية التي تحاول تحسين مصير الأطفال على الصعيد العالمي، ولكن من الواضح أنه لا يزال يتعين عمل المزيد. يجب علينا جميعًا أن نتبنى سياسة عدم التسامح المطلق مع التحريض على العنف ووقف إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في نشر الكراهية، خاصة بين الأطفال. يجب أن نشيع التسامح والتعايش، وليس التحيز والكراهية، ويجب علينا جميعًا أن ندين الجماعات الإرهابية التي تقود الصراع وتتسبب في تشويه الأطفال وجرحهم وموتهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد فيرديير (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): نهنئ بولندا على توليها رئاسة مجلس الأمن وتنظيمها لهذه المناقشة بشأن مسألة بالغة الأهمية. ونحن ممتنون أيضا للإحاطات الإعلامية التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح السيدة فرجينيا غامبا؛ والمديرة التنفيذية لليونيسف السيدة هنريتا فور؛ وكذلك السيدة مارية كامارا والسيد ماجوك بيتر اوان.

كما نعرب عن تقديرنا للأمين العام على أحدث تقرير له (S/2019/509). وفي هذا الصدد، نشاركه قلقه البالغ إزاء الزيادة المجزعة المسجلة في عام ٢٠١٨ في عدد الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل التي ارتكبتها جهات فاعلة حكومية في سياق تكثيف الصراعات المسلحة وديناميكاتها المتغيرة. علاوة على ذلك، نود أن نعرب عن إدانتنا الشديدة للمستويات القياسية لعمليات قتل وتشويه الأطفال في عام ٢٠١٨، وكذلك حالات العنف الجنسي والاعتداءات على المدارس والمستشفيات، والتي كان لها جميعها عواقب وخيمة على الأطفال.

ما فتئت الأرجنتين تناصر إعلان أوسلو للمدارس الآمنة بحماس وبقوة منذ إطلاقه، على أساس أن التعليم عنصر أساسي لتطوير حقوق الإنسان والتمتع الكامل بها. يشكل الحصول المستمر على التعليم الآمن آلية حماية أساسية للأطفال والشباب في النزاعات المسلحة، مما يساعدهم على تحقيق إمكاناتهم والإسهام في بناء مجتمعات أقوى. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى وضع حد فوري للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وتشجيع تنفيذ جميع التدابير اللازمة الرامية إلى منع هذه الانتهاكات، وضمان المساءلة الواجبة لمرتكبيها وتزويد الأطفال بالمساعدة الإنسانية المناسبة لتلبية احتياجاتهم، والمتجذرة في نهج قائم على حقوق الإنسان يقر بأن الأطفال هم ضحايا هذه الانتهاكات الجسيمة.

ونود أيضا أن نؤكد ونعرب عن دعمنا لعمل الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة فرجينيا غامبا، وعمل التحالف العالمي لإعادة إدماج الجنود الأطفال السابقين، لمبادرتهما الهامة التي توفر لنا فهما جديداً وأوسع لإعادة الإدماج، ليس من حيث التقديم الفوري للمساعدة الإنسانية فحسب ولكن أيضًا باعتباره التزاماً طويل الأجل بضمان توجيه برامج إعادة إدماج الأطفال نحو المستقبل، وإشراكها لجميع أصحاب المصلحة في المجتمع وارتكازها على الاحتياجات المحددة للأطفال.

وتجدر الإشارة إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة الأطفال، هم من بين الأكثر تهميشًا في أي مجتمع متضرر من أية أزمة. في هذا الصدد، وتمشيا مع القرار ٢٤٧٥ (٢٠١٩) بشأن

حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في الصراع المسلح، الذي اتُخذ في حزيران/يونيه، نؤيد دعوة الأمين العام في تقريره بشأن أهمية إعادة الإدماج التي تركز على الاحتياجات المحددة للأطفال، بمن في ذلك الأطفال ذوي الإعاقة.

في الختام، من الأهمية بمكان أن ننظر في إجراءات ملموسة للوفاء بالمبدأ الشامل المتمثل في عدم ترك أي شخص وراءنا. تكرر الأرجنتين التأكيد على الحاجة الملحة للاتفاق على تدابير بهدف زيادة ضغط المجتمع الدولي على الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية التي ترتكب انتهاكات ضد الأطفال وتنفيذ هذه التدابير. وينبغي بذل هذه الجهود في إطار الاحترام التام للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين. ولن نرى نتائج دائمة في ضمان احترام حقوق الإنسان وإعادة الإدماج الناجح لجميع الأطفال إلا من خلال العمل على اتباع نهج إنساني إزاء التنمية والسلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد بيرموديز الباريس (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): نتوجه بالشكر إلى بولندا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. كما أود أن أشكر السيدة فرجينيا غامبا والسيدة هنريتا فور على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين، وكذلك ممثلي المجتمع المدني على شهادتهم المؤثرة.

تؤيد أوروغواي البيان الذي أدلى به ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء الأطفال والصراع المسلح.

إن الأرقام الواردة في تقرير الأمين العام (S/2019/509) مزعجة ومُربكة. في عام ٢٠١٨، كان هناك أكثر من ٢٤ ألف حالة مؤكدة من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. بلغت حالات القتل والتشويه مستويات غير مسبوقة. تضاعفت الهجمات على المستشفيات والمدارس بمعدلات ضخمة في مناطق معينة، بما في ذلك في سوريا وأفغانستان واليمن. لا يزال العنف الجنسي يُرتكب ضد الأطفال، وغالبًا ما يكون ذلك تحت ستار الصمت المشؤوم. وهناك حقيقة لافتة أخرى وهي أنه في حين ظل عدد الانتهاكات التي ارتكبتها الجماعات غير الحكومية ثابتاً فقد حدثت زيادة مثيرة للجزع في الانتهاكات المنسوبة إلى الجهات الحكومية والقوات الدولية. ويشهد ذلك على حقيقة أن الدول نفسها هي المسؤولة عن زيادة الهجمات على أكثر الضحايا براءةً وضعفاً، وهو أمر مستنكر حقًا.

يجب أن نضع حدا للمعاناة التي تتزايد باستمرار عاما بعد عام وأن نخفف من الحالة الحرجة للأطفال الموحولين في مأساة الحرب. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري تسخير جميع الصكوك والآليات الموجودة تحت تصرف المجتمع الدولي بشكل صحيح لحماية الأطفال والدفاع عن حقوقهم، وكذلك لرصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضدهم والتحقيق فيها والمعاقبة عليها. وتحث أوروغواي جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافًا في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين – وخاصة تلك المتعلقة بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة – على الانضمام إليها وعلى تنفيذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) وتأييد مبادئ باريس وفانكوفر وإعلان المدارس الآمنة.

إن الزيادة في عدد الوفيات والإصابات بين الأطفال هي، إلى حد كبير، نتيجة لتزايد استخدام الأسلحة المتفجرة، ولا سيما الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة، وكذلك الغارات الجوية العشوائية في المناطق المكتظة بالسكان. ولذلك من الضروري أن نواصل العمل بلا كلل على جدول أعمال نزع السلاح وأن نجري استعراضاً لإنتاج الأسلحة المسؤولة عن ذلك والاتجار بها.

ويجب أن تتحمل الدول التزاماتها في هذا الصدد.

وينبغي ألا يسمح بأن تسود المصالح الاقتصادية الدافعة لتصنيع الأسلحة وبيعها على حساب إراقة الدماء ومعاناة

من لا حول لهم ولا قوة. وتثمن أوروغواي الدور الذي تؤديه الصكوك المتاحة لخطة الأطفال والنزاع المسلح. وتعد آلية الرصد والإبلاغ أداة قوية، وكذلك القائمة المرفقة بالتقرير السنوي للأمين العام. ولكي تكون تلك القائمة فعالة، يجب أن تتسم بالاستقلالية والحياد والدقة، وينبغي أن تشمل الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول على حد سواء عند توفر أدلة على ارتكابها انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. ولامكان في تلك القائمة لنصف التدابير أو الإعفاءات أو الاستثناءات من أي نوع. وبهذا لن تتضاءل قدرة هذا الصك على التصدي لهذه الانتهاكات ومنع وقوعها.

كما تضطلع الممثلة الخاصة للأمين العام بدور حاسم. ونسلم باستمرار جهودها وجهود فريقها، فضلا عن مبادراتها القيمة، بما في ذلك الائتلاف العالمي من أجل إعادة إدماج الأطفال الجنود السابقين الذي أنشئ مؤخرا، ونؤكد مجددا دعمنا للعمل الذي تضطلع به. كما نثني على العمل الدؤوب الذي تضطلع به اليونيسيف كل يوم دفاعا عن حقوق الأطفال في مناطق النزاع.

إن المساءلة أمر ضروري لمنع الإفلات من العقاب ومكافحته. ويجب دعم المحكمة الجنائية الدولية، ويجب أن يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته عن إحالة القضايا إلى المحكمة، عند الاقتضاء.

وفي الختام، أود أن أشير إلى مسألة محورية من أجل تعافي الأطفال المتضررين من النزاعات، وهي التعليم. لقد قال نيلسون مانديلا، وهو مدافع قوي عن السلام والكرامة لجميع البشر، إن ”التعليم هو أقوى سلاح يمكنك استخدامه لتغيير العالم“. وتعد الشهادات التي أدلت بها السيدة مارية كامارا والسيد ماجوك بيتر أوان، اللذان أوضحا الإحصاءات وعبرا عن أصوات مئات الآلاف من الضحايا، دليلا على ذلك. ويجب أن نستثمر الوقت والجهد والموارد لضمان أن يكون التعليم متاحا للجميع، إلى جانب الرعاية الصحية والرعاية النفسية الاجتماعية، ويجب أن يتعاون المجتمع الدولي من أجل تحقيق هذه الغاية. فالتعليم يوفر بدائل جيدة للضحايا الذين يواجهون مستقبلا كثيرا ما يبدو يائسا وغامضا. ومن خلال القوة التحويلية للتعليم، سيتمكن الأطفال والشباب من اكتساب المهارات وتحقيق الأمن الاقتصادي اللازم لكسر دائرة العنف، وفي الوقت نفسه يتعلمون قيم الإنسانية والتعايش التي ستمكنهم من بناء مجتمعات صحية وسلمية ومستدامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد لوبيز غارسيا دي لومانا (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): لقد ناقش المتكلمان السابقان مسألة التعليم. وتود إسبانيا أيضا أن تتناول هذه المسألة.

وأود أن أبدأ بالتأكيد مجددا على الفكرة التي تم تشاطرها على نطاق واسع والقائلة بأن الأطفال، وخاصة الفتيات، أكثر الضحايا تعرضا للخطر في أي نزاع مسلح. ويعزى ضعفهم إلى عجزهم المضاعف عن الدفاع عن أنفسهم، سواء بصفتهم سكانا مدنيين أو بسبب وضعهم كقصر. وهذا يعني أن الجرائم المرتكبة ضد الأطفال مروعة وتستحق الشجب بشكل خاص. ولذلك يجب أن تظل حماية الأطفال أولوية بالنسبة لنا.

وكجزء من التزام إسبانيا الراسخ بالقانون الإنساني والدبلوماسية، وهو أمر معترف به على نطاق واسع في المجلس، أود أن أتناول اليوم البعد الهام المتمثل في التعليم، لأن منظمة بدون تدريب هي منظمة محكوم عليها بالشلل. وعلى نفس المنوال، فإن بلدا دون تعليم هو بلد يفتقر إلى إمكانات تحقيق التنمية أو الاستقرار.

وفي حالات ما بعد النزاع، يكون التعليم هو الأساس – بل الأساس الوحيد من الناحية العملية – الذي يتيح إمكانية تحقيق

الإدماج والرخاء الاقتصادي والمصالحة الاجتماعية في حالة من التعايش السلمي. وفي مواجهة هذه التحديات، يعد إعلان المدارس الآمنة لعام ٢٠١٥ التزاما سياسيا فعالا يضع تدابير ملموسة. وفي أيار/مايو، شرفت إسبانيا بتنظيم المؤتمر الثالث للمدارس الآمنة في بالما دي مايوركا، بعد المؤتمرين اللذين عقدا في أوسلو عام ٢٠١٥ وفي بوينس آيرس عام ٢٠١٧. وتم التركيز على ثلاثة مسارات عمل في مؤتمر مايوركا، هي: نوع الجنس والمساءلة والمبدأ.

أولا، ثمة عواقب وخيمة بشكل خاص على البعد الجنساني جراء الهجمات على المدارس والاستخدام العسكري للمرافق التعليمية. ففي أوقات الحرب، غالبا ما تكون النساء والفتيات هدفا محددا فيعانين من الاغتصاب والاختطاف ويصبحن ضحايا للاتجار بالبش، ويعانين المزيد من الفظائع ولفترات أطول، مع عواقب أطول أمدا. وفي مجال التعليم، تكون الفتيات أول من يترك المدرسة وآخر من يعود إليها. وينبغي أن نضع ذلك في الاعتبار عندما نطبق مبادئ لوسنز التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح، التي تعد نقطة مرجعية أساسية في إعلان المدارس الآمنة. ولا يمكننا ببساطة أن نتغاضى عن الاعتبارات الجنسانية نظرا لأنها عنصر أساسي لتحديد الفئات الأضعف.

ثانيا، فيما يتعلق بالمساءلة، ستواصل إسبانيا تعزيز الرصد والإبلاغ وإنشاء آليات للمساءلة عن الاعتداءات المرتكبة ضد الطلاب والمعلمين والمدارس. وفي هذا الصدد، نشيد بالعمل الممتاز الذي يقوم به كل من اليونيسيف والتحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات، الذي يضم اليونسكو.

ثالثا، يرتبط إدماج جميع هذه المبادئ في النظم القانونية المحلية للدول بتنفيذ المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح. وندعو إلى إدراج هذه المبادئ في أدلة المذهب العسكري، ووضع السياسات الدفاعية وتشريعات الدول الأطراف في إعلان المدارس الآمنة. وتعمل وزارتا الخارجية والدفاع في بلدنا على تنظيم حلقة دراسية خاصة بشأن هذا الموضوع ستعقد في النصف الأول من عام ٢٠٢٠ وسوف تمكننا من تقديم المساعدة إلى البلدان الأخرى الأطراف في الإعلان التي عانت من حالات نزاع.

وقد أتاح لنا المؤتمر الثالث للمدارس الآمنة تبادل الدروس المستفادة، ووضع استجابات عملية والتفكير في بعض التحديات الرئيسية التي لا تزال قائمة. ودائما ما يكون التقدم المحرز ثمرة العمل المشترك. فقد جمع مؤتمر مايوركا ٧٨ وفدا وطنيا و ١٣ منظمة دولية، و ٢٣ كيانا من كيانات المجتمع المدني. ولم يكن أي من ذلك ممكنا بدون دعمهم وتعاوننا الوثيق مع النرويج والأرجنتين، وهو ما نقدره أيما تقدير. وقد انضمت ٩٥ بلدا حتى الآن إلى إعلان المدارس الآمنة. ونأمل أن نتجاوز قريبا العدد الرمزي البالغ ١٠٠ دولة وضم مزيد من الدول إلى الإعلان، ليس فقط بسبب الأهمية التاريخية لهذه الأعداد، بل ولأن ذلك سيكون علامة على الدعم والزخم المتناميين وتعزيز التطبيق الفعال لمبادئنا التنفيذية.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر إلى بولندا على عقد هذه المناقشة، وخاصة على عملها في المجال الإنساني في المجلس، الذي توج بالقرارات المعتمدة مؤخرا. وأود أن أشدد على أهمية البيانات التي أدلى بها مقدمو الإحاطات اليوم. ويسعدنا بصفة خاصة أن استمعنا اليوم من السيدة فرجينيا غامبا، والسيدة هنريتا فوري، ونود أن نعرب عن خالص امتناننا لهما على إسهاماتهما في المؤتمر المعقود في بالما دي مايوركا.

إننا بحاجة إلى كفالة تعزيز إعلان المدارس الآمنة تدريجيا باعتباره إطارا ذا صلاحية عالمية مماثلا لعالمية المبادئ التي تدعمه وعالمية حقوق الإنسان نفسها؛ مثلما هي عالمية الحق في الحياة وفي التعليم في مرحلة الطفولة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد فلين (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي رئاسة المجلس، وأتمنى لكم كل التوفيق خلال هذا الشهر. وأود أن أشكر مقدمي الإحاطات اليوم، ولا سيما السيدة مارية كامارا والسيد ماجوك بيتر أوان، على الشهادة الشخصية الهامة والمثيرة التي قدماها لنا هنا اليوم.

إن الوقائع التي كشف عنها تقرير الأمين العام (S/2019/509) صارخة. فلا يزال الأطفال في خط المواجهة في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. وسمعنا هذا الصباح عن الإفراج عن ٦٠٠ ١٣ طفل وإعادة إدماجهم، وهو تطور إيجابي بلا شك. بيد أن هذا ليس سببا للاحتفال، حيث أن الفترة نفسها قد شهدت تسجيل أكثر من ٠٠٠ ٢٤ انتهاك جسيم ضد الأطفال في ٢٠ بلدا.

ومن الواضح أنه في أوقات الأزمات هذه، لا ترقى جهودنا المشتركة الرامية إلى حماية جميع الأطفال من الاعتداء والعنف إلى ما نتطلع إليه. ويجب علينا أن نفعل المزيد بشكل جماعي. ونعتقد أن للمجلس دوراً هاماً في هذا الصدد. لقد رأينا مجلس الأمن متحدا في السنة الماضية لدى معالجة هذه المسألة، بما في ذلك في شهر تموز/يوليه الماضي باتخاذ القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، الذي ينص على ضرورة معاملة الأطفال الذين جندتهم الجماعات المسلحة باعتبارهم أساسا ضحايا لانتهاكات القانون الدولي، وفي الآونة الأخيرة تماما، باعتماد القرار ٢٤٧٥ (٢٠١٩)، برعاية بولندا والمملكة المتحدة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتضمن هذا القرار صيغة مهمة بشأن الاحتياجات الخاصة للأطفال ذوي الإعاقة المتضررين من النزاع المسلح. ومن جانبنا، كان من دواعي سرور أيرلندا أن تشارك في تقديم كل من هذين القرارين.

ويتمثل التحدي الجماعي الذي يواجهنا الآن، كما كان دائما، في التوجه نحو التنفيذ. وأحد السبل لتحقيق ذلك هو إنجاز خطة التحرك من أجل توفير الحماية، التي أطلقتها في مطلع هذا العام الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا. ويتمثل أحد الإجراءات الرئيسية في هذه الخطة في تقديم الخدمات إلى الأطفال المتضررين من الحرب. وتلزمنا السياسة الإنمائية الدولية لأيرلندا، التي أُطلقت في وقت سابق من هذا العام، بزيادة الإنفاق على التعليم، مع التركيز بوجه خاص على حالات الطوارئ. وكثيرا ما يُحرم الأطفال من التعليم عندما يندلع العنف، مما يجعلهم عرضة للتلقين العقائدي أو الاستغلال. ويتزايد الاعتراف بالتعليم كوسيلة لمساعدة الأطفال على التعامل مع الصدمات، وكطريقة لتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لنموهم والمساهمة في إعادة بناء مجتمعاتهم المحلية وبلدانهم. ويشكل ذلك جزءا أساسيا من خطة عملنا الوطنية الثالثة بشأن المرأة والسلام والأمن، وهي إلى جانب سياساتنا الإنمائية الجديدة، تنطوي على التزام بتحقيق هدف قيمته ربع بليون يورو لتحسين التعليم على الصعيد العالمي، ولا سيما بالنسبة للفتيات في المناطق المتضررة من النزاع.

كما ندعم برامج إعادة الإدماج، التي تعتبر أساسية لإعمال حقوق الطفل، وإنهاء دوامة العنف، وضمان استدامة السلام. وفي هذا العام، انضمت أيرلندا إلى فريق أصدقاء إعادة إدماج الأطفال المجندين. وتساعد تلك الأفرقة في تسليط الضوء على الكيفية التي يواصل بها إرث الصراعات التأثير على الأطفال لفترة طويلة بعد أن تسكت المدافع ذاتها. ونحن بحاجة أيضا إلى القيام بالمزيد، كما قالت الممثلة الخاصة غامبا هنا في وقت سابق، من أجل الحد من الآثار المدمرة الناجمة عن الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والذخائر غير المنفجرة.

ويجب علينا أن نعمل من أجل ضمان احترام القانون الإنساني الدولي، والأهم من ذلك، تعزيز المساءلة عن كل

الانتهاكات. وتزداد أهمية ضمان الامتثال للقانون الإنساني الدولي في سياق ازدياد التوسع الحضري للنزاع حيث تصبح مخاطر الانتهاكات أكبر. فهذه الانتهاكات، بما في ذلك منع وصول المساعدات الإنسانية، والهجمات على المدارس والمرافق الطبية والموظفين، غير مقبولة على الإطلاق. ويجب على مجلس الأمن أن يضطلع بدوره في ضمان المساءلة، وإحالة الانتهاكات إلى المحكمة الجنائية الدولية، كما يجب أن يعمل المجلس على أن تُشفع أي إحالة بتقديم الدعم المستمر إلى المحكمة، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ أوامر الاعتقال، وتوفير الدعم المالي الكافي.

وفي الختام، يجب علينا أن نفعل المزيد من أجل تنفيذ قرارات المجلس. ويجب علينا أن نعمل من أجل ضمان احترام القانون الإنساني الدولي، ونطالب بالمساءلة عن انتهاكاته. ويجب أن نواصل الاستماع إلى شهادات على غرار ما فعلته السيدة كامارا وما فعله السيد أوان، وأن نهتم بدعواتهم لاتخاذ إجراءات. وببساطة، يجب علينا أن نفعل المزيد من أجل حماية أطفالنا. وهذه أولوية بالنسبة لأيرلندا، وبدعم من شركائنا هنا في الأمم المتحدة في المستقبل القريب، سنعمل بشأن هذا الموضوع بهمة، بوصفنا عضوا منتخبا في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢.

وأشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. ويمكنني أن أؤكد لكم التزام بلدي المستمر بالعمل مع شركائنا هنا في الأمم المتحدة وعلى الصعيد العالمي من أجل حماية الأطفال من جميع أشكال الاعتداء والعنف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد هام سانغ ووك (جمهورية كوريا): أود أولا أن أهنئ بولندا على تولي رئاسة مجلس الأمن، وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن بولندا يمكن أن تعول على كامل الدعم والتعاون من وفد بلدي. وأود أيضا أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الثناء على مبادرتكم بعقد جلسة اليوم الهامة، وأشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الإعلامية الملهمة.

لقد سعينا على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية من أجل تعزيز حماية الأطفال في النزاعات المسلحة وحققنا بعض التقدم حتى الآن نحو بلوغ هذه الغاية. ومع ذلك، لا يمكننا أن ننكر أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين أهدافنا والحقائق القاسية التي ما زلنا نواجهها. ومن المروع حقا أنه في سنة ٢٠١٨ وحدها ارتكب أكثر من ٢٤ ٠٠٠ من الانتهاكات التي يمكن التحقق منها ضد الأطفال على الصعيد العالمي، وأن عدد الضحايا نتيجة لقتل وتشويه الأطفال بلغ مستويات قياسية مرتفعة.

وإزاء هذه الخلفية المثيرة للقلق، وفي حين أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط ذات أهمية خاصة في مواجهة هذا التحدي.

أولا، أود أن أشدد على الأهمية الاستراتيجية لإعادة إدماج الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. لقد استضافت جمهورية كوريا مؤخرا، بوصفها عضوا في اللجنة التوجيهية للتحالف العالمي من أجل إعادة إدماج الأطفال الجنود السابقين، ثلاث مشاورات ومناسبات جانبية مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، واليونيسيف. ونحن نولي أولوية عالية لهذه المسألة لأننا نعتقد أن تحسين إعادة إدماج الأطفال الجنود السابقين سيساعد بشكل أساسي في كسر حلقة العنف المفرغة.

و يجب أن تتخذ برامج إعادة إدماج الأطفال نهجا مجتمعيا محليا من أجل تجنب الوصم. ويجب أن نقنع المجتمعات المحلية بالأسباب التي يحتاج الأطفال من أجلها أن يحظوا بقبول ودعم مجتمعاتهم المحلية على حد سواء؛ وأفضل السبل للقيام بذلك هو التأكد من أن المجتمعات المحلية تدرك الفوائد الملموسة التي تحققها برامج إعادة الإدماج وتستفيد منها. وعلاوة على ذلك،

فإن إعادة إدماج الأطفال – مع ما تنطوي عليه من طابع مجتمعي متأصل، وأطر زمنية طويلة، ومجموعة واسعة من البرامج التي تشمل التعليم والتدريب المهني والخدمات الصحية والدعم النفسي – الاجتماعي، في جملة أمور، هي مثال ممتاز على اقتضاء المزيد من الاتساق والتنسيق بين السلام والأمن، والتنمية وركائز الأمم المتحدة الإنسانية.

ثانيا، يجب علينا أن نفعل المزيد من أجل التصدي للعنف الجنسي ضد الأطفال. وقد أعرب القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) عن القلق العميق إزاء المستويات المروعة للعنف الجنسي المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. لقد مضت عشر سنوات منذ اتخاذ ذلك القرار، ومما يثير بالغ القلق أن تقرير الأمين العام (S/2019/509) يوثق مع ذلك، أكثر من ٩٠٠ حالة من حالات العنف الجنسي ضد الأطفال. ويعتبر النهج الذي يركز على الضحايا أمر في غاية الأهمية، في حين أن كفالة الدعم الشامل في أوانه لضمان تقديم المساعدة المتعددة القطاعات وغير التمييزية لجميع الناجين من العنف الجنسي، بما في ذلك المعالجة السريرية لحالات الاغتصاب، وتوفير الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية والقانونية، أمر أساسي. كانت هذه بعض النقاط التي أثيرت في الشهر الماضي في سول، حيث استضافت جمهورية كوريا المؤتمر الدولي الأول بشأن العمل مع المرأة والسلام. وركز المؤتمر على بناء شراكة عالمية قوية لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، واستفاد من المشاركة النشطة من قادة الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.

ثالثا، يجب علينا أن نكفل المساءلة عن جميع الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال. فتعزيز المساءلة ومنع الإفلات من العقاب أمر أساسي لإنهاء الانتهاكات الجسيمة ومنع تكرارها. وتجب مساءلة الأشخاص الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة بحق الأطفال من خلال نظم العدالة الوطنية والدولية على حد سواء، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية. وفي الوقت ذاته، يجب أن ندعم الجهود الرامية إلى تعزيز مؤسسات الدولة، القائمة على الحقيقة، والمصالحة، والعدالة، واستخدام أدوات أخرى بما في ذلك، في جملة أمور، آليات الرصد والإبلاغ التي أنشأها مجلس الأمن، وقوائم المنتهكين الواردة في تقارير الأمين العام، والجزاءات المحددة الأهداف لتحقيق المساءلة.

وستواصل جمهورية كوريا العمل عن كثب مع المجتمع الدولي في إطار جهودنا الجماعية لإنقاذ الأطفال وحمايتهم من ويلات النزاعات المسلحة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الهند.

السيدة ترييباتي (الهند): نود أن نهنئ بولندا على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر، كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم.

لقد مر أكثر من عقدين من الزمان على وضع مجلس الأمن لخطة العمل المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. ويُعترف الآن تماما بأهمية منع وإنهاء الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة من أجل تحقيق استدامة السلام. وبالنظر إلى استمرار ازدياد حجم وشدة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، فمن الواضح أن هناك تحديات كبيرة تواجه التنفيذ الفعال لهذه الولاية. ونود أن نثير أربع نقاط في هذا الصدد.

أولا، لا تزال طائفة من الجهات الفاعلة ترتكب انتهاكات جسيمة في حالات معقدة من النزاع المسلح. وتواصل الشبكات الإرهابية وغيرها من الجهات الفاعلة غير الرسمية استغلال الأطفال في غاياتها الشريرة. وفي بعض الحالات، تشكل الصلة بين أجهزة الدولة والجهات الفاعلة غير الرسمية تحديات معقدة. ويجب إنهاء إفلات جميع هذه الجهات الفاعلة من العقاب من خلال إجراءات حازمة تتخذها الحكومات التي تعمل هذه الكيانات انطلاقا من أراضيها. ويجب على القوات الدولية

العاملة في مناطق النزاع المسلح أن تضمن أيضا الامتثال التام للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان ذي الصلة في جميع ردودها.

ثانيا، هناك أعراف دولية راسخة لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وتنشأ تحديات اليوم من عدم القدرة على التقيد بتلك الأعراف الراسخة. ويجب علينا أن نركز على تعزيز الاتجاهات الإيجابية الجديدة، مثل تعاون المزيد من الأطراف في النزاعات المسلحة مع الأمم المتحدة وإطلاق سراح الأطفال الذين تجندهم مختلف الأطراف وإعادة إدماجهم. وإدماج أحكام حماية الطفل بشكل أفضل في عمليات السلام وزيادة المساءلة عن الانتهاكات ضد الأطفال أمر حاسم في هذا الصدد. كما أن التعاون البناء مع الحكومة الوطنية المعنية في وضع خطط العمل المتعلقة بحماية الطفل وتنفيذها الفعال، جزء لا يتجز من تحقيق السلام الدائم. ويتطلب منع استمرار الهجمات على المدارس، ولا سيما مدارس الفتيات وضمان الرعاية الصحية، أيضا المزيد من الاهتمام.

وثالثا، استنادا إلى تجربتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مر العقود، ندرك أهمية توفير موارد كافية لعمليات السلام تتناسب مع ولايتها، وتوفير العدد اللازم من مستشاري حماية الطفل في الميدان، من أجل التنفيذ الفعال لبرامج حماية الطفل.

رابعا، أود أن أشدد على أهمية تنفيذ الولاية المسندة إلى منظومة الأمم المتحدة بأسلوب منصف وشفاف يمكن الاعتماد عليه. وعلى الرغم من الولاية الواضحة للمجلس، فإننا نشعر بخيبة الأمل لأن تقرير الأمين العام (S/2019/509) يتضمن حالات ليست نزاعات مسلحة أو تهديدا لصون السلام والأمن الدوليين. ومن شأن تلك المحاولة لتوسيع الولاية على نحو انتقائي لتشمل حالات معينة أن تؤدي إلى تسييس جدول الأعمال وتحويله إلى أداة، مما يحجب التهديدات الحقيقية للسلام والأمن الدوليين ويحول الانتباه عنها.

ونحن ندرك ضرورة التحرك الآن لحماية الأطفال الضحايا اليوم من أجل منع نشوب النزاعات المسلحة في الغد. وتبقى الهند شريكا ملتزما للأمم المتحدة في هذا المسعى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سان مارينو.

السيد بيليفي (سان مارينو) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد سان مارينو البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل كندا باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

أولا وقبل كل شيء، أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة، وكذلك أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره السنوي (S/2019/509). ويشير تقرير هذا العام مرة أخرى إلى أن عددا هائلا من الانتهاكات الجسيمة لاتزال مستمرة في جميع أنحاء العالم. وندين بشدة هذه الانتهاكات ونواصل دعم جدول الأعمال الخاص بالأطفال والنزاعات المسلحة وولايته. ونرحب بالتنفيذ الفعال لخطط العمل القائمة وتوقيع الخطط الجديدة.

وفي حين يصادف ١٠ آب/أغسطس، الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، فمن المؤسف أن الأطفال في النزاعات المسلحة لا يزالون يدفعون ثمنا باهظا – فهم لا يزالون يتعرضون للقتل والتشويه والاغتصاب والخطف والتجنيد كجنود. وبالإضافة إلى ذلك يعيش عدد متزايد من الأطفال في مناطق الحرب. وبسبب النزاعات الطويلة الأمد في المناطق المكتظة بالسكان يتعرض المدنيون، بمن فيهم الأطفال، لهجوم مباشر. ونعرب عن قلقنا العميق للعدد الكبير من الفتيان والفتيات الذين تعرضوا للقتل والتشويه بفعل الاعتداءات العشوائية ضد المدنيين، ونحث جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

وقد تعرض العديد من الأطفال للقتل والجرح والاصابة بالصدمة جراء استخدام الأسلحة المتفجرة. ويؤدي استخدام

هذه الأسلحة في حرب المدن أيضا إلى تدمير منازلهم والهياكل الأساسية الحيوية، كالمستشفيات والمدارس ونظم امدادات المياه والكهرباء. وتؤدي هذه الهجمات إلى تعطيل الخدمات الأساسية في الحياة اليومية للمدنيين. ويضطر الفتيان والفتيات إلى الفرار من ديارهم. فهم لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة أو الحصول على الرعاية الطبية التي يحتاجونها. وعلاوة على ذلك، تم استهداف المدارس أو استخدامها من قبل القوات المسلحة لأغراض عسكرية. ونتيجة لذلك حُرم الطلاب من حقهم في التعلم وفي التطلع إلى مستقبل أفضل. ونحن ندين بشدة هذه الأعمال، التي تحرم الفتيان والفتيات من حقهم في التعليم.

وقد انضمت سان مارينو مؤخرا إلى إعلان المدارس الآمنة، وهو التزام سياسي من أجل حماية أفضل للطلاب والمعلمين والمدارس والجامعات أثناء الحرب، بهدف تمكين الشباب من مواصلة تعليمهم. ونرى أن التعليم أداة قوية من أجل السلام. وبصفته تلك، ينبغي دعمه واحترامه وتعزيزه. ولذلك، نحث البلدان الأخرى على الانضمام إلى هذا الصك.

وتؤمن سان مارينو بأن أضعف الفئات تستحق اهتماما خاصا. ولذلك، شاركنا في تقديم القرار ٢٤٧٥ (٢٠١٩) المتخذ مؤخرا، الذي يركز على احتياجات الأطفال ذوي الاعاقة في أوقات النزاع.

وتؤيد سان مارينو أيضا حملة العمل من أجل حماية الأطفال المتضررين من النزاع، والتي تسعى إلى زيادة الوعي بالانتهاكات الجسيمة الستة ضد الفتيان والفتيات، بما في ذلك سبل وقفها ومنعها. ومن الشروط الأساسية لزيادة الوعي تحسين ظروف الأطفال المتضررين والحيلولة دون ارتكاب جرائم ضدهم في المستقبل.

وأخيرا، وقعت سان مارينو هذا العام على مبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال، وهي أداة هامة أخرى لمنع تجنيد الأطفال كجنود.

وسُررنا بشكل بالغ بإطلاق سراح أكثر من ١٣ ٠٠٠ طفل من القوات المسلحة والجماعات المسلحة. ونود أن نثني على عمل مكتب وكيل الأمين العام لما أظهره من التفاني والجهود الدؤوبة. ونحن بحاجة إلى مواصلة السير على هذا الدرب وزيادة الوعي، وتحرير الأطفال من التجنيد، ووقف الانتهاكات المروعة ضد الأطفال، ودعم تعافيهم من الصدمات المتصلة بالنزاع والعمل بصورة منهجية لإعادة تأهيلهم.

وينبغي أن تكون حماية الأطفال جزءا لا يتجزأ من أي عملية سلام. وينبغي ألا ننسى أننا يمكن أن نحدث فرقا هائلا في حياة هؤلاء الفتيان والفتيات. ومن خلال مساعدة الأطفال في النزاعات، فإننا نبذر البذور من أجل عالم أفضل وأكثر سلاما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للقائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد فان آكر (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدانُ المرشحة ألبانيا وجمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

وأود في البداية أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد مناقشة اليوم، وأن أهنئ بولندا على تولي رئاسة مجلس الأمن. ويجب أن أشيد بشكل خاص بمقدمي الإحاطة من المجتمع المدني، السيدة مارية كامارا والسيد ماجوك بيتر أوان. وأود أيضا أن أشكر السيدة فرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والمديرة التنفيذية هنريتا فوري، على ما قدموه من إحاطات اليوم وعلى القيادة المستمرة.

ونشكر الأمين العام على تقريره السنوي (S/2019/509)، الذي يحدد بعض التطورات الإيجابية. ولكن من المثير للقلق أن

نلاحظ أن العدد الإجمالي للانتهاكات الجسيمة، الذي كان بالفعل مرتفعا جدا، قد ازداد مرة أخرى. فهو يشمل أكثر من ١٢ ٠٠٠ حالة قتل وتشويه. ومن الواضح أن علينا أن نفعل المزيد من أجل التصدي لهذا الانتهاك بالذات في سياق يؤدي فيه الاستخدام العشوائي والمفرط للقوة، ولا سيما في المناطق الحضرية، إلى وقوع المزيد من الخسائر بين الأطفال. ويعاني الكثير من هؤلاء الأطفال من الإعاقات الطويلة الأمد، ونحن نرحب باعتماد القرار ٢٤٧٥ (٢٠١٩) في شهر حزيران/يونيه، وهو القرار الذي شاركت بولندا والمملكة المتحدة في إعداده، ويتناول الاحتياجات المحددة للأطفال ذوي الاعاقة في حالات النزاع المسلح.

كما نرحب باعتماد القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) في نيسان/أبريل، بمبادرة من ألمانيا، والذي يعترف بأن النساء والفتيات يتضررن بشكل غير متناسب من العنف الجنسي في النزاعات المسلحة، ويشمل التزامات جديدة هامة لحماية الفتيات والفتيان من العنف الجنسي، فضلا عن الأطفال الذين يولدون نتيجة للعنف الجنسي.

إن منظومة الأمم المتحدة مزودةٌ بمجموعة من الأدوات لحماية الأطفال في حالات النزاع. ونحيي عمل موظفي اليونيسف وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة العاملين في مجال حماية الأطفال في البلدان المتضررة من النزاعات. ونرصد بعناية ما يسمى بعملية توحيد مهام الحماية في عمليات السلام، ونرحب بإحاطة إعلامية من الأمانة العامة بشأنها في وقت لاحق. ونرحب بالتوقيع على خطط العمل الجديدة، وكذلك بالجهود المتواصلة التي تقوم بها الممثلة الخاصة في هذا الصدد. وبطبيعة الحال، فإن التوقيع على خطة العمل ليس غاية في حد ذاته. ويجب أن نواصل التركيز على التنفيذ.

يؤدي التقرير السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح دورا بالغ الأهمية في تزويدنا بمعلومات محايدة ومُثبتة جُمعت من خلال آلية الرصد والإبلاغ، والقوائم الواردة في مرفقاته أداة أساسية لإخضاع الأطراف للمساءلة. ومن المهم جدا الحفاظ على سلامة وموضوعية آلية الرصد والإبلاغ وعملية الإدراج في القائمة. ويأمل الاتحاد الأوروبي في أن يجري تقسيم كل مرفق إلى قسمين فرعيين أساسا للمحافظة على المستوى العالي لمتطلبات الرفع من القائمة، وأن يخلق حوافز للأطراف المدرجة أسماؤهم في القائمة لاتخاذ تدابير فعالة لحماية الأطفال على جناح السرعة.

يواصل الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح، الذي ترأسه حاليا بلجيكا، تقديم مساهمة حيوية. ونرحب باعتماد الاستنتاجات التي تم التوصل إليها بشأن سورية مؤخرا، والإدانة الواضحة للنظام السوري بسبب الإجراءات التي يتخذها، فضلا عن اعتماد الاستنتاجات المتعلقة بميانمار. وينبغي لحملة العمل من أجل الحماية التي أطلقتها الممثلة الخاصة في نيسان/أبريل، أن تقدم مساهمة قيمة في زيادة الوعي وتعزيز الجهود الرامية إلى إنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة الستة جميعها ضد الأطفال.

المساءلة عنصر أساسي من عناصر الوقاية ويجب تقديم المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة إلى العدالة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا دعمه المتواصل للمحكمة الجنائية الدولية. وفي القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، أفاد مجلس الأمن بأن الأطفال الذين جندتهم سابقا الجماعات المسلحة ينبغي أن يعاملوا أساسا باعتبارهم ضحايا لانتهاكات القانون الدولي. ويشمل ذلك الأطفال الذين سبق لهم الارتباط بالجماعات المتطرفة العنيفة، ولا بد من احترام حقوقهم الإنسانية احتراما كاملا بما يتماشى مع القانون الدولي. وللأسف، نرى في بعض المناطق من العالم أن محاكمة القصر ووالديهم تجري بدون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة والضمانات المطلوبة. وهذه مسألة تبعث على القلق الشديد بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

ما انفكت خطة الأطفال والنزاع المسلح تشكل أولوية قصوى بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ونؤيد الجهود الرامية إلى منع

تجنيد الأطفال واستخدامهم، وكفالة الإفراج عنهم، وضمان إعادة إدماجهم على نحو شامل وناجح من خلال التدخلات الطويلة الأجل التي تتبع النهج القائم على الحقوق وإدماج المنظور الجنساني.

تم تزويد الأمانة العامة بالنص الكامل لهذا البيان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن منظمة حلف شمال الأطلسي.

السيدة هتشنسن (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم منظمة حلف شمال الأطلسي، أشكركم، يا سيادة الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن في هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وأشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية هذا الصباح على بياناتهم المؤثرة جدا.

تحتفل منظمة حلف شمال الأطلسي هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لإنشائها، مما يتيح الفرصة ليس للتأمل في إنجازاتها فحسب، ولكن أيضا التطلع إلى المستقبل، لأن القيم الأساسية للمنظمة: الديمقراطية، والحرية الفردية، وسيادة القانون تؤكد عملنا بشأن حماية المدنيين، ولا سيما في مجال حماية الأطفال والنزاع المسلح. ونشيد بالجهود التي يبذلها مجلس الأمن والمجتمع الدولي، خاصة الذين يعملون بلا كلل في الميدان لحماية الأطفال. ونرحب أيضا بمبادرة الممثلة الخاصة غامبا: ”العمل من أجل الحماية“، ونتطلع إلى المشاركة فيها وفي غيرها من المبادرات.

تدرك منظمة حلف شمال الأطلسي أن حماية الأطفال من آثار النزاع المسلح ضرورة أخلاقية وعنصر أساسي لوقف دوامات العنف. ومنذ بحث موضوع الأطفال والنزاع المسلح للمرة الأولى في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في شيكاغو في عام ٢٠١٢، أحرزنا تقدما كبيرا في وضع تدابير عملية ميدانية المنحى للتصدي للانتهاكات المتصلة بالنزاع المرتكبة ضد الأطفال. ابتداء من اعتماد مجلس شمال الأطلسي لوثيقة السياسات المعنونة ”حماية الأطفال في النزاعات المسلحة – آفاق المستقبل“ في عام ٢٠١٥، إلى إعادة التأكيد مؤخرا على السياسة العامة في مؤتمر بروكسل لعام ٢٠١٨، أصبح التزام منظمة حلف شمال الأطلسي بحماية الأطفال في مناطق النزاع جزءا بارزا من نهجنا الشامل إزاء حماية المدنيين.

ومهما يكن من أمر، فإن الميدان هو المكان الذي نرى فيه على الصعيد العملياتي التزاماتنا تتحول إلى ممارسات جيدة، وحيث نعزز ولايتنا في مجال الحماية، مع إيلاء عناية خاصة لحماية النساء والأطفال. ونحن فخورون بكل مساعينا للنهوض بحماية الأطفال في البعثات والعمليات التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي. وبالاشتراك مع الأمم المتحدة، اتخذنا تدابير عملية وميدانية المنحى لمعالجة الانتهاكات، بما في ذلك اعتماد إجراءات تشغيل موحدة تتعلق بالانتهاكات الجسيمة الستة.

في أفغانستان، أنشأت بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وهي بعثة غير قتالية، تعكف على تدريب قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية ومساعدتها، وإسداء المشورة لها. وتواصل البعثة حرصها على إظهار التزامها بتنفيذ مبادئ حماية الطفل من خلال التدريب وبناء القدرات. ولا يزال مسؤولو منظمة حلف شمال الأطلسي يغتنمون الفرص لإثارة مسألة حماية الأطفال في تفاعلاتهم السياسية والعسكرية مع كبار المسؤولين الأفغان.

يكتسي التدريب السابق للنشر أهمية كبيرة في صياغة المبادئ وتحويلها إلى تغيير عملياتي. ومن ثم، أصبح هذا التدريب في منظمة حلف شمال الأطلسي إلزاميا لجميع الأفراد الذين يتم نشرهم في بعثاتنا وعملياتنا. يجري أيضا دمج منهجي لسياساتنا المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح في سيناريوهات تماريننا العسكرية، ويعني ذلك أن قادة منظمة حلف شمال الأطلسي

يتلقون التدريب على الاستجابة للحالات حيثما وجدوا أن الانتهاكات الجسيمة الستة تُرتكب ضد الأطفال.

لئن كان التدريب وحده ليس هو الحل، فإنه يكفل إدراك الأفراد العاملين بأن الأطفال من بين مختلف الفئات السكانية المتضررة من النزاع، وأن الأفراد الذين يتم نشرهم للحماية يتم تدريبهم على منع أي انتهاكات وتحديدها والتصدي لها. ومن أجل دعم التدريب وتعميم خطة الأطفال والنزاع المسلح، تم تعيين منسقين معنيين بالأطفال والنزاع المسلح في جميع هياكل قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي. ويعمل منسقو منظمة حلف شمال الأطلسي مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى من أجل تبادل التقارير والمعلومات حيثما أمكن ذلك.

على الرغم من أننا فخورون بما حققناه، لا يزال يتعين فعل الكثير. وإذ نتطلع إلى المستقبل، سنظل نكفل بأن يكون التزامنا بهذه الخطة منصبا بشدة على العمل. ونهدف هذا العام إلى تحسين عرض قائمة التزاماتنا السياسية ودعم الجهود الرامية إلى رصد حالات الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، وتعزيز التدريب المقدم لجميع الموظفين في منظمة حلف شمال الأطلسي.

في هذه الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، نكرر الإعراب عن الشواغل إزاء الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي المرتكب ضد الفتيات والفتيان. ولذلك، سنركز على الحماية من العنف الجنسي في نهج السياسات الشاملة الجديد الذي نعكف على وضعه حاليا. وما يكتسي أهمية كبيرة لدينا الرغبة في تعزيز تنسيقنا مع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى من أجل تعزيز حقوق الطفل، وتعزيز المساءلة وزيادة التقيد بالقانون الدولي والأعراف الدولية. إن العمل معا هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يحقق هذه الخطة. وتتطلع منظمة حلف شمال الأطلسي إلى تبادل الممارسات الجيدة مع زملائنا العاملين على الصعيد الدولي، وإلى تحديد مجالات التعاون المتبادل، بما في ذلك مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبخاصة مع المجتمع المدني.

من الواضح أن التحديات لا تزال قائمة، مما يعرقل التنفيذ الكامل لخطة الأطفال والنزاع المسلح. وغالبا ما تؤخذ تفاصيل الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال بوصفها مسلمات وبديهيات في الإبلاغ العالمي عن النزاع المسلح، ويبدوا أن العمل المضطلع به يتضاءل أمام الأعداد المتزايدة للضحايا من الأطفال. وتقع على عاتق المجتمع الدولي المسؤولية عن ضمان حماية الأطفال – كل الأطفال. إنها مسؤولية جماعية، مسؤولية تلتزم بها منظمة حلف شمال الأطلسي التزاما تاما. إن حماية الأطفال اليوم تحول دون نشوب النزاعات في المستقبل، ذلك المستقبل السلمي الذي تتوق إليه منظمة حلف شمال الأطلسي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر معالي وزير خارجية بولندا، وأثني على الرئاسة البولندية لمجلس الأمن لهذا الشهر على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. ونعرب عن بالغ تقديرنا لجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على تقاريرهم الشاملة. ونشيد بفريق الممثلة الخاصة للأمين العام، واليونيسف وإدارة عمليات حفظ السلام على ما يبذلونه من جهود منسقة لوضع حد للانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال. كما نشيد بدوائر المنظمات غير الحكومية التي تسهم إسهاماً ممتازاً في النهوض بحقوق الطفل.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن بالغ القلق إزاء حجم الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاع المسلح في عام ٢٠١٨، ومدى تعقيدها وخطورتها، ولا سيما إزاء أعلى عدد من الإصابات على الإطلاق في صفوف الأطفال، على النحو المبين في التقرير السنوي الأخير للأمين العام (S/2019/509). وفي الوقت نفسه، يشير الانخفاض العام في عدد حالات تجنيد

الأطفال، والهجمات على المدارس، فضلا عن التوافق القوي في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن أهمية هذه المسألة، إلى أنه من الممكن تحقيق تغيير إيجابي.

وفي هذا الصدد، تود كازاخستان أن تقترح التوصيات التالية الرامية إلى تعبئة إرادتنا الجماعية لصون ٤٠٠ مليون من الأطفال المتضررين من النزاع.

أولا، يجب علينا تشجيع الامتثال الكامل للقانون الدولي وتعزيز المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال. ومن بالغ الأهمية أن تصدق جميع الدول الأعضاء على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل والمعاهدات الأخرى ذات الصلة، وأن تنفذها بصرامة. كما نشجع الحكومات على تأييد الأدوات الدولية المتعلقة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، مثل القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو بالجماعات المسلحة (مبادئ باريس)، وإعلان المدارس الآمنة ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال، وإدراج أحكام تتعلق بحماية الطفل في عمليات السلام، ولا سيما مع الجماعات المسلحة غير الحكومية. ويسرني أن أشير إلى أن بلدي قد صدق على جميع المعاهدات ذات الصلة، وأيد جميع المبادرات الدولية المتصلة بحماية الأطفال.

ثانيا، علينا إعطاء الأولوية للتدابير الوقائية. فمن الواضح أن إمكانية حصول الأطفال على التعليم وانتفاعهم بالرعاية الصحية والخدمات الأساسية عنصر أساسي من عناصر منع نشوب النزاعات وبناء مجتمعات مستدامة. ولذلك، فإن الاستثمار في التنمية والتعليم، وتوفير ظروف معيشية أفضل وتلبية احتياجات الأطفال الاجتماعية والاقتصادية أمور بالغة الأهمية لمنع تجنيدهم وارتكاب انتهاكات جسيمة بحقهم. وفي هذا الصدد، يكتسي دعم بناء القدرات على الصعيدين المحلي والإقليمي وتعزيز التسامح نفسَ القدر من الأهمية.

ثالثا، علينا زيادة دعم برامج إعادة الإدماج وإعادة التأهيل للأطفال المتضررين من النزاع المسلح. إذ يجب توفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لكفالة إعادة تأهيل الأطفال فوراً. وفضلاً عن ذلك، علينا أن نعيد التفكير في النُّهج التي نتبعها لإعادة الإدماج وأن نُعدّ برامج طويلة الأجل، تساعد الأطفال على الاندماج مجددا في المجتمع على نحو أنجع. ولذلك، أيّدنا إنشاء الائتلاف العالمي من أجل إعادة إدماج الأطفال الجنود. ونتولى، بالاشتراك مع فرنسا ومالطة، رئاسة فريق الأصدقاء التابع للائتلاف المعني بإعادة الإدماج. ونعتقد أن النُّهج الجديدة التي وضعها ائتلافنا تساعد الأطفال على العودة إلى الحياة الطبيعية بصورة أنجع فيصبحوا بذلك عناصر ناجحة في مجتمعاتهم، بل عناصر حفازة أيضاً وعوامل للتغيير.

وأخيرا، نؤيد الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى الدول الأعضاء للعمل على نحو وثيق مع الأمم المتحدة من أجل تيسير عودة الأطفال والنساء المنتسبين فعلا إلى جماعات إرهابية أو الذين يُزعم انتسابهم إليها، مع أخذ مصالح الطفل الفضلى في الاعتبار. وقد كان لكازاخستان أن تعيش تجربة فريدة تمكنت خلالها من إعادة ما مجموعه ٦٠٠ من مواطني كازاخستان ممن سبق تورطهم مع تنظيم الدولة الإسلامية إلى ديارهم بأمان من سوريا، بمن فيهم أكثر من ١٥٦ امرأة و٤٠٦ أطفال، إبان حملة زهوسان ”Zhusan“ الإنسانية للإنقاذ. وقد اتخذت الوكالات الحكومية، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، ورجال الدين والمتطوعين، التدابير اللازمة لتوفير المساعدة الطبية والنفسية للضحايا ويواصلون إعادة تأهيلهم في مراكز إقليمية أنشئت خصيصا لذلك.

وسأختم بياني معيداً تأكيد التزام كازاخستان بكل التدابير الجماعية والشاملة الرامية إلى كفالة سلامة ورفاه الأطفال، الذين يمثلون أهم مواردنا، غير أنهم يُضحون في أوقات النزاع المسلح أضعف الفئات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد أمايو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة بولندا على توليها رئاسة مجلس الأمن، وأن أشكر وزير الخارجية على عقد هذه الجلسة الهامة. وأعتقد أن هذه المناقشة المفتوحة تمثل فرصة ممتازة لإعادة تأكيد دعمنا القوي لهذه الولاية الهامة بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

وأود أيضا أن أشيد بالسيدة فيرجينيا غامبا، والسيدة هنرييتا فور، والسيدة مارية كامارا والسيد بيتر أوان على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة هذا الصباح.

ويحيط وفد بلدي علما بتقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2019/509)، ويقدر الأنشطة العديدة المضطلع بها بهدف تحسين حياة الأطفال في حالات النزاع. ونعتقد أن خطط العمل، والمشاركة في مفاوضات وقف إطلاق النار، والمساعي المبذولة مع مختلف البلدان قد ساهمت في تحسين حياة الأطفال الأبرياء، ضحايا النزاعات والصراعات. ونحن على يقين من أن التوصيات الواردة في التقرير ستعزز حماية الأطفال في النزاع المسلح حمايةً فعالةً وواسعة النطاق، بمن فيهم الأطفال الموجودون في المدارس والمستشفيات.

وعلى مدى العقد الماضي، شهد العالم زيادة في التطرف العنيف والإيديولوجيات المتطرفة التي تروجها الجماعات الإرهابية من أجل نشر دعايتها الضالة، بما في ذلك استهداف الأطفال للتجنيد في التطرف العنيف.

وتستنكر كينيا تجنيد الأطفال واستخدامهم كسلاح من أسلحة الحرب. ونعتقد أن ذلك ينطوي على مسائل عامة وأوسع نطاقا تشمل تفكك النسيج الاجتماعي للبلد. وعلى هذا النحو، ينبغي أن تكون حماية الطفل جزءا لا يتجزأ من أي استراتيجية ترمي إلى إدارة النزاعات ومنع ونشوبها. وفي هذا الصدد، نقدر التقدم المحرز بفضل آلية الرصد والإبلاغ الحالية والفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

ونلاحظ مع الأسف التحديات السائدة فيما يتعلق بحماية الأطفال الذين يشبون في حالات النزاع. ويجب أن تدفع حقيقةُ تعرض الأطفال لأعمال عنف واعتداء البشريةَ إلى إعادة التفكير في المسؤولية عن الحماية. فهي في الواقع واجبنا الأخلاقي الجماعي، إلى جانب كونها التزاما قانونيا.

وفي عدد من البلدان النامية، تشمل الأسباب الجذرية الأساسية لنشوب النزاعات الفقرَ المدقع؛ وأوجهَ عدم المساواة السياسية، والاجتماعية والاقتصادية؛ وارتفاعَ معدلات البطالة. ولهذه الأسباب، من السهل استمالة شباب قلقين، معظمهم من الأطفال، للكفاح، بل الإيقاع بهم في شرك التطرف أيضاً، بأدنى بقدر من الحوافز الاقتصادية.

ولذلك، سأختتم بياني بالتركيز على ثلاث نقاط هامة.

أولا، أؤكد على أهمية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تنفيذاً متوازناً في معالجة تحديات التنمية الاقتصادية التي تشكل السبب الجذري لمعظم النزاعات. إذ نعتقد أن أهداف التنمية المستدامة تتيح أنجع الآثار من حيث التكلفة والاستدامة في التخفيف من وطأة الفقر والنزاعات وتوفير المستقبل المشرق الذي يستحقه جميع الأطفال بحق.

ثانيا، ندعو مجلس الأمن لا لصون السلام فحسب، بل أيضا، وعلى سبيل الأولوية، إلى استخدام ولايته من أجل إحلال السلام في المناطق المتضررة من النزاع. وسيتطلب ذلك تعاون منظومة الأمم المتحدة بأسرها والمجتمع الدولي للإسهام في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

ولن تكون حماية الأطفال مكفولة إلا حيث يعمّ السلام وحيث يتم التقيّد بالقوانين الوطنية والقانون الدولي الإنساني وتنفيذها. وهذا يستدعي مواصلة تقيّد جميع الدول، كبيرها وصغيرها، بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وأخيرا وليس آخرا، لا بد من الإقرار بالدور الهام الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في وضع السياسات الإقليمية لتوجيه أعضائها صوب إعداد خطط عمل وطنية مشتركة تتعلق بحماية الطفل أثناء النزاع. ويمكننا أن نعمل معا وأن نضطلع بالمزيد لضمان عالم يكون فيه لأطفال هذا الجيل والأجيال القادمة، الحق في أن يكونوا أطفالا ويكون لهم فيه حق التمتع بهذا الحق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد صديق (السودان) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأؤكد لكم تعاوننا معكم. أود أن أعرب عن تقديري لبولندا على تنظيمها لهذه الجلسة الخاصة لمجلس الأمن للتداول بشأن تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح (S/2019/509). إن وفد بلادي يقدر الدور الذي قامت به السيدة فرجينيا غامبا وجهودها المبذولة لتجسيد الحالة المخيفة للأطفال في الصراع المسلح. إن تقرير الأمين العام واضح. وفي هذا الصدد، يعرب وفد بلادي عن تقديره الشديد وامتنانه لليونيسيف، بقيادة المديرة التنفيذية السيدة هنريتا فور. نشكر اليونيسف على العمل القيم الذي يقوم به موظفوها في جميع أنحاء العالم لحماية الأطفال. إن الشهادات والتجارب الشخصية التي عرضها علينا هذا الصباح شابان من أفريقيا تشهد على خطورة ووحشية الصراعات الداخلية وتأثيرها على الأطفال. وتعكس رواياتهما الكيفية التي يتعرض بها الشباب للقتل والتشويه وجميع أنواع المعاملة القاسية.

وإدراكاً منا لمسؤوليتنا تجاه رفاه الأطفال والالتزام بجميع الصكوك الدولية التي تنظم حقوق الطفل، فقد حان الوقت للوقوف معًا لوضع حد لتجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة. لقد حان الوقت لمنع الجماعات المسلحة وحركات التمرد والجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية من تعريض الأطفال لويلات الحرب.

خلال السنوات القليلة الماضية، وبمساعدة من اليونيسف، تمكن السودان من إطلاق سراح مقاتلين أطفال من قبضة بعض الجماعات المسلحة وتسليمهم. وقد تم تقديم المساعدة النفسية والاجتماعية لهم وإعادة إدماجهم في المجتمع بطريقة مقبولة. وقد تمكنوا من التغلب على الصدمات والتعافي منها. في نهاية المطاف، تم دمجهم في أسرهم.

لقد مددت حكومتي مؤخرا وقف إطلاق النار من جانب واحد في جميع مناطق الصراع في السودان. وردت بعض الجماعات المسلحة في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان بالمثل. هذا، بالطبع، خطوة في الاتجاه السليم نحو التسوية السياسية للنزاعات المسلحة في بلدي. وعند التفاوض على اتفاقات التسوية السياسية مع حاملي السلاح، ستكون قضية الأطفال وحمايتهم بارزة للغاية وسيتم تضمينها في تلك الاتفاقات.

من المعروف أن السودان أدى دورًا كبيرًا من أجل الاستقرار والسلام في كل من جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. وتعمل جمهورية السودان مع الدول الأفريقية الأخرى والاتحاد الأفريقي بوصفها ضامنةً لتلك الاتفاقات. وفي أعقاب التنفيذ، ستسعى حكومة بلادي إلى ضمان حقوق الأطفال في كلا البلدين، ربما من خلال المزيد من الإضافات لمنع أي انتهاك لحقوق الطفل.

إن السلام والاستقرار والتسويات السياسية للصراع وإخماد صوت البنادق وتهيئة فرص العمل هي من بين التدابير التي تتبعها حكومة بلادي لتأمين سلامة الأطفال وحمايتهم من آثار الحرب. وبالتعاون مع الممثلة الخاصة للأمين العام واليونيسيف، توجد مؤسسات وطنية ومحلية لتنفيذ خطة العمل المشتركة الموقعة مع الأمم المتحدة في عام ٢٠١٦. وقد قامت الممثلة الخاصة

للأمين العام بزيارة السودان مرتين. كما قام الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالأطفال في الصراعات المسلحة بزيارة البلد.

في مسعانا لحماية الأطفال في مناطق النزاع، يولي السودان اهتمامًا خاصًا لثلاثة تدابير ويركز عليها. أولاً، تدريب القوات المسلحة، وخاصة تلك المندمجة في هيئات إنفاذ القانون، على إجراءات التشغيل الدائمة؛ وثانياً، إطلاق حملات التوعية وإدامتها بشأن أهمية حماية الأطفال من أية انتهاكات وتشجيع الإبلاغ عن أية محاولات لتجنيد الأطفال في القوات المسلحة؛ وثالثا، الفحص الكامل والصارم للأعمار أثناء اختيار المجندين.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد استعداد بلدي للتعاون بشكل كامل مع السيدة فرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام، والفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالأطفال في الصراعات المسلحة. كما نؤكد التزامنا الكامل بالإطار القانوني الدولي بشأن الأطفال، والذي يشارك السودان فيه طرفاً.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ.

السيد راوم (لكسمبرغ) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أهنئ بولندا على تنظيم هذه المناقشة العامة بشأن حالة الأطفال في الصراع المسلح، وكذلك جميع المتكلمين على عملهم وشهاداتهم القيمة. كما أود أن أشكر بلجيكا على العمل الذي تقوم به على رأس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالأطفال والصراع المسلح. تؤيد لكسمبرغ تمامًا البيانات التي ألقيت نيابة عن الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء الأطفال والصراع المسلح.

يبدأ التقرير السنوي للأمين العام (S/2019/509) عن حالة الأطفال في الصراع المسلح بملاحظة مؤلمة مفادها أن حجم الانتهاكات كان أكبر بكثير في عام ٢٠١٨ مقارنة بالعام السابق. إنها تمثل المحنة اليومية غير المقبولة لأكثر من ٢٤ ألف طفل يعيشون في حالات الصراع. ويُحتجز الآلاف من الأطفال في مراكز احتجاز المشتبه في أنهم مقاتلون إرهابيون أجانب في ظروف غير مناسبة لسنهم وضعفهم. يجب أولاً وقبل كل شيء اعتبار جميع الأطفال الذين يتعافون من بيئات صادمة ضحايا. ويجب أن تكون الرعاية النفسية والاجتماعية وإعادة التأهيل لهم أولوية.

في غضون يومين، سنحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، الذي أضاف قتل الأطفال وتشويههم إلى الجرائم الخطيرة المعترف بها في الإطار المعياري بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة. ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن أكثر من ١٢ ألف طفل قُتلوا أو شُوهوا في عام ٢٠١٨. وبذلك يتضح أن القرار لم يفقد أيًا من أهميته.

في عدد من النزاعات الحديثة، يُستخدم منع وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين بوصفه سلاح حرب. الأطفال هم أولى الضحايا. وهذا انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني. إن استخدام واستهداف المدارس والمستشفيات لأغراض عسكرية يعرض الأطفال للعديد من الأخطار، مثل القصف والاختطاف والتجنيد من قبل الجماعات المسلحة. والجمود في العديد من النزاعات يعني أن أجيالاً من الأطفال يرون أن فرص حصولهم على التعليم قد تقلصت بشدة. هذا أمر مأساوي بالنسبة للأفراد والمجتمعات بأكملها والتي تصبح بذلك مهددة بالركود.

لا تزال المدارس هدفا لهجمات متعمدة. ويتم نهب المرافق المدرسية أو تحويلها بانتظام عن وظيفتها الأساسية لاستخدامها في أغراض عسكرية. إننا نحث جميع الدول الأعضاء التي لم تؤيد بعد إعلان المدارس الآمنة على فعل ذلك. وندعو جميع الدول إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، ومن خلاله ردع أطراف النزاع عن استخدام المدارس لأغراض عسكرية.

في عام ٢٠١٨، قام الأمين العام بتوثيق عدد كبير جدًا من حالات الاعتداء الجنسي على الفتيات والفتيان في مختلف النزاعات المستمرة، مع العلم أن الأرقام المسجلة هي بالتأكيد أقل بكثير من الأرقام الحقيقية بالنظر إلى أن نسبة كبيرة من هذه الجرائم لا يتم الإبلاغ عنها أبدًا. إن الإفلات من العقاب في مواجهة العنف الجنسي يشجع على تكراره. وعندما لا تستطيع العدالة الوطنية أداء المهمة، يجب محاكمة مرتكبي هذه الجرائم والمسؤولين عنها أمام العدالة الجنائية الدولية، وفي نهاية المطاف أمام المحكمة الجنائية الدولية.

ولكي تكون الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاعات المسلحة فعالة في مكافحة الإفلات من العقاب، من الضروري توفير موارد مخصصة لإنشاء آليات موثوقة لجمع البيانات وتوفير الأمن لموظفي الرصد وتمكينهم من الوصول بدون عوائق.

وسنحتفل في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن نتصرف اليوم لحماية حقوق الأطفال وضمان تمتعهم بهذه الحقوق.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فييتنام.

السيد دانغ دينه كوي (فييتنام) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ١٠ الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي إندونيسيا، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار.

ونود أن نهنئ بولندا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونشكر وفدها جزيل الشكر على عقد مناقشة اليوم بشأن هذه المسألة الهامة جدا. ونشكر السيدة فرجينيا غامبا ومقدمي الإحاطات الآخرين على إحاطاتهم الثاقبة.

لقد مضى أكثر من عقدين من الزمن منذ عقد أول مناقشة مفتوحة بشأن هذا الموضوع في هذه القاعة (انظر S/PV.3896). وترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالتطورات الإيجابية في مجال حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ومما يشجعنا كذلك العديد من التدابير المطروحة مثل ”شباب ٢٠٣٠: استراتيجية الأمم المتحدة للشباب“ وإطلاق عملية المشاركة الفعالة مع الجهات الفاعلة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. ومع ذلك ما زلنا كما يتضح من تقرير الأمين العام (S/2019/509) نشعر بقلق عميق إزاء العدد الأكبر من الحالات التي تم التحقق منها من قتل أو تشويه الأطفال،والمعاناة التي لا توصف لآلاف الأطفال الذين اُستخدموا أو جُندوا قسراً بوصفهم دروعا بشرية أو انتحاريين أو رقيق جنسي، بالإضافة إلى الآثار المؤذية للهجمات على المدارس والمستشفيات. ونلاحظ أيضاً أن النزاعات المطولة وأساليب الحرب المدمرة وتجاهل القانون الدولي هي من بين الأسباب الرئيسية وراء ذلك. وإزاء هذه الخلفية، نعتقد أن هناك إجماعاً عالمياً قوياً للمضي قدماً في جدول الأعمال هذا. ونعتقد أيضاً أن هناك حاجة إلى توافق آراء أقوى لتحويل تلك الالتزامات إلى إجراءات مجدية.

ونقدر جهود الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وآلية الرصد والإبلاغ المنشأة بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). ونؤيد مواصلة المشاركة البناءة مع الدول الأعضاء في استخدام معلومات دقيقة وموضوعية وموثوقة ويمكن التحقق منها في عملية الإبلاغ لضمان نزاهة عمل الممثلة الخاصة ومصداقيته. وإذ نشجع أيضاً المشاركة بين الأمم المتحدة والأطراف في النزاعات، نعيد التأكيد على مبدأ مسؤولية الدول وسلطتها الأساسيتين في حماية مدنييها خلال النزاعات المسلحة. ونرى أن هناك حاجة إلى نهج شامل لمعالجة الأسباب الجذرية للصعوبات التي يتحملها الأطفال.

وعلى الصعيد الإقليمي، تواصل الرابطة مشاركتها في حماية حقوق الطفل في النزاعات المسلحة. ففي تشرين الأول/

أكتوبر ٢٠١٨ عُقد حوار الرابطة حول اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لإذكاء الوعي بتنفيذ حقوق الطفل. وتتعاون الرابطة أيضا تعاونا وثيقا مع وكالات الأمم المتحدة. فيفي عام ٢٠١٨ أجرت الممثلة الخاصة للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال حواراً سنوياً مع اللجنة المعنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل وحمايتها التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) فإن الرابطة تلتزم بقوة بمكافحة انتهاكات حقوق الطفل وستستمر في العمل مع جميع شركائنا لمواصلة هذا العمل الحيوي من أجل تحسين حياة أطفالنا.

واسمحوا لي بالتحدث بصفتنا الوطنية. وسنعمل بصفتنا رئيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠٢٠ بشكل وثيق مع دول الرابطة الأخرى لتعزيز الترتيبات الحالية واستكشاف إمكانيات أخرى. ونرى أن مجلس الأمن، بما يتحمله من مسؤولية أساسية، بحاجة إلى تكريس المزيد من الجهود لمنع نشوب النزاعات وحلها. ويمكن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتوفير حماية أكثر فعالية لأطفالنا. ونحن ممتنون بشدة للمنظمات غير الحكومية والأفراد الذين يعملون في الميدان لإحداث تأثير عميق على حياة الأطفال وإلهام الآخرين.

وبوصفنا دولة نهضت من رماد الحروب، نؤكد أهمية وجود استراتيجية شاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، مع إعطاء الأولوية العليا لضمان استمرار التعليم أثناء النزاع، باعتبار أنه لا يمكّن الأطفال فحسب، بل يعالج أيضاً الأسباب الجذرية للنزاعات، وذلك من خلال غرس وتعزيز ثقافة السلام في قلوب الأطفال وعقولهم. ونتشاطر أيضا الرأي القائل بأننا بحاجة إلى إيلاء اهتمام أكبر لمعالجة مسألة المتفجرات من مخلفات الحروب وتأثيرها السلبي على سبل العيش والبيئة والصحة العامة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتفتخر فييتنام بأنها أول بلد في آسيا والثاني في العالم الذي يصدّق على اتفاقية حقوق الطفل. وأتيحت لنا خلال فترة ولايتنا الأولى في المجلس في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ فرصة ثمينة للعمل عن كثب مع البلدان الأخرى بغية اتخاذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) بالإجماع. ونحن ملتزمون بالعمل الوثيق مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين لتعزيز وحماية المصالح الفضلى للأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد بحر العلوم (العراق): بدايةً، يتقدم وفد بلادي بالشكر إلى الممثل الدائم لبولندا، رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على عقد هذا الحوار البناء، ويتمنى لوفد بولندا التوفيق في رئاسة المجلس لهذا الشهر. والشكر موصول إلى الممثل الدائم لبيرو على إدارته الحكيمة خلال الشهر المنصرم. كما يتقدم بالشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فرجينيا غامبا، والمديرة التنفيذية لليونيسيف، السيدة هنريتا فور، والسيدة مارية كامارا والسيد ماجوك بيتر أوان، على إحاطاتهم القيمة.

وبهذا الصدد، يود العراق بيان ملاحظاته بشأن تقرير الأمين العام (S/2019/509) المؤرخ في ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٩.

في الوقت الذي يشيد العراق بالدور الذي تلعبه مكاتب الأمم المتحدة في العراق، فإنه يحث الهيئات والمنظمات الدولية والخبراء المستقلين والمقررين المختصين المعنيين بالعمل في نطاق الولاية المناطة بهم وتوخي الدقة في المعلومات الواردة في التقارير، والتحقق جيداً من مصادر هذه المعلومات، كون أن بعضها ما زال يؤخذ من مصادر غير موثوقة ولا تتحرى الدقة عند عرضها لهذه المعلومات.

كما نأسف على عدم أخذ التقرير بملاحظات وتوصيات العراق المقدمة في مذكرته ٢٣٨ المؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩.

فضلاً عن إضافة فقرات لم يتم مشاركتها مع وفد بلادي ولا حتى التحقق من صحتها.

ذكر التقرير في فقرته الحادية والسبعين أن قوات الشرطة الاتحادية العراقية قد جندت خمسة أطفال ذكور لحماية نقطة أمنية. وبعد التحقق من الأمر، لم يتم إثبات صحة هذه الموضوع. وهنا نتساءل: هل تحتاج القوات الأمنية العراقية التي خاضت حربا ضروسا ضد الإرهاب إلى خمسة أطفال لحماية نقطة أمنية في الوقت الذي أشاد فيه المجلس والعديد من المسؤولين في الأمم المتحدة بالمهنية والحرفية العالية التي أبداها منتسبو القوات الأمنية العراقية بجميع صفوفها خلال العمليات العسكرية ضد الإرهابيين وأولوية المحافظة على المدنيين والمنشآت المدنية.

إن التنظيمات الإرهابية لها القدرة والقابلية التي تمكنها من شن هجمات على المدنيين في أي مكان، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، والأحداث العالمية أثبتت صحة هذا الأمر. لذا، فإن ما ذكر في الفقرة ٧٦ من التقرير لا ينسجم مع مجريات الأحداث على أرض الواقع، فضلا عن أن ما ورد يعود إلى عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، ولا نرى ضرورة لذكره في هذا التقرير الذي يغطي عام ٢٠١٨.

يساورنا بالغ القلق لوصف تقرير الأمين العام ما جرى في العراق بأطراف النزاع. لقد وضح العراق في مناسبات عديدة أن ما حصل على أرضه لم يكن نزاعا بين أطراف، بل كانت حربا لدولة ضد تنظيم إرهابي استباح حرمة الإنسان والأرض، مرتكبا أفظع الجرائم بحق الأطفال وبقية أبناء الشعب العراقي، وهذا ما أكدته عشرات القرارات والتقارير الصادرة عن هذا المجلس.

تتمتع السلطة القضائية العراقية بالاستقلال في أحكامها، وبنظم تقاضٍ تنسجم مع المعايير الدولية. وتبذل حكومة بلادي جهدا واضحا لضمان توفير محاكمات عادلة وشفافة، تضمن حق الجميع، وتجري تعديلات لتكييف الوضع القانوني للأطفال من ضحايا الإرهاب. وإذ يؤكد وفد بلادي دعمه الكامل لكل الجهود الأممية المبذولة للوصول إلى بيئة آمنة ينعم فيها الأطفال، فإنه يحث المكاتب الأممية على

التأكد من صحة المعلومات الواردة في التقارير، وأن تقدم الأدلة وتبدي التعاون مع الحكومة العراقية بغية التحقق من صحتها، إذ أن الحكومة العراقية لن تتهاون في معاقبة المقصرين والخارجين عن القانون. وإن هذا النهج المتبع في تقصي المعلومات في التقرير السنوي للأمين العام لا يشكل إلا عبئا مضافا إلى أعباء بلد يحاول التعافي من هجمة شرسة شنت بحقه.

ختاما، يصادف اليوم الذكرى الأليمة لجريمة الاجتياح الصدامي لدولة الكويت الشقيقة، وهذه الجريمة التي تتنافى مع كل الأعراف والقيم، والتي لا تمت بصلة لأخلاق الشعب العراقي. ومنذ سقوط النظام الديكتاتوري في عام ٢٠٠٣، يعمل العراق جاهدا على بناء علاقات حسن الجوار مع الشقيقة دولة الكويت والقائمة على الاحترام المتبادل وبما يعود بالمنفعة والمصلحة العامة للشعبين والبلدين الشقيقين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد هاو دو سوان (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): يهنئكم وفد بلادي، سيدتي الرئيسة، على تولي بولندا رئاسة مجلس الأمن. نحن واثقون بحكمتكم وقيادتكم القديرة. ويمكنني أن أؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين. ويشكر وفد بلادي أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام غامبا والمتكلمين الآخرين على إحاطاتهم الإعلامية اليوم.

ميانمار ملتزمة بإنهاء ومنع الانتهاكات والإساءات ضد الأطفال. لقد اتخذنا خطوات هامة، مثل إنشاء آليات وقائية محلية والتعاون مع الشركاء الدوليين، وخاصة مع الأمم المتحدة ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة.

في الآونة الأخيرة، في ٢٤ تموز/يوليه، سن برلمان الاتحاد قانون حقوق الطفل الذي طال انتظاره. القانون الجديد هو أكثر قوانين الأطفال شمولاً في ميانمار، حيث يتضمن أحكامًا شاملة بشأن حقوق الطفل ومنع جميع أشكال العنف ضد الأطفال، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة الستة.

وقد تم إنشاء اللجنة الوزارية المشتركة لمنع الانتهاكات الجسيمة الستة أثناء النزاع المسلح في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وتجري الآن مشاورات لوضع خطة عمل لمنع القتل والتشويه والعنف الجنسي ضد الأطفال. منذ توقيع خطة العمل المشتركة مع الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢، تم إطلاق سراح قرابة ١ ٠٠٠ قاصر وإعادة دمجهم في المجتمع. والأهم من ذلك أن حالات التجنيد الجديدة التي تم التحقق منها قد انخفضت بشكل كبير على مر السنين إلى بضع عشرات فحسب في الوقت الحالي.

لقد نظمت الحكومة حلقات عمل تدريبية بالتعاون مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام. وفي الآونة الأخيرة حتى حزيران/يونيه ٢٠١٩، تم تزويد أكثر من ١٤ ألف شخص، بينهم أكثر من ٥٠٠ ٧ من الأفراد العسكريين، بحلقات عمل تدريبية قانونية حول اتفاقيات جنيف والانتهاكات الجسيمة الستة. علاوة على ذلك، فإن حملة التوعية العامة في جميع أنحاء البلاد لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة في ميانمار مستمرة منذ إطلاقها عام ٢٠١٣.

ميانمار الآن بصدد التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل. علاوة على ذلك، تحدد سياسة الشباب في ميانمار، التي تم تبنيها في عام ٢٠١٧، الجنود الأطفال السابقين على وجه التحديد باعتبارهم واحدة من ١١ فئة من الشباب والأطفال الضعفاء الذين يحتاجون إلى عناية وحماية خاصة. وتتعاون ميانمار أيضًا مع منظمة العمل الدولية لوضع حد للعمل القسري وأنشأت آلية لتقديم الشكاوى للإبلاغ عن تجنيد أشخاص دون السن القانونية في الخدمة العسكرية.

إن حكومة ميانمار لم تتغاض يوماً عن انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما الجرائم المرتكبة ضد أكثر الناس ضعفًا، بمن فيهم النساء والأطفال. وقد تم عرض الجناة على القضاء ومحاكمتهم وفقًا للقانون. كما تم اتخاذ إجراءات ضد أفراد عسكريين شاركوا في أنشطة تجنيد وانتهاكات غير قانونية.

نعتقد أن تحقيق سلام دائم أمر لا غنى عنه لإنهاء معاناة المدنيين الأبرياء، وخاصة النساء والأطفال في الصراع المسلح. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أعادت حكومة ميانمار عقد مؤتمر اتحاد بانغلونغ للسلام في القرن الحادي والعشرين من أجل التداول والسعي لتحقيق سلام دائم وبناء اتحاد فيدرالي ديمقراطي. وخلال الدورة الثالثة المنعقدة في تموز/يوليه ٢٠١٨، اعتمد المؤتمر القضاء على الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال وحماية حقوق الطفل بوصفهما من المبادئ الأساسية للقطاع الاجتماعي.

أود أن أعرب عن تقدير حكومتي للممثلة الخاصة للأمين العام غامبا ومكتبها لمشاركتهما البناءة. كما نشكر اليونيسف وفريق الأمم المتحدة القطري على مساهمتهما الهامة في تنفيذ خطة العمل المشتركة. نعتقد أن حماية الأطفال في الصراع المسلح تقع في المقام الأول على عاتق الحكومة المعنية.

وفي الوقت نفسه، يمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي القيام بدور حيوي من خلال تقديم المساعدة للحكومات في بناء قدراتها وتعزيز قدرتها على حماية الأطفال. من المهم أيضًا الاعتراف بالتطورات الإيجابية وتشجيعها. ولن نتمكن من تحقيق هدفنا النهائي المتمثل في إنهاء معاناة الأطفال في الصراع المسلح إلا من خلال المشاركة والتعاون البناءين.

يمكنني أن أؤكد للمجلس أننا سنواصل العمل جنبًا إلى جنب مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام والفريق العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح والشركاء الدوليين الآخرين

لإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وبناء مستقبل أفضل لأطفالنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): يسرني في البداية أن أهنئ جمهورية بولندا على رئاستها لمجلس الأمن هذا الشهر وأن أشكركم على عقد هذه المناقشة الهامة. كما أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا، على إحاطتها في بداية هذه الجلسة، وأن أؤكد مجدداً على تقدير دولة الإمارات البالغ لولايتها الهامة. والشكر موصول إلى المديرة التنفيذية لليونيسيف والمتحدثين على إحاطاتهم هذا الصباح.

لقد اطلع وفد بلادي على التقرير المقدم من الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وعلى الجهود المبذولة للإحاطة حول وضع الأطفال في النزاعات المسلحة، ويساورنا القلق إزاء خطورة التهديدات التي يواجهها الأطفال، والتي تعرض مستقبلهم للخطر الجسيم، وهي تهديدات تمتد من سوريا حيث تتزايد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، وإلى فلسطين حيث يجري ي قتل واحتجاز الأطفال الفلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية، ووصولاً إلى تجنيد الأطفال في اليمن من قبل الحوثيين وفي العراق والصومال من قبل الجماعات الإرهابية كداعش وحركة الشباب.

وتضم دولة الإمارات صوتها إلى صوت المجتمع الدولي، وتؤكد على التزامها بالعمل على تخفيف معاناة الأطفال في النزاعات عبر تقديم كل الدعم الممكن والمساعدات الإنسانية اللازمة، حيث ساهمت بلادي في تلبية احتياجات الأطفال بأكثر من خمسة مليارات دولار تم تقديمها إلى الجمهورية اليمنية وإلى الشعب اليمني الشقيق على مدى السنوات الأربع الماضية، ويتضمن ذلك تعهُّد دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية مؤخراً بتقديم حزمة مساعدات مشتركة تبلغ مائتين وأربعين مليون دولاراً إضافية لتمويل عمليات برنامج الأغذية العالمي في اليمن.

وبالإضافة إلى ذلك، تقوم دولة الإمارات بتركيز جهودها الإنسانية على الحفاظ على مصالح الأطفال على المدى البعيد والمهددين في مناطق النزاع، بما في ذلك من خلال توفير التعليم لهم، إيماناً منا بأن التعليم ليس فقط حقاً أساسياً لكل طفل، وإنما أيضاً أداة أساسية للنهوض بالمجتمعات بشكل شامل من أجل تقليل الصراعات واستغلال الأطفال في النزاعات. وتحقيقاً لهذه الغاية، قدمت دولة الإمارات مساعدات تعليمية لأكثر من مائتين وسبعين ألف طالب عبر برنامج الأغذية العالمي، وقامت ببناء مائة وخمسين فصلاً دراسياً لتوفير التعليم المؤقت، بالإضافة إلى تقديمها مبلغ خمسة وثلاثين مليون دولار إلى اليونيسيف لدفع رواتب المعلمين.

وبالرغم من الأهمية الكبيرة التي توليها بلادي لحصول الأطفال على التعليم، يساورنا بالغ القلق إزاء استغلال الأطفال والمدارس والمراكز التعليمية من قبل الميليشيات لإحداث أضرار وتدمير المباني، وخاصة قيام ميليشيات الحوثي في اليمن باستغلال المدارس كمراكز لتخزين الأسلحة وتجنيد الأطفال وتدريبهم واحتجازهم، وهي أفعال لا تعكس إلا تجاهلهم التام لالتزاماتهم بموجب القانون الدولي. ونحث في هذا الصدد مجلس الأمن على محاسبة الحوثيين على انتهاكاتهم الجسيمة.

وتؤكد دولة الإمارات مجدداً، بصفتها عضواً في تحالف دعم الشرعية الذي تم تشكيله بناءً على طلب الحكومة الشرعية في اليمن، على امتثالها لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وعلىوالتعامل الجدي للتحالف مع مسؤوليته المتعلقة بحماية كافة المدنيين في النزاع المسلح، وخصوصاً الأطفال. بالإضافة إلى ذلك، يواصل التحالف العمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين، بمن في ذلك السيدة غامبا، من أجل تعزيز حماية الأطفال في اليمن، وهو الأمر الذي انعكس

في توقيع مذكرة تفاهم مع مكتب الممثلة الخاصة في آذار/مارس من العام الجاري.

ونرى أن جهود التحالف أسهمت بشكل كبير في انخفاض الحوادث المزعومة خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٨، التي أشار إليها الأمين العام مؤخراً في تقريره. وتؤمن دولة الإمارات بأن أفضل سبيل لحماية أطفال اليمن في نهاية المطاف هو من خلال تحقيق السلام والاستقرار في اليمن، وفي هذا الصدد تؤكد بلادي على دعمها لاتفاق ستوكهولم وللعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة.

ويتعين علينا جميعا بذل مزيد من الجهود لضمان حصول الأطفال على الحماية الخاصة التي يستحقونها في مناطق النزاع وفقاً للقانون الدولي، وندعو في هذا الصدد الدول الأعضاء إلى استثمار المنصات ذات العلاقة للبحث ومناقشة التحديات المستجدة ومتطلبات إعادة دمج الأطفال على المديين القصير والبعيد، ووضع توصيات تهدف إلى سد فجوات التمويل.

وأخيرا، نُحث مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دراسة واعتماد طرق استجابة مبتكرة لمواجهة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في النزاع المسلح، بما في ذلك من خلال تعزيز مشاركة النساء والفتيات في المجتمعات المحلية كشركاء فاعلين في تصميم وتنفيذ الأعمال الإنسانية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد إمنادزه (جورجيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي بدايةً أن أشارك زملائي في تهنئة بولندا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكر الرئاسة البولندية على عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب. وأود أيضاً أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات. لقد كانت الإحاطات مفجعةً ولم يكن من الهين الاستماع إلى بعض القصص، ولكننا نشكرهم. فهناك حاجة ماسة إلى هذه المعلومات وهي محل تقدير بالغ لدينا.

يؤيد بلدي جورجيا البيان الذي أدلى به مراقب الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة للقرار التاريخي ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، ولكن من المؤسف أن الفتيان والفتيات في جميع أنحاء العالم لا يزالون بعد عشر سنوات يواجهون أهوال الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم – القتل والتشويه والتجنيد والاستغلال والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. فالأطفال هم أشد الفئات ضعفاً ويشكّلون أعلى نسبة من ضحايا الحرب، التي بلغت في العام الماضي رقماً قياسياً ضخماً يتجاوز ١٢ ٠٠٠ طفل. إن التقرير الأخير للأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح (S/2019/509)، الذي يحيط علماً بهذه الأرقام، لهو أمر مروع للغاية.

وعلى الرغم من شجبنا لتلك الانتهاكات الجسيمة بأشد العبارات، فمن الواضح أيضاً أننا، بصفتنا دولاً أعضاء، بحاجة إلى مضاعفة التعاون وتقديم المزيد من الدعم وتعزيز آليات حماية الطفل. ونرحب في ذلك الصدد بالخطوات المذكورة في التقرير لتحسين حالة الأطفال المتضررين من النزاعات على الصعيد العالمي، ونقدر الجهود الكبيرة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والشركاء، بما فيها العناصر الفاعلة التي تعمل في الميدان في مجال حماية الطفل.

ويواجه الأطفال والشباب مخاطر أكبر من سوء المعاملة عندما تصبح المرافق التعليمية أهدافاً مشروعة للهجوم أثناء النزاعات. هذا بالإضافة إلى الحرمان من حقهم في التعليم وتحقيق آمالهم في المستقبل. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أهمية إعلان المدارس الآمنة، الذي يُعدُّ أداة مهمة لاتخاذ إجراءات ملموسة نحو توفير مدارس آمنة للجميع، مما يعزز عمليا بالتالي حماية الأطفال والشباب في النزاعات المسلحة.

ويكتسي تعزيز الانضمام إلى الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة أهمية رئيسية عندما يتعلق الأمر بمنع التجنيد القسري

واستخدام الأطفالجنودا. وتلتزم جورجيا، بوصفها طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وكذلك اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية لعام ١٩٧٧، باحترام قواعد حظر تجنيد الأطفال واستخدامهم. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي كذلك أن أذكر أننا قد صدّقنا مؤخراً على مبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم.

وعلى الرغم من أن حكومة جورجيا لا تدخر جهداً لحماية الأطفال، فلا تزال السلطة القائمة بالاحتلال تنتهك حقوق الأطفال الأساسية في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية المحتلتين في جورجيا. ولا يزال حظر تعليم السكان المنحدرين من أصل جورجي في كلتا المنطقتين بلغتهم الأصلية يبعث على بالغ القلق. وفي عام ٢٠١٥، حُظرت اللغة الجورجية باعتبارها لغة تعليم في المراحل الأولى في بقية المدارس الجورجية في مقاطعة غالي، مما أسفر تدريجياً عن منع كلي لتعليم اللغة الأم في منطقة أبخازيا. ويتعرض المدرسون لضغوط كبيرة نظراً لتواتر المداهمات على المدارس ومدارس الحضانة بهدف الكشف عن أدلة على استخدام اللغة الجورجية، وتليها تبعات متكررة. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، حُظر التعليم باللغة الأصلية أيضاً في المدارس الجورجية في منطقة تسخينفالي.

وتزيد القيود المتعددة الجوانب المفروضة على حرية التنقل من عرقلة الوصول إلى التعليم، إذ يقع الأطفال الذين يعبرون خط الاحتلال لتلقي التعليم في المدارس الجورجية الكائنة بالقرب من الأراضي الواقعة تحت السيطرة الجورجية، ضحايا لقوات الاحتلال الروسية، ويعانون من التفتيش القسري لحقائبهم المدرسية. وإذا وُجدت كتب جورجية، يُحتجز الأطفال لساعات، ويواجهون أشكال تحرش أخرى أيضا. وقد زاد إغلاق ما يسمى بنقطة العبور الوحيدة المتبقية في منطقة أبخازيا في تموز/يوليه الطين بلة إذ مُنع أطفال المدارس من المشاركة في امتحانات الالتحاق بالجامعات الموجودة في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة المركزية. وقد سبّب الإغلاق التعسفي لنقاط العبور مشاكل إضافية للأطفال، مثل الحصول على خدمات الرعاية الصحية، الأمر الذي يزيد سوءاً من خطورة الأوضاع الإنسانية في المناطق المحتلة.

وفي محاولة لمعالجة مسألة حماية الأطفال وحقوقهم في الأراضي المحتلة، تسعى الحكومة الجورجية أيضاً من خلال مبادرة السلام المعنونة ”خطوة نحو مستقبل أفضل“ إلى تحسين الظروف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للسكان، بمن في ذلك الأطفال والشباب الذين يقيمون في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي، بوسائل منها تعزيز فرص حصولهم على التعليم. وعلى الرغم من الظروف الصعبة، فإنني أؤكد من جديد التزام جورجيا القوي والثابت بحماية الحقوق الأساسية للطفل. وفي هذا السياق، أود أيضا أن أشدد على أهمية اتخاذ المجتمع الدولي لموقف متسق وثابت بشأن حماية حقوق الطفل في المناطق المتضررة من النزاعات في كل مكان في العالم، بما في ذلك المناطق المحتلة من جورجيا، حتى لا يتخلف أحد عن الركب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

الأب تشارتر (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئاسة البولندية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

وينبغي لموضوع مناقشتنا اليوم أن يدفعنا إلى التوقف والتفكير. فاقتران الأطفال بالنزاع المسلح متناقض بشكل عميق، ولكن، على نحو ما نسمع مرة أخرى في هذه القاعة، فإن إزهاق أرواح الشبان بشكل مأساوي قبل الأوان جراء النزاعات العنيفة هو الواقع المحزن بالنسبة للعديد من الفتيان والفتيات في عالمنا. أما الأطفال، الذين ينبغي أن ينعموا بحرية التعلم واللعب لكي تزداد معرفتهم بأنفسهم وبالعالم المحيط بهم، فإنهم – على

العكس – يصبحون ضحايا انتهاكات جسيمة لا تسلبهم بهجة الطفولة الفريدة والتي لا تعوض فحسب، بل وتخاطر بإحداث أضرار بدنية وعاطفية ونفسية واجتماعية طويلة الأجل، مع ما يتركه ذلك من آثار واضحة على أسرهم وعلى المجتمع برمته.

وعلى نحو ما يبين أحدث تقرير للأمين العام،

”في أوقات النزاعات، يتعذر على ملايين الناس على امتداد رقعة العالم، وعلى رأسهم الأطفال، الحصول على القدر الكافي من المساعدة الضرورية لسلامتهم وبقائهم على قيد الحياة، أو قد يحرمون من الحصول عليها بالكلية“ (S/2019/509، الفقرة ١١).

ويكفي أن ينظر مرء في التنافس على المعادن وغيرها من الموارد الثمينة في أجزاء من أفريقيا، حيث يترك العديد من الأطفال والشبان التعليم من أجل العمل في المناجم. ويزداد الوضع سوءا عندما يجبر الأطفال على خوض حروب ليست من صنعهم أو يتم تجنيدهم تحت ستار التمكن من إعالة أسرهم الفقيرة.

وثمة حاجة إلى دراسة الأسباب الجذرية لهذه الحالة، وخاصة الكيفية التي تفضي بها أوجه الحرمان الاجتماعي والاقتصادي، والافتقار إلى الفرص في كثير من الأحيان لأن يصبح النزاع المسلح بديلا لدى الشباب. ومما يثير القلق العميق أيضا أنه في بعض الحالات أدى التطرف والأيديولوجيات المتطرفة إلى تحفيز الشباب على اتخاذ قرار بتبني قضايا شرِّيرة، وبالتالي أصبحوا هم أنفسهم سبب الدمار واليأس في حياة الكثير من الآخرين. ولا غنى عن التعليم من أجل تحقيق السلام في الأسر والمدارس ولا عن الدور الحاسم الذي تؤديه المعلمات في مجال السلام للتصدي لهذه الأسباب الجذرية.

إن النزاعات الطويلة والطويلة الأمد، التي غالبا ما تدور في بيئات حضرية، تعني تعرض المدارس والمراكز الطبية والمأوى كثيرا لإطلاق النار، مما يؤدي إلى التدمير الجزئي أو الكامل للمباني الأساسية اللازمة لضمان صحة الأطفال وتعليمهم ورفاههم. وهذه الهجمات العشوائية وغير المتناسبة تتعارض مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ويجب أن تتوقف. وفي هذا الصدد، أعرب البابا فرانسيس مؤخرا عن قلقه العميق إزاء حياة الأطفال الذين زُجَّ بهم وسط التفجيرات في محافظة إدلب في سورية.

ويحيط الكرسي الرسولي علما بالتطور الاصل في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لإدراج أحكام حماية الأطفال والتواصل مع الجماعات المسلحة وإعلام السكان وتثقيفهم على نطاق أوسع وخلق ثقافة السلام. كما أن هناك مبادرات جديدة تظهر عزم الدول الأعضاء على إنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال الذين يعيشون في حالات النزاع المسلح. ومن المشجع بصفة خاصة أن هذه المبادرات تشمل العمل نحو التصديق على للبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة وتنفيذه على المستوى العالمي.

ويجب أن تسهم المناقشة المفتوحة اليوم في إيقاظ الضمير الجماعي للمجتمع الدولي من أجل ضمان عدم نسيان هؤلاء الأطفال، الذين كثيرا ما يغيبون عن الأنظار، وزيادة الجهود المبذولة للإفراج عن الأطفال الجنود، ومنح الشبان من ضحايا الانتهاكات الجسيمة الأخرى الدعم الذي يحتاجون إليه من أجل إعادة إدماجهم. ويجب أن يشمل هذا الدعم الفئات الأضعف، بمن في ذلك الأطفال الذين أتوا إلى العالم نتيجة للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. فالأطفال في هذه الظروف ليسوا أقل كرامة، وبالمثل يجب حمايتهم من العنف والموت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ملديف.

السيدة زاهر (ملديف) (*تكلمت بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يهنئ بولندا على توليها رئاسة مجلس الأمن وأن يشكرها على ما تبذله من جهود بهدف التسوية السلمية لبعض النزاعات الطويلة الأمد في جميع أنحاء العالم. كما أود الإعراب عن تقديرنا لجميع الوفود المشاركة في جعل مسألة الأطفال والنزاع المسلح – وشدة الأزمة في المناطق التي مزقتها الحروب – في طليعة اهتماماتنا. والشكر موصول لمقدمي الإحاطات الإعلامية على ما قدموه من معلومات مستكملة إلى المجلس.

ويساور ملديف بالغ القلق جراء علمها بارتكاب أكثر من ٢٤ ٠٠٠ انتهاك ضد الأطفال في ٢٠ بلدا، على النحو الموثق في تقرير الأمين العام (S/2019/509). وعلاوة على ذلك، فإن الهجمات التي شنت على المدارس والمرافق التعليمية الأخرى تعوق بشدة الحصول على التعليم وتحد من تنشئةالأطفال في المناطق المتضررة. ونتفق مع الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، ونحث جميع الدول الأعضاء على النظر في هذه التوصيات بعناية.

وبلدي ملتزم بكفالة حماية حقوق الطفل وأن تراعي جميع الإجراءات المتخذة المصالح الفضلى للطفل. وقد صدقت ملديف على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩١، وبروتوكولها الاختياري بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة في عام ٢٠٠٤. وقد فعلنا ذلك من منطلق الإيمان بأن وجود صك دولي للتصدي للمسألة الخطيرة المتمثلة في الأطفال في النزاعات المسلحة يمكن تناوله بصورة شاملة من خلال مختلف الآليات والاستجابات وبرامج المساعدة. بيد أنه من الواضح أن هناك حاجة للقيام بالمزيد، على المستوى الدولي بصفة خاصة.

وعلى الرغم من أن ملديف قد عملت من أجل إدماج الاتفاقية في إطارها التشريعي المحلي، لا يزال العمل مستمرا لزيادة تحسين التشريعات القائمة وتعديلها لتجسد التزاماتنا في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بحقوق الطفل. وستسعى ملديف إلى تحسين التنسيق بين الجهات المعنية لتعزيز نظام حماية الأطفال. وعلى الرغم الجهود الكثيرة المبذولة، لا نزال نواجه تحديات متزايدة بشأن القدرات ي مجال الموارد البشرية والخبرة التقنية وخدمات رعاية الطفل. وبينما نعمل على تعزيز حقوق أطفالنا وحمايتها، فإننا أيضا ملتزمون بحماية حقوق الأطفال في جميع أنحاء العالم. فأحلام الأطفال في ملديف هي نفس أحلام الأطفال في سورية، أو أفغانستان، أو فلسطين، أو أي مكان آخر في العالم.

ويجب أن نضمن نحن بصفتنا المجتمع الدولي بشكل جماعي ألا يتم التخلي عن الأطفال الذين زُج بهم وسط أهوال الحروب بسبب اللامبالاة، وألا يُسمح بوقوعهم في براثن البيروقراطية الدبلوماسية. ويجب أن نشجب كل اعتداء – أيا كان حجمه – بقوة ووضوح كي تسمع جميع الآذان وتنزف جميع القلوب تعاطفا. ولا يمكن التسامح مطلقا مع العنف الجنسي ضد الأطفال، ومن الضروري أن ينفذ كل بلد قوانين الحماية على الصعيد الوطني. كما يجب على الأمم المتحدة إنفاذ سياساتها لعدم التسامح مطلقا.

وندعو إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) وإلى تقديم تأكيدات بأنه سيتم جمع تقارير دقيقة وفي الوقت المناسب وإبلاغ الهيئات والمؤسسات الإدارية الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية والدولية بها على الفور من أجل حماية رفاه الأطفال. ويجب أن نواصل تسريع جهودنا المبذولة من أجل توفير الموارد والدعم لمن وقعوا ضحايا بالفعل. تُعرض تحديات معقدة مثل استخدام الحرمان من المساعدات الإنسانية بوصفه أسلوبا للحرب، ملايين الأطفال للجوع والمرض والتشرد والاستغلال الجنسي، محطمة بذلك أحلامهم ولن نكون أقوياء في الكفاح ضد الشر إلا بتوحيد جهودنا.

ويجب أن يكفل المجلس تنفيذ جدول الأعمال المعني بالأطفال والنزاع المسلح بتعيين مستشارين مكرسين لحماية

الطفل في جميع بعثا حفظ السلام، ويجب إشراكهم في مفاوضات تسوية النزاعات بوصفها أولوية لحماية الأطفال في هذه العملية.

وعلى النحو المبيّن في القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، يجب على الدول الأعضاء توفير الحماية وتقديم الدعم للأطفال في النزاعات المسلحة، بمن فيهم الأطفال ذوي الإعاقة. وهناك اتجاه مقلق للتغاضي عن الأطفال ذوي الإعاقة الذين ربما يكون ذكاؤهم الطبيعي أقل وضوحا لحساسياتنا السطحية. ومع ذلك فإنهم بحاجة إلى يد عطوفة تنأى بهم عن البيئات الخبيثة التي قد تسبب لهم ضررا دائما. ويجب على الدول الأعضاء أيضا تزويد الأطفال ذوي الإعاقة بالموارد اللازمة لضمان صحتهم وسلامتهم مع توفير نمط حياة معياري بين أقرانهم.

وأود أن أختتم بالإعراب عن الدعم الكامل من ملديف لجهود الأمين العام في معالجة هذه الحالة الخطيرة. فما زلنا نشعر ببالغ الأسى إزاء التقارير الواردة عن الأطفال المحاصرين في المناطق التي مزقتها الحروب، وفي مرافق الاحتجاز وغيرها من الأوضاع الهشة التي قد يكونون فيها عرضة للاستغلال أو البيع أو البغاء. وسوف تدافع ملديف دائما عن براءة أطفال العالم والمستقبل الذي يحملونه في أياديهم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد فرناندیز دي سوتو فالديراما (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، ووزير الخارجية على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تتسم بأهمية كبيرة للمنظمة في عملية السعي لتخليص الأطفال من حالات النزاع. وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة فرجينيا غامبا، والمديرة التنفيذية لليونيسيف، على إحاطتيهما اليوم وعلى كل العمل الذي يقومون به في سياق هذه المهمة الهامة. ونود أن نعرب أيضا عن امتناننا لمقدمي الإحاطات الآخرين على تقاريرهم.

وكما ورد في المذكرة المفاهيمية لانعقاد هذه المناقشة (S/2019/605، المرفق)، فمن الأهمية أن ندرك أن حماية ورعاية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة أمر أساسي لتحقيق السلام المستدام. وتحظى إعادة الدمج الناجحة بأهمية حاسمة في أي عملية للسلام، ولا سيما عندما تتعلق بإعادة دمج فتيان وفتيات من سن مبكرة جدا، لم يعرفوا شيئا سوى الآثار المأساوية للعنف.

ويشير تقرير الأمين العام (S/2019/509) إلى الحالة في كولومبيا، حيث يسلط الضوء على مختلف الانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال التي ترتكبها جماعات مسلحة غير شرعية. وتوضح النتيجة الرئيسية الواردة في التقرير أن الدولة الكولومبية سعت جاهدة لضمان الحقوق الإنسانية للأطفال والفتيان والفتيات على حد سواء. وتشمل هذه الجهود إصدار المرسوم ١٤٣٤ لعام ٢٠١٨، الذي عزز بشكل كبير المبادئ التوجيهية للسياسات العامة لمنع تجنيد الفتيان والفتيات والمراهقين واستخدامهم واستغلالهم جنسيا وممارسة العنف الجنسي ضدهم. ويمثل اعتماد ذلك المرسوم خاتمة لأكثر من ١٠ سنوات من العمل المنسق لمكافحة تجنيد الأطفال والانتهاكات الخطيرة الأخرى ضد الأطفال التي ترتكبها جماعات مسلحة غير مشروعة.

وفي عام ٢٠٠٧، أنشأنا أيضا لجنة مشتركة بين القطاعات لمنع تجنيد الأطفال وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، والتي ستظل بمثابة الهيئة الرئيسية المكلفة بوضع استراتيجيات تهدف إلى القضاء على المشكلة.

وللأسف، بالرغم من الجهود الهائلة والالتزام القوي من الدولة الكولومبية للقضاء على هذه الحالة المؤلمة، فإن هذا المثال لم تكرره سائر الجماعات المسلحة المنظمة التي تواصل تجنيد الفتيان والفتيات واستخدامهم في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وعلى وجه الخصوص، واصل جيش التحرير الوطني الذي أطلق على نفسه هذا الاسم، وما زال مدرجا على قائمة الأطراف التي ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الأطفال، تجنيد الأطفال واستخدامهم جزءاً من أنشطته غير القانونية ضد الدولة. فعلى سبيل المثال، في ٤ تموز/يوليه، عرضت تلك الجماعة المسلحة غير الشرعية على وسائل التواصل الاجتماعي سلسلة من مقاطع الفيديو التي تُظهر فتيان وفتيات ومراهقين يقومون بأنشطة دعائية للجماعة، في انتهاك واضح لأحكام البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

وعلى نفس المنوال، فإن استخدام الألغام المضادة للأفراد لا يؤثر فقط على حق الأطفال في الحياة والسلامة الشخصية، ولكنه يمنع الأطفال أيضا في مناطق وجود جيش التحرير الوطني من إعمال حقهم في التعليم والرعاية الصحية إلا بتعريض حياتهم للخطر وما برح جيش التحرير الوطني يرفض على نحو مستمر اتخاذ تدابير تهدف إلى تعزيز حماية الأطفال، وبدلا من ذلك، صعدت الجماعة من كثافة حدة الأعمال العدائية ضد المجتمع الكولومبي، بما في ذلك الهجمات الإرهابية مثل تلك التي أُرتكبت ضد أكاديمية شرطة سانتاندر العامة، والتي أودت بحياة ٢٢ شابا كولومبيا وأدانها مجلس الأمن بأشد العبارات في ١٨ كانون الثاني/يناير.

وركزت حكومة الرئيس دوكي بشكل خاص على أهمية الانتقال إلى الحياة المدنية لمئات الأطفال الذين جندتهم ”القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي“ السابقة. ونحن ندرك أنه على الرغم من الجهود المضنية التي تبذلها الدولة الكولومبية، لا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بهذه المسألة. ولهذا السبب ستواصل مؤسساتنا العمل لتعزيز استراتيجيات الوقاية، تمشيا مع مبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال.

وأخيرا، تحيط كولومبيا علما على نحو جيد بمختلف الشواغل والتحديات التي لا تزال قائمة في البلد في هذا المجال. ونحن ملتزمون بمنع استخدام الفتيان والفتيات في شن الحروب، وسنواصل العمل أكثر من أي وقت مضى من أجل المعالجة الشاملة لمسألة اندماجهم وتعليمهم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبريا.

السيد كيمايا (ليبريا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر مجلس الأمن، تحت رئاسة بولندا، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. ونعرب عن شكرنا لليونيسيف ومقدمي الإحاطات الآخرين على تقاريرهم الملهمة في وقت سابق اليوم.

ونحيط علما بتقرير الأمين العام (S/2019/509) ونتائجه. وتظل الحقيقة المزعجة هي استمرار شدة الانتهاكات التي ترتكب ضد الأطفال واتساع نطاقها بلا هوادة في العديد من مناطق العالم، مع تجاهل غاشم للقانون الدولي وللقواعد الدولية. ومن المؤسف أيضا أن الحوادث التي تشمل اختطاف الأطفال وقتلهم وتشويههم وصلت إلى مستوى قياسي عالمي، وكذلك الهجمات على المدارس والمستشفيات ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال، بينما لا يزال مستقبل ملايين الأطفال الذين يعيشون في بلدان متأثرة بالنزاعات المسلحة عرضة للخطر. إن الحالة جديرة بأقصى قدر من الاهتمام.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، ندعو المجلس إلى تعزيز الحكم القاضي بامتثال جميع أطراف النزاعات المسلحة للالتزامات التي تسري عليها بموجب القانون الدولي.

وهناك حاجة ماسة إلى سد الفجوة في التمويل اللازم لإعادة تأهيل وإعادة إدماج الأطفال المتضررين من النزاع

المسلح، ولا سيما الأطفال الجنود. وسيدعم تقديم التمويل الكافي الحكومات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في بناء القدرات في مجال حماية الأطفال والحماية الاجتماعية وفي إعداد استراتيجيات وقائية. ولذلك، فإننا نحث على إيلاء معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات الأولويةَ بغية كفالة منع نشوبها.

ولا يمكن المغالاة في التشديد على ما يخلفه النزاع المسلح من صدمات وأثر شديد، لا سيما على الأطفال.

وفي إطار خطتنا الإنمائية الرئيسية الوطنية، وهي الخطة المُعدّة لصالح الفقراء من أجل الرخاء والتنمية، تتبنى حكومة ليبريا، بقيادة فخامة السيد جورج مانه وياه الحكيمة، تعزيز الديمقراطية، والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون. وبالتالي، بعد الانتقال من النزاع إلى السلام، وبما أن الشباب، الذين يشكلون ٦٣ في المائة من سكاننا، هم اللّبنات الأساسية لاستدامة السلام والأمن، والديمقراطية والتنمية في بلدنا، جعلت حكومة ليبريا في صميم الخطة المعدة لصالح الفقراء من أجل الرخاء والتنمية برامج ترمي إلى تعزيز حماية الأطفال والحماية الاجتماعية.

ونشيد بالممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على تعزيز ولاية هذا المكتب البالغ الأهمية. ونثني بوجه خاص بالمبادرة التي استُهلت في نيسان/أبريل من هذا العام في إطار حملة ”العمل من أجل حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح“. وتسعى المبادرة إلى زيادة الوعي والإجراءات الرامية إلى تحسين حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح.

وأخيرا، نيابةً عن السيد جورج مانه وياه، رئيس جمهورية ليبريا، وحكومة ليبريا وشعبها، أود أن أعرب عن دعمنا الثابت لحملة ”العمل من أجل حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح“ الجديرة بالثناء.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلغاريا.

السيدة ستويفا (بلغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود بدايةً أن أعرب عن تقديرنا لبولندا على عقد مناقشة اليوم المفتوحة وللأمين العام على التقرير السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2019/509). وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، ولا سيما السيدة كامارا والسيد أوان على العمل الرائع الذي اضطلعا به، وعلى تفانيهما وعزمها على تحسين رفاه الأطفال.

وتؤيد بلغاريا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أسلط الضوء على بعض الجوانب ذات الأهمية لبلدي.

فحقيقةُ أن تقرير هذا العام يسجل ارتفاعا حادا في عددٍ من فئات الانتهاكات الخطيرة التي تخضع للرصد والتسجيل أمرٌ مثير للقلق البالغ ويُبين مرة أخرى الأثر المروع وغير المتناسب الذي تخلفه النزاعات المسلحة على الأطفال. وكان عدد حالات القتل والتشويه التي تم التحقق منها في عام ٢٠١٨ أكثر من أي سنة مضت. كما بلغت الانتهاكات الجنسية أعلى نسبها، إذ سجلت ٩٣٣ حالة تم التحقق منها. علينا أن نتساءل ما هي الإجراءات التي اتخذناها لمعالجة الحالة، وما الذي بوسعنا القيام به بعدُ؟

فقد اتخذ المجتمع الدولي بعض الخطوات الهامة في هذا الاتجاه. إذ يركز القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، الذي اعتُمد في وقت سابق من هذا العام، تركيزا شديدا على حماية الأطفال من العنف الجنسي، ويتناول مسألة الأطفال الذين يولدون نتيجة العنف الجنسي.

فلا جدال في أن الأطفال هم من بين أضعف الفئات أثناء النزاعات، وهو أمر يصحّ بقدر أكبر في حال الشباب ذوي الإعاقة. ويبرز القرار ٢٤٧٥ (٢٠١٩)، الذي اعتُمد في الشهر الماضي بمبادرة من بولندا والمملكة المتحدة، وشاركت بلغاريا أيضا في تقديمه، أن الأطفال ذوي الإعاقة يتطلبون مساعدة

مستدامة، ومناسبة، وشاملة، وفي أوانها ويسهل الوصول إليها. وفضلا عن ذلك، تشاطر بلغاريا الرأي القائل إن الصحة العقلية، وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل والدعم النفسي والاجتماعي، شروط لا بد منها لتنشئة الأطفال الذين يعانون من آثار النزاع، ونرحب بالعمل الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة فيرجينيا غامبا واليونيسيف في هذا الصدد.

والهدف من مناقشة اليوم هو التوصل إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة التحديات المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. وبلغاريا على يقين من أن الوقاية هي الحل. ولذلك، من بالغ الأهمية توفير التدريب اللازم بشأن حماية الطفل والعنف الجنسي للأفراد المدنيين والعسكريين قبل إيفادهم في بعثات. وقد أيدت بلغاريا مبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال، التي تعد أداة لتفعيل حماية الطفل داخل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويساورنا قلق عميق إزاء معاملة الأطفال الذين يُدّعى أنهم مرتبطون بالقوات المسلحة أو بالجماعات المسلحة كجناة غالباً أو كعناصر تهدد الأمن، بدل معاملتهم كضحايا. ولا تعتبر عمليات الاحتجاز كتدبير من تدابير الملاذ الأخير بعدُ. ولذلك، لا بد من مواصلة رصد احتجاز الأطفال على أساس ارتباطهم بالقوات أو الجماعات المسلحة والإبلاغ عنه، وينبغي أن يكون إيجاد بدائل للاحتجاز أولويةً من الأولويات.

وعلى الرغم من جميع المبادرات التي اتخذت، علينا تحسين فعاليتها والاعتراف بأن حقوق الإنسان الخاصة بالأطفال لا تزال محل انتهاك واعتداء منهجيين. وفضلا عن ذلك، رغم الانخفاض الكبير في عدد الحالات، لا يزال العديد من الأطفال يحرم من إمكانية الحصول على المساعدات الإنسانية. ولذلك، فإننا نحث جميع الأطراف المتنازعة على وقف الانتهاكات واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع حدوثها مستقبلاً. كما ندعو جميع الدول إلى الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وإعلان المدارس الآمنة ومبادئ فانكوفر. وبلغاريا على قناعة بأن مكافحة الإفلات من العقاب على هذه الجرائم الخطيرة موضع اهتمام دولي. وما زلنا نرى أن دور المحكمة الجنائية الدولية أساسي في هذا الصدد.

وختاماً، علينا القيام بالمزيد لضمان حماية الأطفال، وعلينا أن نفعل ذلك على نحو متسق. وينبغي أن نصب تركيزنا على الوقاية وعلى ضمان أن يُتاح لأولئك المتضررين بالفعل فرصة لينعموا بحياة كريمة ومزدهرة.

السيد العموش (الأردن): أود في البداية، سيدتي الرئيسة، أن أتوجه بالشكر إلى بولندا على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة حول الأطفال والنزاع المسلح. كما أود أن أثمن جهود الرئاسة السابقة لبيرو. وأتمنى لجهودكم النجاح في إدارة مجلس الأمن للشهر القادم. والشكر موصول لكل السادة والسيدات الذين تقدموا بإحاطات حول هذا الموضوع.

نقف اليوم بعد مرور ١٠ أعوام على اعتماد القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، لنشهد مزيداً من الانتهاكات التي ترتكب بشكل ممنهج وكبير ضد الأطفال في مناطق النزاع المسلح. إلا أن الضحية الأولى دائما هي الإنسانية. فتقرير الأمين العام (S/2019/509) الذي بين أيدينا قد أشار إلى عدد غير مسبوق ومقلق من الانتهاكات التي تحصل نتيجة الحروب المندلعة في هذا العالم على اختلاف مسبباتها، وبالذات تلك الواقعة على الأطفال. حيث بيّن التقرير بأن قرابة ٢٤ ٠٠٠ حالة تعرضت للانتهاكات و ١٢ ٠٠٠ منها للقتل والتشويه.

وبالرغم من تأكيد التزام مجلس الأمن في العديد من القرارات، ومن أهمها القرار ٢٤٧٢ (٢٠١٨)، على ضرورة توفير الحماية للمدنيين في مناطق النزاع المسلح، وبشكل خاص للفئات الأكثر هشاشة، الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. إلا أننا ما زلنا أمام العديد من التحديات الكبيرة التي

تقف في وجه كافة الجهود النبيلة الرامية لتحقيق العدالة والسلام في هذا العالم، والتي تقتضي منا جميعا العمل بشكل متفان وشمولي لضمان وضع نهاية لتلك الحروب انطلاقا من معالجة جذور المشكلة وكافة الآثار السلبية المترتبة على مثل هذه الجرائم.

وإيمانا بضرورة توفير بيئة دائمة للإصلاحات التشريعية والقانونية، وتطوير السياسات للتعامل مع الانتهاكات التي ترتكب ضد الأطفال في مناطق النزاع المسلح، وتعزيز مبدأ المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب بشكل يحد من تلك الجرائم ويردع مرتكبيها، بالإضافة إلى ضرورة إيجاد الآليات التي تضمن توفير الحماية وإعادة تأهيل الأطفال الذين تعرضوا لأشكال مختلفة من الانتهاكات، فقد صادق الأردن، شأنه شأن جميع الدول المحبة للسلام، على العديد من المواثيق والعهود الدولية التي تعنى بحقوق الطفل، ومنها مبادئ فانكوفر وإعلان المدارس الآمنة، والتي تؤكد على إعطاء الأولوية لحماية الأطفال وضمان تفعيل هذه المبادئ والحرص عليها في جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع التركيز على إنهاء تجنيد الأطفال وحمايتهم من الاستغلال في الحروب والنزاعات.

وفي هذا الصدد، لا يسعني إلا أن أؤكد على التزام الأردن الكامل وحرصه عبر مشاركاته في وحدات حفظ السلام في مختلف مناطق النزاع على حماية الفئات الأكثر هشاشة، وخصوصا الأطفال من كلا الجنسين، والعمل على إعادة إدماجهم في المجتمعات. إن دور قوات حفظ السلام لم يعد مقترنا بإرساء دعائم الاستقرار في مناطق التوتر والنزاع فحسب، بل يتجاوزه ليشمل الحماية وإعادة الإدماج وتوفير المرافق المتخصصة للصحة والمشورة النفسية والاجتماعية، وعبر وضع البرامج التعليمية والمهنية والأنشطة المدرة للدخل التي تضمن وقاية الأطفال من التجنيد ومن كافة صور الاستغلال.

تستضيف بلادي قرابة ١,٣ مليون لاجئ سوري، منهم ٠٠٠ ٢٢٦ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٧عاما. وعلى الرغم من التحديات التي رافقت الموجات الكبيرة من اللاجئين وما خلفته عملية استيعاب حالة اللجوء من تبعات سلبية وجسيمة على قواعد الاقتصاد الوطني والبنية التحتية، لا سيما في ظل شح الموارد الطبيعية والاقتصادية، إلا أننا في الأردن استطعنا تحويل هذه التحديات إلى فرص عن طريق التنسيق التكاملي بين مؤسسات الدولة المختلفة، من جهة، ومن خلال شراكاتنا الدولية والإقليمية، من جهة أخرى، وبشكل منسجم ومتناغم مع محاور خطة الاستجابة لأزمة اللجوء السوري.

وقام الأردن بإنشاء وتفعيل الآليات والتدابير اللازمة لاستيعاب اللاجئين بصورة تحفظ كرامتهم وتوفر لهم الأمان والمأوى، بالإضافة إلى تقديم كافة الخدمات الأساسية، وبالذات في مجالي التعليم والصحة، وآليات الدعم والحماية الاجتماعية للنساء والأطفال، وبخاصة الفتيات. كما عمل الأردن على إطلاق العديد من برامج التأهيل والتدريب التي كان من شأنها المساعدة على إكساب اللاجئين للمهارات المهنية والفنية وتعزيز قدراتهم على التكيف والصمود والاندماج الاجتماعي، بالتعاون مع شركائنا الإقليميين والدوليين وأذرع الأمم المتحدة المعنية ومؤسسات المجتمع المدني.

إن ما يميز هذه المنظمة وجود الرؤية، وهو ما يتمثل في العديد من المبادرات التي تدعو لها. وفي الشهر المقبل سنشهد انعقاد قمة أهداف التنمية المستدامة على هامش انعقاد الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، لعلها تكون فرصة نكثف فيها جهودنا نحو تحقيق هذه الأهداف وبناء مجتمعات متحضرة ومنفتحة تتمتع بمؤسسات فاعلة وكفؤة بمساعدة كافة الشراكات الإقليمية والدولية، تجعل في محور اهتمامها التركيز على عنصر تمكين المرأة وحماية الطفل وخلق البيئة الحامية والملائمة لإبداع الشباب وترسيخ مبادئ السلام والتعايش ونبذ التطرف وخطاب الكراهية والإرهاب بشتى أشكاله. إننا في حاجة لتعزيز

المواثيق الدولية ذات الصلة التي تعنى بحماية الأطفال وحظر تجنيدهم واستخدامهم من قبل القوات والجماعات المسلحة، ومراعاة إدماجهم في الحياة المدنية بصورة مستدامة تضمن عدم انتكاسهم وسقوطهم ضحايا سهلة لقوى الشر في العالم. وفي هذا الصدد، أود أن أثمن الحملة التي أطلقتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح – العمل من أجل حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح – والتي تسعى لشحذ الهمم واستقطاب الانتباه الدولي لإنهاء الانتهاكات التي ترتكب ضد الأطفال في مناطق النزاع المسلح.

نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل. وما زالت النزاعات الدموية تنهش الأجساد الصغيرة لأطفال سوريا وفلسطين، كما في مختلف مناطق النزاع والحرب. لقد حان الوقت لكي نستثمر في الأفئدة الصغيرة التي نأمل بأن تكرّس أياديهم للبناء وألا تكون أداة للهدم. وكما قال أحد الحكماء، فنحن الأفراد والحكومات لا نهم، إنما المهم هو إنسانيتنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد نعيمي (أفغانستان) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أدلي ببياني الموجز، أود أن أسلط الضوء على بضع نقاط لأننا جزء من تقرير الأمين العام (S/2019/509).

على المستوى الوطني، وفي سياق النزاع المسلح الجاري في أفغانستان، فإن الأطفال هم الضحايا الرئيسيون. فالطالبان والجماعات المسلحة غير الشرعية تستخدم الأطفال وتستهدفهم في عملياتها. وحكومة أفغانستان تتبع سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء تجنيد الأطفال في قوات الأمن التابعة لها. وللأسف، فإننا نبلغ هذا المجلس اليوم أن بوسع أكثر من مليون طفل الذهاب إلى المدرسة. ومع ذلك، فإنهم غير قادرين على الذهاب إلى المدرسة.

أود أن أهنئ بولندا على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس، وعلى اتخاذ المبادرة بعقد مناقشة اليوم الحسنة التوقيت بشأن موضوع الأطفال والنزاع المسلح. كما أشكر الأمين العام على تقريره، وأثني على الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فرجينيا غامبا، وفريقها القدير على جهودهما المستمرة والتزامهما بدعم الأطفال في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وأشكر أيضا مقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على ملاحظاتهم الثاقبة.

في سياق النزاع المسلح الجاري في أفغانستان، فإن الأطفال هم الضحايا الرئيسيون. وكما أفاد الأمين العام، ففي عام ٢٠١٨، كان الأطفال يشكلون ثلث الضحايا المدنيين الذين تم التحقق منهم والبالغ عددهم ٣ ٠٦٢. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أبلغت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان عن وقوع ١ ٢٠٧ من الخسائر بين الأطفال – ٣٢٧ قتيلا و ٨٨٠ جريحا – في النصف الأول من عام ٢٠١٩. وكان العديد من ضحايا الهجمات الانتحارية الأخيرة في كابل ولوغار وقندهار ونغرهار من الأطفال. وعلى الرغم من أن الجهود التي تبذلها الحكومة تركز على حمايتهم، فإن حركة طالبان وغيرها من الجماعات المسلحة غير الشرعية تواصل استخدام الأطفال واستهدافهم كجزء من عملياتها. وهي تجتذبهم وتقوم بغسبل أدمغتهم وتجبرهم على المشاركة في النزاعات كجنود ومفجرين انتحاريين.

والحكومة الأفغانية ملتزمة التزاما كاملا بحماية الأطفال في النزاع المسلح، وهي تدين وتعارض بشدة جميع أشكال الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال، بما في ذلك التجنيد والقتل والتشويه والاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي والاختطاف والاعتداء على المدارس والمستشفيات، والحرمان من الوصول إلى المساعدات الإنسانية. واتخذت الحكومة لتحقيق هذه الغاية خطوات ملموسة وحاسمة لمعالجة الحالة وضمان حماية أطفالنا.

وفيما يتعلق بالتجنيد تتّبع الحكومة سياسة عدم التسامح مطلقًا مع تجنيد الأطفال في قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. ووضعت لوائح قانونية صارمة بعد اعتماد خارطة الطريق لتنفيذ خطة العمل المشتركة في عام ٢٠١٤ وإصدار القانون الجنائي الجديد لأفغانستان الذي دخل حيز التنفيذ منذ عام ٢٠١٨. وقد انعكست نتائج هذه الجهود في التقارير الرسمية الصادرة عن قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية التي تشير إلى عدم وجود مجندين في عام ٢٠١٨.

كما مُنع ألف وتسعة أطفال دون السن القانونية من التجنيد في الجيش الوطني الأفغاني بالإضافة إلى ٣٠٠ من المتقدمين في قوات الشرطة الوطنية الأفغانية من خلال تنفيذ المبادئ التوجيهية لتقييم العمر لمنع تجنيد الأطفال في القوات العسكرية وإنشاء وحدات حماية الطفل في مقرات الشرطة في جميع المحافظات البالغ عددها ٣٤.

وبينما نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) وبالإضافة إلى تقييم الإنجازات السابقة، من المناسب التفكير في كيفية تعزيز الجهود المبذولة للتصدي للانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال بشكل أكثر فعالية. وفي هذا الصدد تعمل حكومتي بالتعاون الوثيق مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام وأفرقة العمل التابعة للأمم المتحدة على المستوى القطري بشأن الرصد والإبلاغ إلى فريق الأمم المتحدة القطري لتنفيذ خطة العمل وحذف الشرطة الوطنية والمحلية الأفغانية من قائمة العار استنادا إلى التقدم الملحوظ المحرز في إنهاء تجنيد القصر. ونواصل أيضًا الإبلاغ عن تنفيذ خطة العمل مع تقديم التقرير السنوي السابع في شهر نيسان/أبريل.

وفي الختام إسمحوا لي مرة أخرى أن أؤكد التزام حكومتي بمواصلة حماية أطفالنا من النزاع، وكذلك عملنا مع الأمم المتحدة من أجل التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية المشتركة لمنع تجنيد الأطفال.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد دنكتاش (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لرئاسة بلدكم سيدتي على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة البالغة الأهمية والقيمة، وفي حالة السيدة كامارا، الإسهامات المؤثرة لمقدمي الإحاطات.

سأتطرق مباشرة إلى النقطة التي نود إثارتها. يرسم تقرير الأمين العام (S/2019/509) صورة قاتمة. حيث لا تزال حالة الأطفال تتأثر سلبًا وبشكل غير متناسب جراء النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. ولا تزال الانتهاكات الرهيبة للفئات الست المحددة، الانتهاكات الخطيرة الستة ضد الأطفال، تتسبب في تأثير هائل على الأطفال. ونشعر بقلق عميق لا سيما جراء الإحصاءات المقدمة لعام ٢٠١٨. ومن المستحيل تجاهل المعاناة واليأس البادية في عيون الأطفال السوريين والفلسطينيين والروهينغيا وغيرهم من الأطفال في جميع أنحاء العالم. وفيما يتعلق بسورية من الواضح أن الأزمة في ذلك البلد قد تسببت في وقوع أكبر عدد من الضحايا من الأطفال. إن الإحصاءات الواردة في تقرير الأمين العام وكذلك الصور الواردة من إدلب تشهد كلها على خطورة الحالة.

بالإضافة إلى جرائم نظام الأسد الوحشية المتمثلة في القصف الجوي العشوائي والبراميل المتفجرة والأسلحة الكيميائية والقصف المدفعي والاستهداف المتعمد والمتكرر للمدنيين والبنية التحتية المدنية في إدلب، ثمة تهديدات أخرى تواجه الأطفال في سورية. وتشمل هذه الجرائم الموثقة بشكل جيد الجرائم التي ارتكبتها المنظمة الإرهابية حزب العمال الكردستاني، وجناحه في سورية حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب الكردية، في حق الفتيات والفتيان الصغار على مر السنين. ويجب ألا نخطئ. حيث يستخدم حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب الكردية نفس التكتيكات التي تستخدمها المنظمات

الإرهابية الأخرى العاملة في سورية، على غرار تنظيمات داعش والقاعدة والنصرة وغيرها من الجماعات التابعة لها. وبذلك فهي تستحق كذلك نفس الإدانة الموجهة لتلك الجماعات.

يقدم أحدث تقرير للأمين العام رؤى واضحة بشأن معاملة حزب العمال الكردستاني المروعة للأطفال في المناطق الخاضعة لسيطرته. وكما هو موضح في التقرير جندت وحدات حماية الشعب الكردية أكبر عدد من الأطفال في سورية العام الماضي. كما تصدرت القائمة في حرمان الأطفال من حريتهم. وتشير تقديراتنا الوطنية إلى أن عدد الأطفال الذين اختطفهم حزب العمال الكردستاني وفصلهم بالقوة عن أسرهم قد بلغ ٧٠٠ طفل، ومعظمهم إما من أصل كردي أو من مجموعات عرقية أخرى مثل الآراميين كما أشار إلى ذلك المجلس العالمي للآراميين.

ويعتبر تخويف المنشقين والهندسة الديمغرافية والتجنيد القسري واضطهاد السكان المحليين ونهب الممتلكات ومصادرتها في المناطق الخاضعة للسيطرة الفعلية لحزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب في سورية، بعضا من الجرائم الأخرى التي ارتكبوها. إنهم يستهدفون المدارس ويحولونها إلى مستودعات للذخيرة ويحرمون الأطفال من حقهم الأساسي في التعليم. وسيلاحظ الجميع أو يجب أن يكونوا قد لاحظوا في تقرير الأمين العام أن أكثر من نصف المدارس المدرجة للاستخدام العسكري في سورية تستخدمها وحدات حماية الشعب الكردية. إن هذه الأرقام تتحدث عن نفسها. وتؤكد تقارير أخرى للأمين العام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن ما يسمى الإدارة الذاتية الكردية في سورية قد حظرت تدريس اللغة العربية في أكثر من ٢٥٠ مدرسة. ويُمنع ما يقرب من ٦٠ ٠٠٠ طالب من الذهاب إلى المدارس في المناطق التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب الكردية.

وبينما نقدر توثيق جرائم حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب الكردية ذات الصلة بموضوع هذه المناقشة المفتوحة، يجب أن نشدد على الحاجة لتشكيل جبهة موحدة ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولن نتغاضى عن أي عمل يمكن أن يستغله الإرهابيون في سعيهم للحصول على الاعتراف والشرعية. وهذا هو سبب إدانتنا لتوقيع خطة عمل مع إرهابي معروف من حزب العمال الكردستاني أصدر الإنتربول نشرة حمراء بشأنه.

والانتقائية ليست ببساطة خيارًا. إن حزب الاتحاد الديمقراطي – وحدات حماية الشعب الكردية – حزب العمال الكردستاني، هي منظمة إرهابية أيديها ملطخة بدماء أكثر من ٤٠ ٠٠٠ مواطن من بلدي. ويجب معاملتها على هذا النحو. إن وجودها وأفعالها لا يمكن ولا ينبغي أن تحظى بأي شرعية لأي سبب كان.

علاوة على ذلك وفيما يتعلق ببعض البيانات التي أدلي بها في وقت سابق اليوم أود أن أؤكد أننا لا نقبل ولا يمكننا أن نظل مكتوفي الأيدي أمام منظمة إرهابية تجري الإشادة بحدها من مستوى إجرامها. وهذا النهج وطريقة الاتصال الاستراتيجي بحاجة إلى إعادة النظر على وجه السرعة.

وتتشاطر حكومتي تماما وتؤيد برنامج الأمم المتحدة الخاص بمعالجة حالة الأطفال في النزاع المسلح. وتحقيقًا لهذه الغاية فإننا نتخذ أقصى درجات الحذر ونطبق جميع الاحتياطات المطلوبة بموجب القانون الإنساني الدولي. وسنواصل العمل عن كثب وبشفافية تامة مع مكتب الممثلة الخاصة لدعم جهودها وضمان أن تكون جميع المعلومات التي يجمعها المكتب صحيحة وكاملة. ونحن نفعل كل ما في وسعنا لتخفيف معاناة الأطفال الهاربين من النزاع المسلح.

ومن بين ٢,٦ مليون سوري فروا إلى تركيا لأسباب بديهية هناك ١,٧ مليون طفل دون سن ١٨ عامًا. ووُلد أكثر من ٤٤٤ ٠٠٠ طفل سوري في تركيا منذ اندلاع النزاع قبل ثماني سنوات. وقد قمنا بتعبئة مواردنا لتوفير ظروف معيشية مناسبة

وكريمة للأطفال السوريين الذين يتمتعون بالحماية المؤقتة في تركيا، من التعليم لأنه مهم بالنظر إلى حقيقة أنهم سيكونون هم الذين سيعيدون بناء بلدهم في نهاية المطاف، وصولا إلى الرعاية الصحية المجانية.

وتتجلى أفضل طريقة لحماية الأطفال من الأذى في الوقاية في المقام الأول. وبهذا الفهم سنواصل دعم تركيز الأمين العام على الوقاية وحماية الأطفال. إننا نثني على الرئاسة البولندية لعقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة وعلى الأمين العام على تقريره. وسوف يواصل بلدي بذل قصارى جهده لمنع وقوع جميع الانتهاكات ضد الأطفال ووضع حد لها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيد المعاودة (قطر): أود في البداية أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وبلدكم الصديق على رئاسة مجلس الأمن، وأشكركم على عقد هذا الاجتماع الهام. وأتقدم بالشكر للسيدة فرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على إحاطتها القيمة. والشكر موصول لكافة المتكلمين الذين أغنوا هذه المناقشة بخبراتهم القيمة ومنظورهم حول هذا الموضوع الإنساني الحساس. ونؤيد البيان الذي أدلت به كندا باسم فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

ويشكل منع وقوع أعمال العنف المرتكبة ضد الأطفال في النزاع المسلح أمرا بالغ الأهمية للمجتمع الدولي وركيزة أساسية في بناء السلام والحفاظ عليه، واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي، مما يوجب حماية حقوقهم وكفالتها، وتوفير مقومات نشأتهم لكي يتمكنوا في المستقبل من المساهمة في بناء مجتمعاتهم وتحقيق الرخاء والاستقرار لها. إلا أن الصورة التي رسمها تقرير الأمين العام (S/2019/509) لأوضاع الأطفال في مناطق النزاع وغيرها مدعاة للقلق والأسف البالغ، وتمثل تحديا إنسانيا جديا، الأمر الذي يحتم التعاطي معه وفق خطورته وآثاره على السلم والأمن الدوليين.

لقد أوضح تقرير الأمين العام حجم الأذى الشديد والانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الأطفال جراء استمرار القتال بين أطراف النزاعات المسلحة في مناطق مختلفة من العالم، وهو ما يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي.

وإننا إذ نشيد بالجهود الرامية لرصد هذه الانتهاكات والأطراف التي ترتكبها وإدراجها في التقرير السنوي للأمم المتحدة، فإن ضمان المساءلة على تلك الانتهاكات هو عنصر أساسي لإنصاف الضحايا، وكفالة احترام القانون الدولي، ووضع حد لهذه الجرائم التي يرفضها الضمير الإنساني. وفي هذا الإطار، نضم صوتنا إلى الدول الداعية لإعداد قائمة واحدة دقيقة بشأن مرتكبي الانتهاكات في التقارير السنوية، تستند إلى تقارير محايدة وقائمة على الأدلة.

وانطلاقا من إيماننا الراسخ بأهمية حماية الحق في التعليم وقناعتنا بأن هذا الحق لا يسقط بسبب النزاع المسلح، فقد أولت دولة قطر اهتماما بالغا لضمان التعليم للأطفال في حالات الطوارئ، وخاصة في حالات النزاع المسلح. وتجسد هذا الاهتمام في مبادرات وبرامج التعليم التي تنهض بها مؤسسة ”التعليم فوق الجميع“ بدولة قطر، وبالتعاون مع المنظمات الدولية، حيث وفرت برامج المؤسسة التعليم النوعي لملايين الأطفال حول العالم.

واستنادا إلى حجم المخاطر والتحديات التي يواجهها الأطفال في حالات النزاع وحرمانهم من أبسط مقومات الحياة، وفي مقدمتها الحق في التعليم وفق ما تؤكده تقارير المنظمات الأممية والدولية والحقوقية، فإننا نؤكد على مناشدة تلك المنظمات لأطراف النزاع من الدول بعدم استهداف المدارس والجامعات، وتجنب الاستخدام العسكري للمؤسسات التعليمية. وننتهز فرصة عقد هذا الاجتماع لحث الدول الموقرة على الانضمام إلى

إعلان المدارس الآمنة الذي انضمت له دولة قطر إلى جانب ٩٤ دولة من الدول الأعضاء.

كما نؤكد على وجوب معاملة الأطفال المرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة كضحايا في المقام الأول، وأن تعمل الدول على توفير برامج مستدامة لإعادة إدماج هؤلاء الأطفال على المدى الطويل. وفي هذا السياق، أود التنويه بالدور الهام للائتلاف العالمي من أجل إعادة إدماج الأطفال الجنود، الذي أنشأته الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة – اليونيسيف – ويشتركان في قيادته، حيث يساهم الائتلاف في إعادة الأطفال إلى ذويهم، واستعادة طفولتهم المغتصبة، وتوفير البيئة السليمة لتنشئتهم.

إن مكتب الممثلة الخاصة يقوم بدور بالغ الأهمية لمنع الانتهاكات في حق الأطفال وحمايتهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم. وأود في هذا الخصوص أن أشيد بالمساعي الاستباقية للممثلة الخاصة، وذلك بالعمل مع الجهات الوطنية والإقليمية الفاعلة من أجل إعداد المبادرات الوقائية بهدف منع وقوع أي انتهاكات في حق الأطفال المتضررين من النزاع المسلح.

وانطلاقا من إيمان دولة قطر بتعزيز حقوق الإنسان وحماية الأطفال، فإنها لن تألو جهدا في تقديم الدعم لمكتب الممثلة الخاصة، وتمكينه من القيام بولايته على أكمل وجه. ويسرني إفادة المجلس الموقر بأن دولة قطر قد وقعت اتفاق شراكة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ مع مكتب الممثلة الخاصة يتضمن تقديم الدعم المالي للمكتب في نيويورك، وكذلك تقديم الدعم لإنشاء مركز معني بالأطفال والنزاع المسلح في الدوحة، الذي سيضطلع بدور فاعل في إعداد الأبحاث والتحليل والتقييم وعقد ورش العمل ونشر الوعي وبناء القدرات فيما يتعلق بمسائل حماية الأطفال في النزاع المسلح. ونتطلع لافتتاح المركز قبل نهاية العام الحالي، وبدء مهامه الإنسانية.

ختاما، أود أن أجدد التزام دولة قطر بحماية حقوق الإنسان، ومواصلة تقديم الدعم لكافة الجهود الدولية من أجل حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، ومنع وقوعها، وكفالة احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد عيديد (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، تعرب ماليزيا عن تأييدها للبيان الذي أدلت به فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ويود وفد بلدي أن يهنئ بولندا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس، وعلى عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما نود أن نشكر الممثلة الخاصة فرجينيا غامبا على الملاحظات التي أدلت بها هذا الصباح وعلى عرض التقرير السنوي (S/2019/509) عن الأطفال والنزاع المسلح، بالنيابة عن الأمين العام.

ونود كذلك أن نعرب عن خالص تقديرنا للسيدة هنرييتا فوري، المديرة التنفيذية لليونيسيف، على ما قدمته من رؤى قيمة. ويود وفد بلدي أن يشكر السيد ماجوك بيتر أوان، من جنوب السودان، على مشاطرة خبراته بصفته من الجنود الأطفال السابقين وعلى الشهادة التي أدلى بها بشأن آثار اختطاف الأطفال.

وتتشاطر ماليزيا القلق البالغ الذي أعرب عنه الأمين العام بشأن حجم الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في عام ٢٠١٨ وشدتها. فهذه الانتهاكات المستمرة ضد الأطفال تهز ضميرنا الجماعي، الأمر الذي يتطلب استجابة متضافرة وجماعية. والمساءلة أحد العناصر الحيوية اللازمة لاعتماد نهج شامل لحماية الأطفال. وفي هذا الصدد، تحث ماليزيا على اتخاذ إجراءات إيجابية في إطار الآليات الوطنية أو الدولية لتحقيق

العدالة، حسب الاقتضاء، ضد الأطراف التي ترتكب انتهاكات وتجاوزات بحق الأطفال. وقد أصبح ذلك أكثر أهمية هذا العام إذ نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩).

وقد وضع مجلس الأمن شتى الأدوات اللازمة لضمان مساءلة أطراف النزاع وامتثالهم، بما في ذلك عن طريق آلية الإدراج في القائمة الواردة في التقرير السنوي. تود ماليزيا أن تؤكد مجددا أهمية النزاهة والحياد في إدراج جميع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. ونعتقد أن الحقائق يجب أن تكون العامل الحاسم الذي يوجه اجراءاتنا في إطار هذه الآلية.

وتؤيد ماليزيا دعوة الأمين العام إلى الدول الأعضاء للسماح بوصول المساعدة الإنسانية بطريقة آمنة وفي الوقت المناسب ودون عوائق وحماية الأصول والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، تمشيا مع القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨). وتقترح ماليزيا أن تضع الأمم المتحدة إرشادات عملية لجمع البيانات عن منع وصول المساعدة الإنسانية إيمانا منها بأن هذه المنظمة ستحقق استفادة بذلك. وسيساعد هذا الجهد في توحيد المعايير ودعم عمل فرق العمل القُطرية للرصد والإبلاغ لآلية الرصد والإبلاغ. وعلاوة على ذلك، تعتقد ماليزيا أن عمليات السلام والبعثات السياسية التابعة للأمم المتحدة ينبغي أن تحتفظ بقدرات مخصصة لحماية الأطفال لضمان إعطاء الأولوية للشواغل المتعلقة بحماية الطفل حتى في سياق تقليص حجم هذه العمليات أو إدماجها أو نقلها.

وفيما يتعلق بإعادة الإدماج، ترى ماليزيا أن هذه العملية جهد طويل الأجل ويتطلب مسؤولية مشتركة من جميع الجهات صاحبة المصلحة. وندعو في هذا الصدد الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والأطراف المعنية الأخرى إلى إدماج الأحكام المتعلقة بحماية الطفل في برامج إعادة الإدماج على أساس مجتمعي التي تعزز روح الوحدة والمصالحة بين المجتمعات المحلية التي مزقتها الحرب.

ولمواصلة دعم برنامج الأمم المتحدة المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح، يشجع وفد بلدي جميع الدول الأعضاء على النظر في تأييد إعلان المدارس الآمنة الذي من شأنه أن يمنع الاستخدام العسكري للمرافق التعليمية في النزاعات المسلحة والحفاظ على المدارس باعتبارها ركائز أساسية للتعلم، تمشيا مع مبادئ فانكوفر التي تعمل على زيادة تفعيل حماية الأطفال ضمن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع التشديد على منع تجنيد الأطفال واستخدامهم أطفالا جنودا.

وتؤكد ماليزيا مجددا التزاماتها بضمان إعطاء الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم أكبر قدر من الاهتمام والعناية، وهو ما يستحقونه حقا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمراقبة دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيدة رشيد (فلسطين) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئ بولندا على تولي رئاسة مجلس الأمن ونقدر قيادتها المقتدرة. كما أود أن أشكر وزير الخارجية على عقد مناقشة اليوم الهامة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. فلا تزال هذه المسألة ذات أولوية قصوى وملحّة لدولة فلسطين.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام غوتيريش على تقريره (S/2019/509). ونشعر بالامتنان للممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والمديرة التنفيذية لليونيسيف على إحاطتيهما الهامتين للمجلس ومناصرتهما الدؤوبة لحماية الأطفال ورفاههم. وتستحق جهودهم وجهود المجتمع المدني وجميع الموظفين المدنيين الدوليين تحقيقا لتلك الغاية دعمنا الكامل.

ويتناول التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح بتفصيل مؤلم كيف أن الأطفال في حالات النزاع المسلح

ما زالوا يتعرضون لأبشع الانتهاكات لحقوقهم الإنسانية. ونأسف لحقيقة أن عام ٢٠١٨ قد اتسم بأعلى رقم مسجل من الأطفال الذين قُتلوا أو شوهوا في نزاعات مسلحة منذ أن بدأت الأمم المتحدة رصد هذا الانتهاك الخطير والإبلاغ عنه. وهذه الأرقام مروعة وغير مقبولة على الإطلاق.

ويجب علينا بذل المزيد من الجهد الجماعي. ونظرا لأن هذا الشهر يصادف مرور عشر سنوات منذ صدور القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) وبينما نقترب من الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، يجب على المجتمع الدولي أن يحشد جهوده لحل النزاعات ومعالجة الأوضاع التي لا تزال تتسبب في وقوع خسائر في صفوف الأطفال. ويجب علينا أن نتصرف بطرق تتسق مع المبادئ والالتزامات المنصوص عليها في هذا القرار الهام، وبما يتماشى مع التزاماتنا الجماعية بموجب القانون الدولي.

ولا يمكن أن يستبعد هذا العمل الجهود الرامية إلى معالجة محنة الأطفال الفلسطينيين المستمرة. فالشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة بما فيها القدس الشرقية، الذي حُرم من حقوقه غير القابلة للتصرف، قد كابدَ على مدار أكثر من نصف قرن من الاحتلال الأجنبي حيث عانت أجيال من الأطفال من انتهاكات خطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان مع استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الإفلات المطلق من العقاب عن ارتكابها المنهجي للانتهاكات، بما فيها تلك التي تعتبر من بين الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. وشهدت هذا الوضع وكالات الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية مرارا. وبالرغم من النداءات والدعوات المستمرة للحماية، فقد تُرك الأطفال الفلسطينيون دون حماية وضعفاء لا حول لهم ولا قوة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت الأمم المتحدة من أكبر عدد من الأطفال الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين منذ حرب عام ٢٠١٤ على قطاع غزة. ومن بين هذا العدد، أطفال رضع لم تتجاوز أعمارهم ١٨ شهرا. وعلاوة على ذلك، أصيب أكثر من ٢٧٠٠ طفل فلسطيني في عام ٢٠١٨، بينهم الكثير من المشوهين والمعوقين بشكل دائم، واستمر عدد الضحايا في الارتفاع في عام ٢٠١٩، وبينهم الضحايا نتيجة الاستهداف المتعمد للمتظاهرين المسالمين من جانب قوات الاحتلال. ولا يزال عنف المستوطنين وإرهابهم يؤثران تأثيرا شديدا على الأطفال الفلسطينيين، بما في ذلك المضايقات والهجمات على أطفال المدارس، وكل ذلك تحت مراقبة قوات الاحتلال الإسرائيلية وفي خرق خطير لالتزامات إسرائيل بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال.

ولا يزال الأطفال الفلسطينيون، وبعضهم في سن صغيرة تصل ١٢ عاما، يتعرضون للاعتقال والاستجواب الوحشي والسجن من قبل إسرائيل، مع استمرار عدد منهم رهن الاحتجاز الإداري لمدة شهور وبعضهم لمدة تصل إلى سنة دون توجيه تهم إليهم. ومنذ عام ٢٠٠٠، احتجز ما لا يقل عن ١٠ ٠٠٠ طفل فلسطيني وتمت مقاضاتهم في نظام اعتقال عسكري إسرائيلي يشتهر بسوء معاملته وتعذيبه للأطفال الفلسطينيين. وتوثق التقارير أن ثلاثة من كل أربعة أطفال يتعرضون للعنف البدني أثناء الاعتقال أو النقل أو الاستجواب، ويسبب لهم ذلك ضررا جسديا ونفسيا ربما يلازمهم حتى بقية حياتهم وذلك هو عين ما ترمي إليه سياسات السلطة القائمة بالاحتلال هذه في سعيها لإلحاق الأذى بجيل تلو الآخر بسياساتها وممارساتها غير القانونية وغير الأخلاقية والمنافية للآداب.

ولا يزال الاستعمار الاسرائيلي غير القانوني والمنحرف للأراضي الفلسطينية والتطهير العرقي للشعب الفلسطيني يؤثر تأثيرا خطيرا على أطفالنا. وأدى الهدم المنهجي والعقابي للمنازل إلى ترك الآلاف بلا مأوى ونزوح مئات الأطفال وأسرهم قسرا، ومن بينهم اللاجئون الفلسطينيون الذين يعانون من صدمة نزع الملكية والنزوح من جديد. ولا يزال هناك ألاف آخرون من

الأطفال وأسرهم عرضة لفقدان منازلهم ومتعلقاتهم المعيشية مما يعمق من خوفهم وقلقهم ويأسهم.

وتستمر أيضا الغارات والهجمات الإسرائيلية على المدارس، وكذلك إغلاق المؤسسات التعليمية الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، لا تزال المساعدة الإنسانية لتلبية احتياجات ا لحماية تعرقل نتيجة للقيود المفروضة على الوصول والتنقل وغيرها من تدابير العقاب الجماعي التي يفرضها الاحتلال على نحو أكثر قسوة من خلال حصاره غير القانوني المفروض على قطاع غزة الذي دخل الآن عامه الثالث عشر وبسبب الحرمان الشديد للأطفال الفلسطينيين ومعاناتهم وعزلتهم.

إنّ ما تقدم ليس سوى لمحة من الانتهاكات الجسيمة التي لا تزال تُرتكب ضد الأطفال الفلسطينيين بسبب هذا الاحتلال الحربي وغير الشرعي. ويجب أن تكون هناك مساءلة عن كل هذه الجرائم.

وتؤكد دولة فلسطين مجددا أن ارتكاب مثل هذه الانتهاكات والجرائم يستوجب، وفقا للمعايير الراسخة والوثائق الشاملة المتاحة لمجلس الأمن بما في ذلك ما ورد في تقاريره المتتالية، إدراج إسرائيل وجيشها ومستوطنيها في قائمة الأطراف التي ترتكب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وما زال عدم وجود هذا الإدراج يقوض من مصداقية هذه القائمة، ويعرضها لانتقاد التسييس، ولا يزال يشكل فرصة ضائعة لمساءلة إسرائيل وإنقاذ حياة الأطفال الفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، ندعو الممثلة الخاصة إلى ضمان وضع جزء من التقرير عن إسرائيل ودولة فلسطين في سياق الاحتلال العسكري القائم، من أجل ضمان فحص دقيق لحالة أطفالنا، بما في ذلك ضمان عدم إغفال التدابير التي تشكل عقابا جماعيا، ولا سيما الحصار الإسرائيلي على غزة، في تعداد القائمة الطويلة من الانتهاكات ضد أطفال فلسطين.

وسنظل متيقظين في دعوة المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماته في هذا الصدد. ونناشد مجلس الأمن وجميع الدول، تعزيز الإرادة السياسية والشجاعة من أجل العمل فورا ودون انتقائية لحماية حياة الأطفال الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي. وهذه الحماية ضرورية لكفالة حقوقهم وتعزيز رفاههم حتى يتم وضع حد لهذا الاحتلال غير القانوني وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني وتحقيق أمنه واستعادة حرياته وكرامته، بدءا بأطفالنا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة سيراليون.

السيدة سليماني (سيراليون) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2019/509). وفي الوقت نفسه، يشعر وفد بلدي بالأسى إزاء الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير بشأن مدى معاناة الأطفال في عام ٢٠١٨، حيث عانى الأطفال في أكثر من ٢٠ بلدا في جميع أنحاء العالم نتيجة للنزاعات وما يتصل بها من عنف.

ويشرفني أن أشارك في هذه المناقشة من منظور سيراليون وتجربتها مع الأثر الفظيع للنزاع المسلح الذي طال أمده – ١١سنة بالتحديد – على أطفالنا.

لقد استمع مجلس الأمن هذا الصباح إلى السيدة مارية كامارا، وهي ضحية بريئة لتلك الحرب العبثية والمريرة مع المتمردين. ويمكن وصف حضورها وإسهامها هنا اليوم بأنهما فصلٌ في سجل الفظائع المرتكبة ضد المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال.

وقبل ثلاثة أسابيع، ومن قبيل الصدفة، اتّفق أَنْ احتفِل بالذكرى السنوية العشرين لتوقيع اتفاق لومي التاريخي للسلام بين حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية. وفي حفل التوقيع، حمل الرئيس الراحل أحمد تيجان كبا طفلة صغيرة تُدعى ميمونة، ورفعها عاليا وكرَّس الاتفاق من أجل أطفال سيراليون. وهذا

يؤكد أهمية السلام والمصالحة كشرط أساسي لتلبية احتياجات الأطفال في النزاعات المسلحة.

ومن حسن الحظ أن هذا الفصل المحزن في تاريخ بلدي قد أغلق منذ حوالي ١٧ عاما. ونظرا لتجربتنا مع النزاع وأثره المروع على الأطفال، سارعنا إلى تقدير مسؤوليتنا عن حماية أطفالنا، وأدركنا أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في حالات ما بعد انتهاء النزاع إذا لم يتم اتخاذ إجراءات فورية لمنع هذه الجرائم البشعة.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، نود أن نتشاطر بعض تجاربنا بشأن هذه المسألة، بما في ذلك التحديات التي كان علينا التغلب عليها لضمان تمتع أطفالنا المصابين بصدمات نفسية بحقهم غير القابل للتصرف في العيش في بيئة سلمية وملائمة، وحقهم في الحصول على التعليم والمأوى والغذاء الكافي، وكذلك حقهم في أن يتم الاستماع إليهم، وحقهم في الحماية من جميع أشكال العنف وإساءة المعاملة، سواء في زمن الحرب أو في زمن السلم.

أما بخصوص التدابير المتخذة لمنع دوامات العنف ووقفها والتعافي منها، فقد وقعت حكومة سيراليون، في سعيها لإنهاء الأعمال القتالية، على اتفاق لومي للسلام الآنف الذكر، الذي حدد مسار السلام ونص على حماية الأطفال المتضررين من النزاع. وتبع ذلك بعد وقت قصير نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، بمن فيهم جميع الأطفال المرتبطين بالحرب، في مجتمعاتهم المحلية من خلال اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن أجل مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة الانتقالية، أنشئت لجنة الحقيقة والمصالحة للنظر في جملة أمور منها الادعاءات المتعلقة بالعنف الجنسي.

وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت محكمة دولية مختلطة، هي المحكمة الخاصة في سيراليون، لمعاقبة الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة. وأصدرت المحكمة الخاصة أول إدانة من محكمة دولية لتجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم في النزاعات المسلحة، وكان قرار المحكمة التاريخي بشأن الاسترقاق الجنسي والزواج القسري، اعترافا بأن هذا السلوك المحظور يشكل جريمتين جديدتين في الفقه الجنائي الدولي.

وفيما يتعلق بإعادة الإدماج الاجتماعي، قمنا بسن قانون التعليم الذي أدى إلى إصلاح قطاع التعليم، ونعمل حاليا على تنفيذ سياسة التعليم المجاني والمضمون الجودة لجميع الأطفال في المدارس الابتدائية والثانوية الحكومية وتلك التي تتلقى مساعدة حكومية في جميع أنحاء البلد.

وبينما نسعى لإيجاد السبل لتحسين الجهود الرامية إلى حماية ودعم الأطفال في النزاعات المسلحة، نود أن نشير إلى أن الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة، بما في ذلك تخفيضات ميزانية عمليات حفظ السلام والجهود الرامية إلى إدماج ولايات الحماية، تهدد قدرة المنظمة على الوفاء بولايتها المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن، لا سيما نتيجة لتضاؤل القدرة على حماية الأطفال في بعثات حفظ السلام بسبب تلك التخفيضات في الميزانية.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، يود وفد بلدي أن يذكّر الدول الأعضاء بمعاملة الأطفال المرتبطين بالنزاع المسلح كضحايا لهم الحق في حماية حقوقهم الكاملة، وحيث قد يزعم أنهم ارتكبوا أعمالا غير مشروعة، بمعاملتهم وفقا للمعايير المتعلقة بقضاء الأحداث على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي، كما يود أن يحث الدول الأعضاء على فعل ذلك.

وترى سيراليون أنه يمكن للدول الأعضاء ومجلس الأمن تحسين أدائها بتعزيز مساءلة الجناة وإخضاعهم للمساءلة عن انتهاكات حقوق الطفل، بمن فيهم أولئك الذين يهاجمون

المدارس والمستشفيات، ويمنعون وصول المساعدات الإنسانية ويرتكبون العنف الجنسي ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح.

ونرى أن بوسع الدول الأعضاء كذلك تحسين الدعم للإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة لمساعدة الأطفال الضحايا والناجين، وذلك بتوفير التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به لبرامج إعادة الإدماج، كي يتمكن هؤلاء الضحايا والناجون، وكذلك الأطفال الذين تجندهم وتستخدمهم أطرافُ النزاع، من الاستفادة من الدعم اللازم لاستئناف حياتهم وإعادة إدماجهم بسلاسة في مجتمعاتهم. ولئن كنا نتفق على أن الأطفال يمكن أن يصبحوا عوامل للتغيير الإيجابي، ينبغي لأولئك المتضررين من النزاع الوصول إلى برامج إعادة الإدماج الضرورية لاستعادة حياتهم من أجل تمكينهم من الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولا يمكن لسيراليون أن تختار التزام الصمت لمجرد انتهاء الحرب في بلدي قبل ١٧ عاما. ونود في هذا المقام الإشادة بالممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وباليونيسيف والعديد من النشطاء المتفانين في مجال حماية الطفل في جميع أنحاء العالم لما يقدمونه من دعم بحشد التعاون الدولي وتوفير الموارد المالية من أجل تعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى حماية الأطفال المتضررين من الحرب. ونحن على استعداد لتبادل وجهات نظرنا بشأن هذه المسألة كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الجبل الأسود.

السيدة بيانوفيتش دوريشيتش (الجبل الأسود) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة البولندية على تنظيم مناقشة مفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات اليوم على بياناتهم القيمة وعملهم المهم بشأن حماية الأطفال في حالات النزاع.

ومع أن الجبل الأسود يؤيد تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

ومرة أخرى، يبيّن أحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2019/509) أن ملايين الأطفال عالقون في النزاعات وهم ليسوا مجرد متفرجين، وإنما يشكلون نسبة مئوية مُفزعة من العدد الإجمالي لضحايا الحرب. ولا يزال الأطفال يواجهون خطرا غير مقبول يتمثل في التجنيد والاستخدام، والقتل والتشويه، وجميع أشكال العنف الجنسي والاختطاف، ولا يزالون يعانون نتيجة للهجمات على المدارس والمستشفيات ومنع وصول المساعدات الإنسانية.

ويبرز التقرير السنوي الأثر المدمر الذي أحدثه على الأطفال في عام ٢٠١٨ ما استجد من ديناميات النزاعات وأساليبها العملياتية، وما اقترن بذلك من تجاهل واسع النطاق للقانون الدولي. وكان هناك أكثر من ٢٤ ٠٠٠ انتهاك خطير مُتَحقق منه في تلك السنة، وهو أكبر عدد من الحالات المتحقق منها للقتل وتشويه الأطفال منذ إنشاء آلية الرصد والإبلاغ. وندين بأشد العبارات استمرار الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، ونحثّ جميع أطراف النزاعات على احترام القانون الدولي الإنساني والقوانين والممارسات ذات الصلة، والامتناع عن مهاجمة المدارس والمستشفيات، وحماية الفئات الأضعف، ولا سيما الأطفال.

وعلى الرغم من تزايد مستوى الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، تم تحقيق بعض التحسينات في حالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في العام الماضي. فقد شهدنا الجهود الدؤوبة التي تبذلها الجهات المعنية، ولا سيما موظفو الأمم المتحدة والشركاء من المجتمع المدني، بمن فيهم مستشارو حماية الأطفال، لضمان الإفراج عن أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل ودعم إدماجهم. ونؤيد بقوة هذه الجهود، إذ إن منع العنف ضد

الأطفال، والإفراج عن الأطفال الجنود وإعادة إدماجهم هي عناصر حاسمة في ضمان رفاه الأطفال ومنع نشوب النزاعات في المستقبل. وفي هذا الصدد، أيّدنا إنشاء الائتلاف العالمي من أجل إعادة إدماج الأطفال الجنود.

وسنحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لبدء نفاذ اتفاقية حقوق الطفل، وفي العام المقبل بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد البروتوكولين الاختياريين الملحقين بها، بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، وبشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. إن الوقت حاسم لتركيز جهودنا على ضمان التصديق على تلك الصكوك تصديقاً عالمياً، ولا سيما على البروتوكول الاختياري بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة. ولذلك، فإننا نشجع الدول على تعزيز الأساس القانوني الخاص بالأطفال والنزاع المسلح من خلال التصديق على البروتوكول الاختياري.

وفضلا عن التصديق على المعاهدات التي ترسي الأسس لصون حقوق الأطفال وحمايتهم من جميع أشكال العنف، يُعدّ الجبل الأسود من بين البلدان الرائدة في الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أيدنا القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، فضلاً عن إعلان المدارس الآمنة، ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال. وبما أن عمليات حفظ السلام تضطلع بدور حاسم في الحفاظ على السلام ومنع انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما ضد الأطفال، ينبغي إدراج أحكام متعلقة بحماية الأطفال على الصعيد الدولي، بما في ذلك منع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال، فضلا عن القدرات في مجال حماية الأطفال، في ولايات حفظ السلام.

ويتسبب تصعيد النزاع أيضاً في الإخلال إلى حد كبير بتعليم الأطفال وتوفير الرعاية الصحية لهم، لأن مرافق التعليم والرعاية الصحية غالبا ما تُدمّر جزئياً أو كلياً. ونرى أن من الأهمية بمكان ضمان استمرار حصول الأطفال على التعليم، الذي يشكل جانبا لا غنى عنه من جوانب تنشئة الأطفال اجتماعاً وإعادة إدماجهم. وينبغي إدراج المسائل المتعلقة بحماية الأطفال في عملية السلام الشاملة، في حين يجب إخضاع مرتكبي الانتهاكات ضد الأطفال للمساءلة. وفي هذا الصدد، نشجع بذل المزيد من الجهود الوطنية والدولية لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، لا بد من مضاعفة جهودنا المبذولة على جميع المستويات من أجل حماية الأطفال من العنف والإيذاء والاستغلال حمايةً فعالةً، وكفالة أن حقوق الإنسان الخاصة بهم تحظى بالاحترام. وحده اضطلاعنا بذلك من شأنه أن يكفل رفاه أجيال بأسرها، وبالتالي بناء مجتمعات مستقرة وسلمية مستقبلاً.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد مارغاريان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تود أرمينيا أن تشكر الرئاسة البولندية على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. ومشاركة معالي وزير الخارجية ياسك تشابوتوفيتش في وقت سابق في جلسة اليوم يبرهن على مدى وجاهة وأهمية هذه المسألة الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان. كما نشكر السيدة فيرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والسيدة هنرييتا فور، المديرة التنفيذية لليونيسيف، ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على تحديد الطابع المعقد للتحديات المتصلة بحماية الأطفال في النزاع المسلح.

ويكشف التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2019/509) عن الزيادة المقلقة في أعمال العنف المرتكبة ضد الأطفال. وتمثل المجالات التي يركز عليها التقرير، مثل تجنيد الأطفال واستخدامهم، وعمليات الاختطاف،

والعنف الجنسي والهجمات على المدارس والمستشفيات تذكيرا قويا بخطورة الحالة وبالحاجة الماسة إلى معالجتها. فالأطفال الذين يعيشون في مناطق النزاع يعانون ضعفاً شديداً بسبب انعدام سبل إيصال المساعدات الإنسانية. وينبغي تحديد المحاولات الرامية إلى عزل الناس الذين يعيشون في مناطق النزاع عن العالم الخارجي وحرمانهم من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، والتصدي لها على نحو فعال.

وإننا نؤيد جهود الممثلة الخاصة الرامية إلى تحقيق التآزر فيما بين وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان. وتتمثل ولاية الممثلة الخاصة في الاضطلاع بدور رئيسي في ترشيد ودمج أنشطة المجتمع الدولي لتصب في تحقيق الهدف النبيل المتمثل في حماية الأطفال.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وهي من بين الاتفاقيات التي حظيت بأكبر قدر من التأييد ومن المعاهدات الأساسية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان العالمية وتعزيزها. ولا تزال أرمينيا تولي حماية حقوق الطفل الأولويةَ، على النحو المبين في سياساتنا الوطنية فضلا عن إطار تعاوننا الدولي.

ونحن نعمل عن كثب مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر على توفير الملاجئ والغرف الآمنة في المدارس ودور الحضانة الواقعة في المناطق الحدودية، كما نتخذ الخطوات اللازمة لضمان سلامة المدارس، تمشيا مع التزامات أرمينيا بموجب إعلان المدارس الآمنة. وما تأييد أرمينيا للقواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، والتزامات باريس، ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال إلا تعبير آخر عن التزامنا بتعزيز سلامة الأطفال. كما أننا من الدول الموقعة على البروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، ونشجع الدول الأعضاء التي لم تنضم إلى تلك الصكوك الهامة بعدُ على فعل ذلك.

وللأسف، شهدنا في منطقتنا أيضا أعمال عنف ضد الأطفال في حالات النزاع. فالضربات العشوائية المتعمدة التي شنتها أذربيجان على السكان المدنيين والهياكل الأساسية في ناغورنو كاراباخ ومناطق أرمينيا الحدودية، بما في ذلك المدارس ودور الحضانة والمستشفيات، أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف المدنيين وأطفال المدارس.

ورفضُ إنشاء آلية تحقيق تُحدّد انتهاكات وقف إطلاق النار، على النحو المتفق عليه في إطار الصيغة المعتمدة دولياً التي وضعتها الرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهو ما من شأنه أن يسهم في الحد من عدد الحوادث التي تضر بالمدنيين، بمن فيهم الأطفال، ليس له أي مبرر معقول.

وقد لاحظنا ممارسة مروعة مفادها إشراك الأطفال في حملة دعاية تحض على الكراهية بقيادة الدولة، بسبل منها المناهج الدراسية، في البلد المجاور لنا. وهذه الممارسة الخبيثة التي تقوم على التنميط السلبي، فتؤجج الكراهية على أساس الهوية الوطنية في أوساط الأطفال والشباب، تستحق الشجب ولا تتعارض مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان فحسب، بل تزيد من تقويض الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية للسلام والمصالحة.

وتتطلب حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح حمايةً فعليةً تعزيزَ الالتزام بتنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة وتستلزم إنذارا مبكرا وعملا مبكرا. وتكتسي إتاحة وصول المساعدات الإنسانية بكل حرية ومن دون عوائق الأهمية بالغة للحؤول دون معاناة الأطفال العالقين في مناطق النزاع ولتخفيف وطأة تلك المعاناة. وتذكرنا مناقشة اليوم المفتوحة مرة أخرى أن واجب حماية الأطفال وضمان حقهم في الحياة ينبغي أن تكون له الغلبة على المناورات السياسية والخطابات المحرّفة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): إن النزاعات المسلحة من بين أحطّ الأفعال التي تشهدها أحوال البشر. إذ تؤثر وحشيها الشديدة وما يصحبها من مهانة، في المقام الأول، في الأبرياء الذين لا يحملون أسلحة، أي السكان المدنيون، فهم ضحايا قسوة الحرب. ولذلك، فالمسنون والنساء والأطفال، أي الفئات الاجتماعية البريئة في النزاعات، هم من يعانون لا محالة أكثر من غيرهم من العنف. فالنزاعات المسلحة هي من أسوأ المآسي التي يمكن أن تصيب دولة ما وأي عمل قد يستخدم ذريعةً لتبرير خطابات العنف يجب شجبه وإدانته.

ونحن هنا اليوم لمطالبة مجلس الأمن باتخاذ إجراءات فورية لمنع كارثةِ عملية عسكرية وشيكة ضد فنزويلا، أعلن عنها بالفعل أحد أعضائه الدائمين، وهي حكومة الولايات المتحدة، في انتهاك كامل لمسؤولياته داخل المجلس والتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وفي مناسبات أخرى، استنكرنا أمام المجلس، وأعضاء أهمّ جهاز في العالم، المسؤولين عن صون السلام والأمن الدوليين، الخطة التي نفذتها حكومة الرئيس ترامب بصورة منهجية لخنق اقتصاد بلدنا بفرض تدابير قسرية تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان الخاصة بشعبنا لأنها بمثابة عقوبة جماعية بحق السكان المدنيين، ولا سيما أضعف الفئات منهم، مثل المسنين والنساء والأطفال.

كما نستنكر تدابير الابتزاز التي ما هي إلا سرقة ونهب لثرواتنا الوطنية من خلال الاستيلاء بصورة غير قانونية على المصافي، والذهب، والعملات وغيرها من الأدوات المالية التي تصل قيمتها إلى أكثر من ٣٠ بليون دولار، وهو مبلغ ضروري لتلبية الاحتياجات الأساسية لشعبنا.

ويحمل هذا الحصار الاقتصادي والسطو الواسع النطاق معالم قسوة ووحشية تُميّز جرائم الحرب دون غيرها، وذلك بتجريم شراء المواد الغذائية الأساسية لإمداد أكثر من ٦ ملايين أسرة تتلقى المساعدة الحيوية عن طريق برامج خاصة تديرها حكومة بلدنا. نحن هنا اليوم لإدانة حكومة الولايات المتحدة لمحاولتها اختلاق مجاعة في فنزويلا من أجل نهب مواردنا الطبيعية وإعادة استعمار أمتنا. هذه جريمة ضد الإنسانية.

لقد تفاقم الإرهاب الاقتصادي بسبب العدوان السياسي وانتهاك السيادة الفنزويلية على الحدود مع كولومبيا في ٢٣ شباط/فبراير. كما تم تمويل وتنظيم انقلاب على الدولة في ٣٠ نيسان/أبريل، ولكن تم إحباطه من خلال العمل السريع لمؤسسات الدولة الفنزويلية. ولقد فشلت العمليات السرية للعدوان السياسي – التي اعترف بها فيما بعد مسؤولون في حكومة ترامب بلا خجل – لكن غطرستهم لا تسمح لهم بالاعتراف بأخطائهم.

إن اليأس مستشار فاشل. الرئيس ترامب، المحاصر بجميع الاتهامات الداخلية ضد حكومته، يستحضر شياطين العنصرية والصراع الداخلي والحرب الدولية. إنه هروب إلى الأمام، ونحن ندخل الآن مرحلة أكثر خطورة تنطوي على عسكرة السياسة تجاه فنزويلا، من خلال خطة تسعى إلى عذر للغزو في الأجل القريب جداً. إن القيادة الجنوبية للولايات المتحدة، وهي فرع السيد ترامب من القوات المسلحة في أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي، قد أجرت هذا العام أكثر من ٥٥ عملية اختراق لمنطقة معلومات الطيران في فنزويلا بطائرات تجسس، دون سابق إنذار أو دون تقديم سبب، وهو ما يعرض السلامة الجوية للخطر في المنطقة.

وقد حدثت التحليقات الجوية بشكل يومي على مدار الأسبوعين الماضيين، وبذلك زادت وتيرتها وصاحبتها بيانات استفزاز وتهديد حول قدرة الولايات المتحدة على المهاجمة الفورية لفنزويلا، إذا أمر الرئيس ترامب بذلك. ويتم الآن الاحتجاج بمعاهدة للمساعدة العسكرية المتبادلة بين بلدان المنطقة، والتي

لم يتم تطبيقها على الإطلاق في السنوات السبعين الماضية والتي شجبتها فنزويلا قبل ست سنوات، كذريعة قانونية للغزو.

نحن هنا أيضًا لنستنكر حقيقة أن الرئيس ترامب قد أعلن أمس لوسائل الإعلام أنه يفكر في فرض حصار بحري وحجر صحي على فنزويلا. وفقًا للمادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، تنطوي هذه التدابير على استخدام القوة المسلحة، والتي لا يمكن تطبيقها، بسبب خطورتها وآثارها المدمرة على المدنيين، إلا بعد الحصول على إذن من مجلس الأمن، في حالات التهديد للسلام أو خرق السلام أو أعمال العدوان. ولذلك نسأل: متى وافق المجلس على هذه القوة؟ ومتى قرر المجلس أن فنزويلا تشكل تهديدًا للسلام أو انتهكت السلام أو ارتكبت أعمالاً عدوانية؟ من الواضح أنه لا توجد أية مبررات لمثل هذا العمل الخطير وأنه لم يتم الوفاء بأية من المتطلبات القانونية له. كل تهديد وإجراء من جانب الولايات المتحدة ضد فنزويلا غير قانوني وإجرامي ويمكن أن يؤدي إلى كارثة على السكان المدنيين.

وتتوافق تهديدات الرئيس ترامب وعدوانه مع التعليقات التي أدلى بها ممثل الولايات المتحدة هنا في القاعة قبل بضعة أيام. وفقًا للمسؤول، فإن قرارات القانون الدولي ومجلس الأمن، الملزمة لجميع الدول والتي تعد جزءًا من القانون الدولي، ليست مرجعيات لقرارات الولايات المتحدة.

العالم الذي يقدمه الرئيس ترامب هو عالم خالٍ من سيادة القانون؛ حيث يصبح الأطفال والنساء وكبار السن الضحايا الرئيسيين لويلات الحرب؛ وحيث تعيش البشرية في خوف دائم من الانتهاكات التي ترتكبها حكومة لا يمكن التنبؤ بها، وتسترشد بأيديولوجية فوقية لا تقدم سوى الكراهية والعنف. إنه عالم بدون الأمم المتحدة. ولذلك لا يمكننا أن نستنتج سوى أن حكومة الرئيس ترامب تشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين.

نحن في فنزويلا نرفض كابوس الحرب الدائمة التي يقترحها السيد ترامب. إننا نطالب بإلحاح أن ينفذ مجلس الأمن ميثاق الأمم المتحدة، وأن يدافع عن القانون الدولي ويحافظ على السلام ويوقف الكارثة الوشيكة من دولة عالمية تتصرف مثل دولة خارجة على القانون، وأن يستخدم المجلس سلطته لوقف حرب ترامب. باختصار، نطلب إيقاف حرب ترامب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد سيفي بارغو (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. وأشكر أيضا الأمين العام على تقريره (S/2019/509) ومقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم.

للصراعات المسلحة آثار خطيرة على الأطفال لا يمكن إصلاحها. إن حمايتهم من ويلات الصراع ليست خياراً؛ إنه التزام. وإنقاذ الأطفال يعني إنقاذ المستقبل والأجيال المقبلة وسلامهم وازدهارهم. ومع ذلك، فإن السؤال هو كيف يمكن تحقيق هذا الهدف النبيل. هناك طرق مختلفة لتحقيق ذلك. بيد أنه لا يمكن لأي منها أن تكون فعالة مثل وضع حد للصراعات الحالية ومنع ظهورها مرة أخرى، وكذلك منع نشوب صراعات جديدة.

على سبيل المثال، ما دام احتلال فلسطين مستمرًا، فكل عام يتم قتل المزيد والمزيد من الأطفال وجرحهم واعتقالهم على أيدي القوات الإسرائيلية. وكما يتضح من تقرير الأمين العام، فإن بعض الأطفال الفلسطينيين الذين قتلتهم إسرائيل كانوا في سن ١٨ شهراً. وبالمثل، أُطلق الرصاص على معظمهم من ذخيرة حية في الجزء العلوي من الجسم، بينما لم يُشكلوا حسب التقارير أي تهديد وشيك للقوات الإسرائيلية. إن القتل الجماعي المتعمد وإصابة الأطفال الفلسطينيين من جانب إسرائيل هما بلا شك تجسيد واضح لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ومع ذلك، ورغم هذه الحقيقة، لم تُدرج القوات الإسرائيلية في قائمة الأمين العام على الإطلاق، مما يقوض بشكل خطير دقته

ومصداقيته وحياده. لقد شجع الشعور بالإفلات من العقاب إسرائيل على قتل المزيد من الأطفال، وبمزيد من الوحشية.

ويتضح وجود نمط مماثل من المعايير المزدوجة عندما ينظر التقرير في حالة الأطفال في اليمن، حيث نُسب معظم ضحايا الأطفال إلى الغارات الجوية التي شنها التحالف. لكن في الواقع، لا يوجد تحالف. المملكة العربية السعودية هي الوحيدة التي تواصل قتل الأطفال اليمنيين. وذلك يثبت أن حذف المملكة العربية السعودية من أعلى قائمة منتهكي حقوق الأطفال في تقرير الأمين العام لم يسفر إلا عن مقتل المزيد من الأطفال اليمنيين على أيدي السعوديين. ألم يحن الوقت لإنهاء هذا النهج؟ تكشف نظرة سريعة على ممارسات الإسرائيليين والسعوديين وقوات داعش في سورية والعراق أن هناك سباقًا حقيقيًا يجري بين قتلة الأطفال على من يمكنه قتل المزيد منهم. إننا ندين بشدة جميع هذه الأعمال اللاإنسانية، والتي تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي.

وفي وقت تنذر فيه حالة الأطفال في الصراعات المسلحة بالخطر، يجب مضاعفة جهودنا لمنع هذا التوجه وجميع انتهاكات حقوق الطفل. هذه مسؤولية مشتركة يجب على الجميع متابعتها بمسؤولية. ويمكننا معاً، بل ويجب، أن ننقذ أرواح أطفالنا في الصراعات المسلحة، وبذلك نسهم في تحقيق السلام في زمننا وتحقيق الازدهار للأجيال القادمة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أنغولا.

السيدة فيريرا (أنغولا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي في البداية أن أشارك زملائي تهنئتكم سيدتي الرئيسة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس وأن أتمنى لكم فترة رئاسية ناجحة ومثمرة. واسمحوا لي أيضا أن أشيد بكم لعقدكم هذه المناقشة المفتوحة الهامة المناسبة من حيث التوقيت بشأن هذه المسألة المهمة للغاية، وأوجه الشكر لمقدمي الإحاطات على المعلومات البالغة الأهمية التي قدموها.

إن مشكلة الأطفال في حالات النزاع المسلح تحتل مكانة خاصة في قلوبنا. ويكتسي القضاء على المعاملة اللاإنسانية للأطفال المحاصرين في النزاع المسلح أهمية قصوى وهو أمر يمكن أن نتفق بشأنه جميعًا بغض النظر عن مواقف سياستنا أو مدى عمق خلافاتنا. ورغم التقدم المطرد في مجال الحد من عدد الأطفال الجنود في العالم، الذي أحرز من خلال تطوير نظام للرصد والإبلاغ، فإن هناك زيادة في تنفيذ خطط العمل وإعادة التركيز على المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني مما أدى إلى الوصول إلى عالم أكثر أمناً بالنسبة للأطفال. ولا تزال ثمة العديد من التحديات.

ويشكّل أحدث تقرير للأمين العام (S/2019/509) تذكيرا صارخا بالكيفية التي تؤدي بها التحديات الناجمة عن الطبيعة المتغيرة للنزاعات المسلحة المستمرة، من خلال الاستهداف المتعمد للمدارس واستخدامها عسكريا وتلقين الأطفال كيفية ارتكاب الجرائم واستغلالهم لحمل أجهزة متفجرة يدوية الصنع واختطافهم والاعتداء الجنسي عليهم وتجنيدهم قسريا، علاوة على عمليات الاغتصاب والتشويه والقتل المتعمد التي يتعرضون لها، إلى تفاقم أعمال العنف وسوء المعاملة التي يرتكبها المتطرفون. ولقد تم القيام بعمل ممتاز لمعالجة هذه المسألة بالتعاون الفعال بين الأمم المتحدة والدول والأطراف الفاعلة من غير الدول. ولكن يتعين على أطراف النزاع والمجتمع الدولي بذل المزيد من الجهد لحماية الأطفال والشباب المتأثرين جراء النزاعات المسلحة.

وعلى هذا النحو، يجب أن نمنع نشوب النزاعات في المقام الأول عن طريق زيادة بذل الجهود الرامية إلى منع نشوبها وضمان إعادة دمج الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة وعدم معاقبتهم وتزويدهم بالخدمات التعليمية والرعاية الصحية الجيدة وإشراك الشباب في حل النزاعات ودعم عمليات السلام

والتنمية ووقف جميع أشكال العنف المرتكب ضد الأطفال. ويجب أن نساعد الحكومات المدرجة في مرفقات التقرير على اعتماد وتنفيذ خطط العمل التي اقترحها المجلس.

ومن ناحية إيجابية، نود أن نؤكد التقدم الذي أحرزته حملة ”أطفال لا جنود“ والتزامات الحكومات المعنية. ونشجع أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام واليونيسيف وغيرهما على مواصلة تنفيذ برنامجهم المتعلق بالأطفال وانخراطهم في الجماعات المسلحة غير الحكومية مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى استسلام الأطفال الجنود الذين ينتمون إلى الجماعات المسلحة ويمنحهم الفرصة لعيش حياة أخرى.

ولا تزال أنغولا ملتزمة بتعزيز حماية الأطفال المتضررين في الميدان وتمكينهم. ونؤيد توصيات الأمين العام الواردة في تقريره في هذا الصدد، بينما ندعو مجلس الأمن إلى تعزيز إجراءاته والاعتراف بالإسهام القيم الذي تقدمه المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في ضمان حماية الأطفال المتأثرين جراء النزاعات المسلحة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد عليف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية أود أن أهنئ بولندا على توليها رئاسة مجلس الأمن وأن أشيد بمبادرتها لعقد مناقشة اليوم المفتوحة الهامة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وأود أيضًا أن أشكر مقدمي الإحاطات اليوم على المعلومات الوافية التي زودونا بها.

إن جمهورية أذربيجان طرف في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وكذلك اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية ضحايا الحرب. لقد دعمت حكومة بلدي بقوة وبشكل مستمر الجهود الدولية الرامية إلى ضمان توفير حماية أكثر فعالية لحقوق الأطفال وتحسين حالة الأطفال المتأثرين جراء النزاع المسلح.

ورغم بعض التقدم الذي أحرز على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية فيما يخص منع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والتصدي لها، لا تزال ثمة تحديات خطيرة. ووفقا لتقرير الأمين العام :

> ”بلغ عدد حالات قتل وتشويه الأطفال المتحقق منها مستويات قياسية على الصعيد العالمي منذ إنشاء آلية الرصد والإبلاغ المعنية بالأطفال والنزاع المسلح عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)“. (S/2019/509، الفقرة ٦)

ويجب أن تكون جهود الحماية الفعالة خالية من الانتقائية وأن تعالج جميع حالات النزاع المسلح بدون تمييز، بما في ذلك حالات النزاع الطويلة الأمد والتي لها تأثير طويل الأمد على المدنيين والأطفال بشكل خاص. ويجب عدم إهمال أخطاء الماضي القريب بما في ذلك الهجمات على المدارس والمستشفيات وقتل الأطفال وتشويههم وتشريدهم القسري واختطافهم.

وخلال عدوان جمهورية أرمينيا المستمر على بلدي، اُرتكبت انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني ترقى إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وأعمال إبادة جماعية. وتضمنت سياسة الأرض المحروقة التي نفذها الجانب الأرمني التطهير العرقي للأراضي المصادرة من جميع الأذربيجانيين والقتل الوحشي وجرح الآلاف من المدنيين بمن فيهم الأطفال. واستضافت أذربيجان على مدار أكثر من ٣٠ عامًا أحد أعلى معدلات اللاجئين والمشردين في العالم وكثير منهم من الأطفال.

وارتكبت أكبر مذبحة خلال النزاع في شهر شباط/فبراير ١٩٩٢ ضد المدنيين في بلدة خوجالي في منطقة ناغورنو كاراباخ بجمهورية أذربيجان. ونتيجة لهجوم القوات المسلحة الأرمينية

على المدينة واستيلائها عليها قُتل أو جُرح أو أُخذ مئات من الأذربيجانيين بمن في ذلك النساء والأطفال والمسنون رهائنا بينما تم هدم البلدة وتسويتها بالأرض.

ونتيجة لشن الحرب على بلدي سُجل ٣،٨٨٨ مواطنا من مواطني أذربيجان في عداد المفقودين بمن فيهم ٧١٨ مدنياً، ٧١ منهم من الأطفال. واختفى الأشخاص المبلغ عن اختفائهم في ظروف تثير قلقًا بالغًا بشأن سلامتهم لا سيما بالنظر إلى الأساليب الوحشية للحرب التي مارسها الجانب الأرمني على نطاق واسع أثناء النزاع. وترفض يريفان المساءلة عن الأشخاص المفقودين لديها، وكذلك إجراء تحقيق سريع وفعال بشأن مصيرهم.

ورغم وقف إطلاق النار بشكل رسمي، استهدفت القوات المسلحة الأرمينية مراراً المدنيين وأهدافا مدنية في أذربيجان الواقعة على طول خط المواجهة أو خلفه قليلا. لذلك ونتيجة القصف العنيف الذي حدث في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٦، تعرضت للضرر العديد من المدارس في مناطق غورانوي وتارتار وأغدام وأجبجادي في أذربيجان. وتم التحقق من ذلك في تقرير التقييم المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٦ الذي أصدرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عقب البعثة التي قامت بها إلى المناطق المتضررة في بلدي.

ويعد توجيه الهجمات بشكل متعمد للمباني المخصصة للتعليم جريمة حرب بموجب القانون الدولي. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الهجمات على المدارس والمستشفيات تشكل أحد الانتهاكات الجسيمة التي كلفت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح برصدها والإبلاغ عنها.

وفي الختام أود أن أقول إنه من أجل كسر دورات العنف والتصدي للجهود الرامية لمنع المعونة، يعتبر احترام القانون الدولي الإنساني أمرا حتميا ويجب وضع حد للإفلات من العقاب. ولكون المساءلة نتيجة حتمية للجرائم المرتكبة فإنها تشكل شرطا مسبقا مهما على الطريق المؤدي إلى تحقيق السلام والمصالحة في الأجل الطويل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد أمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بياني بتهنئة بولندا على توليها رئاسة مجلس الأمن. كذلك نعرب عن تقديرنا لوزير الخارجية تشوابوتوفيتش على ترؤسه المناقشة في وقت سابق من هذا اليوم، ونشكر بولندا على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المهمة بوصفها أول عمل لها في برنامج رئاستها لهذا الشهر. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لبلجيكا لالتزامها بوصفها رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ونشكر السيدة فيرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، على عرضها، ونشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية.

مما يثلج صدورنا أن نعلم بإطلاق سراح ١٤ ٠٠٠ طفل تقريبا من شتى أشكال الاعتقال، وإعادة إدماجهم في المجتمع في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، من المخيب للآمال أن نعلم من تقرير الأمين العام (S/2019/509) عن المستويات المقلقة للانتهاكات الخطيرة، أي أنه من المحزن أن نعلم بوقوع ٢٤ ٠٠٠ انتهاك ضد الأطفال في الصراعات المسلحة في عام واحد فقط. وفي اعتقادي، أن هذا يفوق حجم سكان العديد من المدن في جميع أنحاء العالم.

يساورنا قلق شديد إزاء استمرار أثر النزاع المسلح على الأطفال، مما يتسبب بتشريدهم القسري ويضع تحديات جسيمة في مجال الحماية. ولا تزال أنشطة الجماعات الإرهابية مستمرة بلا هوادة، مثل حركة الشباب، وبوكو حرام، بما في ذلك تجنيد الأطفال واختطافهم لاستخدامهم في حرب غير متناظرة، والأسوأ من ذلك، نشرهم كانتحاريين. وتعني الأعمال العنيفة لهاتين الحركتين أن البلدين الشقيقين، الصومال ونيجيريا لا يزالان من

بين أكثر البلدان تضررا من حيث تجنيد الأطفال واستخدامهم في الجريمة. ولا تزال هذه الحالة تشكل تحديات حقيقية في مجال حماية بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فضلا عن عمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا. وفي ذلك السياق، أود أن أشدد على أن إثيوبيا تعلّق أهمية كبيرة على حماية المدنيين، بما في ذلك حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وحكومة إثيوبيا ملتزمة بالتنفيذ الكامل للتعهدات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ونحن ملتزمون أيضا بالتنفيذ الكامل للقرار ١٣٧٩ (٢٠٠١) والقرارات اللاحقة بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

إن إثيوبيا، بوصفها بلدا مساهما رئيسيا بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ لسلام، وعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، تركز تركيزا كبيرا على نشر قوات يتم تدريبها تدريبا كافيا، وتمحيصها، وتجهيزها، وتزويدها بالإرشادات اللازمة. ونضمن بأن يحترم حفظة السلام التابعون لنا في مختلف العمليات، بما فيهم العاملون في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويدرك حفظة السلام الإثيوبيون تماما أنه، في حالة حدوث أي انتهاك، ستمارس عليهم السلطات التأديبية والقضائية. إنهم يعملون في إطار المبادئ الأوسع للقانون الإنساني الدولي، ومبدأي التمييز والتناسب في جميع عملياتهم.

أود أن أؤكد من جديد أن قواتنا تهتدي بقواعد الاشتباك الموضوعة في إطار التزاماتنا بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف وبروتوكولاها الإضافيان الأول والثاني. ووضعنا أيضا آلية لضمان المساءلة من أجل التصدي لأي انتهاكات من جانب القوات المنتشرة في أي بعثة. وقد مكننا هذا الإطار، على مر السنين، من التصدي على نحو مناسب وفعَّال لأي تحديات في مجال الحماية. وأود أيضا أن أضيف أن إثيوبيا، بوصفها أحد أكبر البلدان المضيفة للاجئين، تواصل توفير الحماية الدولية للأطفال اللاجئين، بمن فيهم القصر غير المصحوبين بذويهم الذين شُردوا قسرا نتيجة الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها أطراف في النزاعات المسلحة.

إن إثيوبيا مستعدة أيضا لاتخاذ تدابير تصحيحية والتعلم من جوانب القصور بإجراء تحقيقات متعمقة في أي ادعاءات ضد قواتها العاملة في بعثات حفظ السلام، واتخاذ إجراءات عند الاقتضاء. بيد أنه من المهم إثبات الحوادث المزعومة التي تشمل أي من حفظة السلام من خلال إجراء تحقيقات كاملة. وقد حققت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في ادعاءات مماثلة في الماضي، وخلص المحققون إلى أنه:

> ”توجد أسباب معقولة للشك في وقوع الحوادث المزعومة، إلا إذا قُدِمت أدلة إضافية ومقنعة“.

ثمة استنتاجات من هذا القبيل تؤكد بقوة الحاجة إلى أن تستند التحقيقات إلى أدلة ملموسة، وأن تعمل وكالات الأمم المتحدة المعنية بشكل وثيق مع بعثات حفظ السلام، والبلدان المعنية المساهمة بقوات قبل نشر الادعاءات. ونعتقد اعتقادا راسخا أن هذه التحقيقات يجب أن تكون متسقة مع معايير الموضوعية والدقة والموثوقية التي حددها القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

نحن مقتنعون بأنه لا بد من حماية الأطفال من الهجمات العشوائية وكذلك من أثر حوادث تبادل إطلاق النار أثناء القتال في المناطق الريفية والمراكز الحضرية المكتظة بالسكان. وفي هذا الصدد، تؤيد إثيوبيا من دون أي استثناء مبدأ الاعتبار الرئيسي لحماية الأطفال ومصالحهم. ونحن نأخذ على محمل الجد أهمية حق الأطفال في الحماية. إن تجريم تجنيد الأطفال واستخدامهم يعتبر جزءا من نظامنا القانوني الوطني وكذلك من اتفاقياتنا الأفريقية، ناهيك عن التزاماتنا الدولية. نحن نعطي أولوية قصوى لتقديم الدعم والعلاج لضحايا الحوادث، ونعارض تماما أي إفلات من العقاب.

ألاحظ أننا حققنا بعض المكاسب الإيجابية في منطقتنا. إذ أن التوقيع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ على الاتفاق الذي أعيد تنشيطه بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان كان له أثر كبير. ويسهم الانخفاض اللاحق في الأعمال القتالية في تحسين وصول المساعدات الإنسانية، ولا سيما إلى الأطفال والنساء. وفي هذا السياق، نود أن نشجع الممثلة الخاصة للأمين العام على استكشاف آليات لزيادة تعزيز تعاون مكتبها مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك عقد اجتماعات تشاورية تهدف إلى ضمان التنفيذ الكامل لخطط العمل الموقعة مع أطراف النزاع المسلح.

في الختام، أود أن أكرر تأييدنا لنداء الأمين العام الموجه إلى الدول الأعضاء لكفالة اتخاذ تدابير للتخفيف من آثار تغير المناخ لمنع وقوع الانتهاكات الجسيمة الستة المبلَّغ عنها. ونؤيد أيضا جميع التدابير التي تعزز مساءلة مرتكبي الجرائم ضد الأطفال. وأؤكد من جديد التزام إثيوبيا الكامل بمواصلة عملها مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، سواء هنا في الأمم المتحدة أو في الاتحاد الأفريقي، من أجل توسيع نطاق حماية الأطفال في النزاعات المسلحة وتبسيطها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): في البداية، نود أن نشكر معالي وزير خارجية جمهورية بولندا، السيد ياشيك تشوابوتوفيتش، وجميع أعضاء الوفد البولندي لدى الأمم المتحدة على عقد هذه الجلسة المهمة جدا بشأن الأطفال والنزاع المسلح، والتي تأتي في ظل تزايد المخاطر المحدقة بهم. كذلك نود أن نشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم القيِّمة.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، وهو قرار صوتت مملكة البحرين لصالحه خلال عضويتها في المجلس آنذاك، وإدراج مجلس الأمن لمسألة الأطفال والنزاع المسلح في جدول أعماله. إن استمرار النزاعات والاضطرابات في مناطق مختلفة في العالم، حيث ترتكبُ الميليشيات والجماعات الإرهابية جرائم مروعة. وهذه الأعمال جعلت الأطفال في شتى أنحاء العالم الضحايا الرئيسيين للحرب. إذ يتم تجنيدهم واستغلالهم واختطافهم والاتجار بهم؛ وارتكاب الجرائم الجنسية بحقهم، وقتلهم وتشويههم، علاوة على كونهم ضحايا للآثار غير المباشرة للحرب التي تسلبهم حقوقهم الأساسية، وتحرمهم من حياة كريمة في سلام وأمن، من قبيل حرمانهم من التعليم، والغذاء، وخدمات الرعاية الصحية.

وإيمانا منها بأهمية حماية الطفل، انضمت مملكة البحرين إلى اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٢ وإلى بروتوكولها الاختياري بشأن الزج بالأطفال في النزاعات المسلحة والبروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية. ويولي تحالف دعم الشرعية في اليمن أهمية خاصة لتعزيز حماية الأطفال، وهو ما يشهد عليه توقيع مذكرة التفاهم بين التحالف والأمم المتحدة، والتي توفر الإطار المرجعي لإعداد خطة عمل لتعزيز حماية الأطفال في اليمن بالتعاون مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وفي هذا السياق، ندين الانتهاكات التي ترتكبها ميليشيات الحوثي الانقلابية مدعومة من إيران ضد الأطفال وتجنيدهم.

إن العنف الذي يشهده الأطفال في مناطق النزاعات والاضطرابات، والذي يقترن في كثير من الأحيان بفقدان الأشخاص المقربين لهم، يتسبب في آثار نفسية دائمة، الأمر الذي يتطلب التصدي له لتفادي أن تؤدي هذه الحرب إلى جيل ضائع، خاصة بالنسبة إلى الأطفال المتواجدين في الدول الأكثر تضررا من الحرب والنزاع، والتركيز على وضع خطط وطنية وإقليمية ودولية تهدف إلى منع هذه الانتهاكات قبل وقوعها استنادا إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، وفي حال وقعت، يكون من المهم العمل على إعادة تأهيل الأطفال وإدماجهم في المجتمع.

وختاما، نؤكد على الدور المهم الذي يضطلع به المجتمع الدولي للتصدي لكافة الممارسات اللاإنسانية بحق الأطفال، والاستجابة بفعالية لجميع القضايا التي تهدد الأمن والسلم الدوليين في امتثال تام للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان لتوفير الحماية الفعالة وضمان كافة الحقوق المشروعة للأطفال.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة بولندا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس، وعلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. أود أيضا أن أشكر وزير خارجية بولندا، معالي السيد ياتسيك تشابوتوفيتش، على ترؤس هذه الجلسة الهامة. كما أود أن أشكر بيرو على رئاستها الفعالة في شهر تموز/يوليه. وأغتنم هذه الفرصة للترحيب بالممثل الدائم الجديد للصين لدى الأمم المتحدة، السفير تشانغ جون.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن خالص شكري للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فرجينيا غامبا على عرضها للتقرير السنوي للأمين العام. كما أود أن أعرب عن تقديري للسيدة هنريتا فور، المدير التنفيذي لليونيسيف؛ والسيدة مارية كامارا، الممثلة الخاصة لليونيسف في كندا المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والسيد ماجوك بيتر أوان، أحد الجنود الأطفال السابقين، على إحاطاتهم الإعلامية المفصلة هذا الصباح.

ويعرب وفدي عن تقديره للأمين العام على تقريره السنوي (S/2019/509)، الذي يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ولتقديمه معلومات عن الانتهاكات الجسيمة الستة بحق الأطفال في حالات مثل التجنيد والاستخدام، والقتل والتشويه، والاختطاف، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والهجمات على المدارس والمستشفيات، والحرمان من الوصول إلى المساعدات الإنسانية. إننا نشعر بالفزع إذ نرى زيادة في الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، حيث تم توثيق أكثر من ٢٤ ٠٠٠ من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في ٢٠ حالة قطرية. ليس من المشجع أن نسمع أنه حتى بعد مرور عشر سنوات على اعتماد القرار ١٨٨٢، الذي كلف الأمين العام بأن يدرج في قائمة أطراف النزاعات المسلحة الضالعة في أنماط ”قتل وتشويه الأطفال و/أو الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال“، وكان عدد حالات قتل وتشويه الأطفال في عام ٢٠١٨ هو الأعلى (أكثر من ١٢ ٠٠٠) المسجل منذ إنشاء آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات في عام ٢٠٠٥. وعدد حالات العنف الجنسي يرتفع أيضا. ونأمل أن يعمل القرار ٢٤٦٧ الذي اتخذه المجلس هذا العام على توفير وسيلة فعالة للحيلولة دون حدوث مزيد من الارتفاع.

وقد حققت المبادرات التي اتخذها الأمين العام نجاحات هامة وملموسة. وكما يتضح من تقرير الأمين العام، في العام الماضي أيضا، وقعت عدة أطراف مدرجة في قائمة النزاعات المسلحة اتفاقات لاعتماد خطط عمل لإنهاء تجنيدهم للجنود الأطفال أو استخدامهم. وكانت الاستجابة على نطاق منظومة الأمم المتحدة جديرة بالثناء أيضا. ويسرنا أن نعلم أن بعض التطورات الإيجابية قد حدثت في عام ٢٠١٨، بما في ذلك إطلاق سراح ١٣ ٦٠٠ من الجنود الأطفال السابقين وإعادة إدماجهم. ومع ذلك، فإننا نتفق مع الممثلة الخاصة غامبا على أن ثمة حاجة إلى مزيد من التركيز على هذه المسألة. ويسعدنا أن نلاحظ أنه لم يُدرج أي كيان جديد في مرفقات التقرير السنوي هذا العام. وبينما تستحق الممثلة الخاصة وفريقها منا الثناء، فإننا نشيد أيضا بمجلس الأمن لجهوده المستمرة. وفي هذا الصدد، أغتنم هذه الفرصة لأشكر اليونيسيف لدورها القيادي في آلية الرصد والإبلاغ.

إن استخدام الأطفال من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة لا يحدث في فراغ. والظروف التي قد تجعل الأطفال في تلك البيئات عرضة للتجنيد تشمل الفقر والتمييز وعدم المساواة والإقصاء، وثقافة العنف السياسي والتوترات بشأن قضايا الدين والهوية وتاريخ استخدام الجنود الأطفال. والنجاح في إنهاء الزج بالأطفال في النزاعات المسلحة يتوقف إلى حد كبير على معالجة الأسباب الجذرية للدافع وكذلك اليأس وعلى بناء مجتمعات تدعم حقوق الأطفال وكرامتهم والأمل في مستقبل أفضل لجميع الأطفال. وفي رأينا، فإن الأطراف المسؤولة عن الحالة المؤسفة التي يواجهها الأطفال ينبغي مساءلتها عن أفعالها.

إن الأطفال هم مستقبلنا وهم يحملون شعلة ثقافة السلام. ونحن نؤمن بحقوقهم وبتحقيق كامل إمكاناتهم. ومن واجبنا المقدس حماية سلامتهم البدنية وحقهم في العيش على كوكب الأرض بعقول خالية من الخوف مليئة بالآمال والأحلام. وانطلاقا من هذا الاقتناع، وقعت بنغلاديش على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري في أول فرصة. وتلتزم بنغلاديش بحماية حقوق الأطفال وتعزيزها والدفاع عنها. وبتوجيه من رئيسة الوزراء المحترمة الشيخة حسينة، تبذل بنغلاديش كل الجهود للاستثمار في التعليم والرعاية الصحية وفرص وتنمية المهارات لأطفالنا لتمكينهم من المشاركة في البناء الوطني في الوقت المناسب.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أبلغ مرة أخرى أن أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ طفل من الروهينغا قد فروا إلى بنغلاديش منذ بدء التدفق الهائل للروهينغا في آب/أغسطس ٢٠١٧ بسبب العنف الشديد في ولاية راخين في ميانمار. وأثناء النزوح، تعرضوا لمعاناة هائلة وصدمات نفسية تتطلب وقتا للشفاء. وهم يواجهون الآن مستقبلا كئيبا، بالرغم من جهود حكومتنا والمجتمع الدولي، وليس أمامهم إلا فرص ضئيلة وليس لديهم فكرة واضحة عن الموعد الذي قد يعودون فيه إلى الوطن. وما لم نتأكد من عودتهم بطريقة آمنة وكريمة، سيكون هناك خطر حقيقي من رؤية ”جيل ضائع“ من أطفال الروهينغا – أطفال يفتقرون إلى المهارات التي يحتاجون إليها للتعامل مع مستقبلهم.

وفي الوقت الذي تبذل الجهود الدولية للحيلولة دون وقوع الروهنغا فريسة لليأس، يخشى البعض أن حوالي نصف مليون من أطفال الروهينغا القادرين على العمل يمكن أن يتورطوا في أنشطة قد تعرض مستقبلهم والمجتمعات التي يعيشون فيها للخطر. ولذلك، أود أن أكرر دعوتنا إلى ميانمار لكفالة ظروف مؤاتية في ولاية راخين لعودة آمنة وطوعية وكريمة. وأحث المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، على توفير التوجيه والإشراف اللازم من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الخليل (الجمهورية العربية السورية): تأسف الجمهورية العربية السورية لاستمرار نهج تقارير الممثلة الخاصة للأمين العام (S/2019/509) القائم على تقديم الاعتبارات السياسية على قضايا حقوق الإنسان، وهو ما يؤدي إلى مقاربة غير موضوعية للأوضاع في الجمهورية العربية السورية.

ويشوب سرد التطورات الميدانية الذي تقدمه ممثلة الأمين العام في تقريرها الحالي مغالطات عدة، أبرزها المقاربة القانونية الخاطئة التي يتبناها من حيث مساواته بين عمليات مكافحة الإرهاب التي نفذها الجيش العربي السوري وحلفاؤه والتي هي حق مشروع يكفله القانون الدولي، وعمليات العدوان والاحتلال التركي تجاه الأراضي السورية التي تعد انتهاكاً واضحاً وصريحاً لأحكام هذا القانون فيما يتعلق بادعاءات التجنيد والحرمان من الحرية والعنف الجنسي. وتتعمد ممثلة الأمين العام من جديد الزج باسم الحكومة السورية في معرض حديثها عن هذه الانتهاكات، وهنا نُذكّر أنه لطالما طالبناها بتزويدنا بأسماء الحالات التي ادعت وقوعها وتفاصيل عنها ليتم التحقق منها والتحقيق فيها في

حال صحتها، إلا أن ممثلة الأمين العام لا تزال تتجاهل الطلب وتتمسك بمنهجها التضليلي ذاته.

ونُذكّر ممثلة الأمين العام بأن كافة التشريعات السورية مؤطرة بمبدأ توفير حماية خاصة للطفل على النحو الذي أقره الدستور السوري، وهو ما أوضحناه مراراً في ردودنا على تقاريرها. فتنفيذاً للإطار التشريعي المتمثل بالقانون رقم ١١ لعام ٢٠١٣، تتواصل الجهود الوطنية بهدف الوصول إلى الأطفال الذين جرى تجنيدهم على أيدي المجموعات الإرهابية المسلحة لإنقاذ طفولتهم من استغلال هذه المجموعات وضمان إعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع.

أما حالات التحقيق أو التوقيف ذات الصلة بالأطفال، فهي مشمولة بقانون الأحداث (القانون رقم ١٨ لعام ١٩٧٤) الذي يعتمد بالأساس على التدابير الإصلاحية وله قواعد إجرائية ومحاكم خاصة تقوم على التعامل مع الطفل على أنه ضحية، مهما كان الفعل الذي تسبب بجعله بحالة نزاع مع القانون. وترمي قواعد هذا القانون إلى تحقيق المصلحة الفضلى للطفل من حيث الرعاية الجسدية والنفسية وإعادة التأهيل لإدماجه في المجتمع من جديد كما أن كافة أشكال العنف والإيذاء الجسدي والاعتداء الجنسي يعاقب عليها بعقوبات جزائية مشددة، معظمها جنائي الوصف.

وفيما يتعلق بإدارة العمليات العسكرية، نؤكد من جديد التزام الجيش العربي السوري بقواعد القانون الدولي الإنساني في العمليات العسكرية في إطار جهوده الرامية إلى مكافحة الإرهاب، خاصة مبدأ التناسب ومبدأ التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية والحيطة وعدم استخدام أي أسلحة محظورة.

ورداً على ما ورد من مزاعم واهية على لسان ممثل النظام التركي، فإن وفد بلادي يؤكد مجدداً على أن حكومة العدالة والتنمية في تركيا هي شريك رئيسي للمجموعات الإرهابية المسلحة المنتشرة إلى اليوم في إدلب. وعلى الرغم من أن النظام التركي هو أحد الضامنين في مسائل أستانا، إلا أن بلادي سوريا لا ترى تطبيقاً نزيهاً من النظام التركي لهذه التفاهمات التي تنص على انسحاب المجموعات الإرهابية وسحب الأسلحة الثقيلة والمتوسطة، بل على العكس فقد زاد عدد الإرهابيين وخاصة الأجانب في إدلب.

إن النظام التركي لم يكتفِ حتى اليوم بتمويل وتسليح إرهابيي تنظيم جبهة النصرة وهيئة تحرير الشام، بل إنه يمارس عدواناً عسكرياً مباشراً على بلادي سوريا، حيث ينشر داخل الأراضي السورية ١٠ ٦٥٥ عسكرياً بين ضابط وصف ضابط وجندي، وأدخل إلى الأراضي السورية ١٦٦ دبابة و ٢٧٨ عربة مدرعة و ١٨ راجمة صواريخ و ٧٣ مدفع هاون و ٧٣ سيارة مزودة برشاش ثقيل و ٤١ قاعدة صواريخ مضادة للدبابات. كما أن هناك انتهاكات أخرى للنظام التركي لا تقل خطورة عن الانتشار العسكري، حيث عينت حكومة حزب العدالة والتنمية التابعة لتنظيم الإخوان المسلمين العالمي والياً تركياً على مدينة عفرين السورية، كما عين وزير داخلية النظام التركي ولاة ومسؤولين على مدن أعزاز وجرابلس ومارع، كما فرض اللغة التركية على المدارس والمناهج التعليمية فيها وأدخل أبراج اتصالات إلى إدلب، كما يُقدم بسرقة الزيتون السوري في إدلب وبيعه في الأسواق العالمية، في حين يقوم الإرهابيون الذين يدعمون النظام التركي بسرقة الآثار في عين دارة وفي مناطق أخرى في عفرين وضواحيها ونقلها إلى تركيا.

وأخيرا، إن النظام التركي هو شريك منخرط في الإرهاب في سوريا، وإن سوريا تعتبر النظام التركي طرفاً معتدياً عليها وإن من حقها أن تتخذ كل الإجراءات للدفاع عن سيادتها وآثار هذا الاحتلال في أراضيها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠.